العولمة وتحديات العصر

وانعكاساتها على المجتمع المصرى

الأستاذة الدكتورة

بثينة حسنين عمارة

دكتوراه من جامعة كورنيل بأمريكا
أستاذ بالجامعة الأمريكية بالقاهرة (سابقا)
رئيس مجلس إدارة الجمعية العلمية لتنمية وتثقيف الأسرة
عضو لجنة التعليم بالأمانة العامة للحزب الوطنى





العولمة وتحديات العصر

وانعكاساتها على المجتمع المصرى

الأستاذة الدكتورة

بثينة حسنين عمارة

دكتوراه من جامعة كورنيل بأمريكا
أستاذ بالجامعة الأمريكية بالقاهرة (سابقاً)
رئيس مجلس إدارة الجمعية العلمية لتنمية وتثقيف الأسرة
عضو لجنة التعليم بالأمانة العامة للحزب الوطنى

٢٠٠٠





القاهرة : ١٣ شارع البركة الناصرية
(خلف ١١ شارع نوبار) لاظوغلي
ت : ٣٥٥٤٣٧٦ ف : ٣٩٠٠١٣٠
ص . ب : ١٣١٥ العتبة ١١٥١١

الجيزة : ١ شارع سوهاج من شارع
الزقازيق (خلف قاعة سيد درويش)
الهرم - تليفون : ٥٦٣٤٦٩٩
ص . ب : ١٧٠٢ العتبة ١١٥١١

جمهورية مصر العربية

الطبعة الأولى
١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م

رقم الإيداع ١٧٢٤٧/١٩٩٩
ISBN : 977-279-275-3

التنفيذ الطباعي : دار الأمين للطباعة

الإخراج الفنى : جمال فتحى أحمد



■ أهدى هذا الكتاب إلى السيدة الفاضلة سوزان مبارك حرم رئيس الجمهورية ورئيس اللجنة القومية للمرأة واللجنة الفنية الاستشارية للمجلس القومى للطفولة والأمومة، التى أشعر تجاهها بالامتنان والشكر لاهتماماتها المتعددة فى مجال الطفولة والأمومة صحيا واجتماعيا وثقافيا ونفسيا لايجاد جيل أكثر وعيا وإدراكا ومقدرة على تنمية الذات .

إننى وكل نساء مصر، بل وكل أبناء مصر مدينون لها لانجازاتها العظيمة فى خلق الجو الصالح للتعليم والجو الهادىء فى المجتمع، وكأنها حملت مسئولية كل شعب مصر على كتفيها .

كانت السيدة الفاضلة سوزان مبارك تدرك منذ البداية أن المشوار صعب وطويل، ولكنها أدركت أيضا أن مشوار الألف ميل يبدأ بخطوة. تمثلت الخطوة فى إنشاء مكتبة ما لبثت أن تحولت إلى مئات المكتبات فى المدن والقرى والنجوع . ولم تعد مكتبة سوزان مبارك مقصورة على الكتاب وإنما ضمت إلى جواره الكمبيوتر واكتشاف المهارات الفنية والعلمية وتنمية القدرات، بحيث أصبح مهرجان القراءة للجميع هو مشروع قومى وعائده لا يقل أهمية عن أى مشروع اقتصادى كبير. ومن أهم انجازات السيدة الفاضلة سوزان مبارك هو مركز استكشافى للعلوم، وهو أول متحف علمى تجريبى فى مصر فى إطار مشروع وزارة التربية والتعليم لانشاء مراكز استكشافية للعلوم .

السيدة الفاضلة سوزان مبارك هى التى بادرت بالدعوة لعقد مؤتمر الأمم المتحدة لقمة الطفل الذى عقد فى نيويورك سنة ١٩٩٠ . كما بادرت سيادتها الدعوة لعقد مؤتمر جنيف الخاص بالمرأة الريفية وشاركت سيادتها فى إصدار إعلان جنيف حول فتاة الريف الذى صدر فى سنة ١٩٧٢ .

تحية تقدير وإعزاز للسيدة الفاضلة سوزان مبارك التى تركز كل جهودها للنهوض بالمجتمع المصرى، والتى وساعدت بنات مصر على أن يتلقين المعرفة الاساسية التى تعطيهن إمكانات الحياة وإمكانات تكوين أسر مستقبلية لها صلاحيات لم تكن موجودة ـ لقد حققت سيادتها نجاحات فائقة، ويدين لها كل فرد على ارض مصر بالشكر الجزيل، وقد شهدت دول العالم بانجازاتها العظيمة فى خارج مصر أيضاً ومنحتها الدكتوراه الفخرية .

■ نبذة عن المؤلفة :

الكاتبة إمرأة مسلمة مصرية تعتز بدينها وبمصريتها وقد مرت بجميع مراحل نمو المرأة : طفلة ـ طالبة ـ زوجه ـ أم ثم جدة وحصلت على مؤهلات أكاديمية عالية :ـ

بكالوريوس فى العلوم (بدرجة جيد جدا) ثم ماجستير فى العلوم بامتياز من الجامعات المصرية، ثم سافرت فى بعثة حكومية للولايات المتحدة الأمريكية للحصول على الماجستير فى علم النفس التربوى فحصلت عليه بامتياز وعادت إلى القاهرة، وبعدها رشحت لبعثة حكومية أخرى للحصول على درجة الدكتوراه فى علم النفس التربوى من جامعة كورنيل بامريكا فحصلت عليها بدرجة امتياز . فهى بذلك تجمع ما بين المؤهلات الأكاديمية العالية والخبرات العملية كإمراة عاملة على مدى أربعين عاما تدرجت أثنائها فى وظائف التعليم المختلفة حتى وصلت إلى درجة أستاذ جامعى بالحكومة المصرية ثم أستاذ فى الجامعة الأمريكية بالقاهرة .

تزوجت أثناء عملها فى مجال التعليم من أستاذ جامعى وأنجبت ثلاث بنات جميلات أنجبن ثمانى أحفاد (خمسة ذكور وثلاثة إناث) .

شاركت الكاتبة فى العديد من المؤتمرات العلمية الدولية فى : الولايات المتحدة الامريكية ـ انجلترا ـ فرنسا ـ ألمانيا ـ ايطاليا ـ النمسا ـ الصين ـ الدانمارك ـ كما زارت العـديد من دول شرق آسيا :ـ اليابان ـ هونج كونج ـ سنغافورة ـ تايوان ـ تايلاند بهدف التعرف على مدى ما وصلت إليه هذه الدول من تقدم كبير فى مدة وجيزة .

والكاتبة تؤمن بالعمل التطوعى وخدمة المجتمع فأسست عام ١٩٨١ ، نادى زونتا الدولى ، بالقاهرة ومقره الرئيسى فى شيكاغو بأمريكا بهدف تنمية المرأة المصرية فى جميع المجالات، وانتخبت عضو مجلس إدارة نوادى زونتا الدولى على مستوى دول المجموعة الأوربية، ثم انتخبت عضوا فى اللجنة العليا لنوادى زنتا الدولية (عددها ١٦٠ نادى منتشرا فى أنحاد العالم)على المستوى الدولى مما اتاح للكاتبة فرصة الاحتكاك المباشر للشعوب فى الدول المتقدمة وجعلها دائمة التفكير فى آليات الارتقاء بالمجتمع المصرى ليناظر مثيله فى الدول المتقدمة .

وفى عام ١٩٩٥ أسست الكاتبة جمعية باسم ' زينب كامل حسن ' التى كانت مثلها الأعلى فى التفوق والتميز ، وتضم عدد ١٥٠ عضو من نخبة مثقفى مصر. وفى عام ١٩٩٦ أسست ، الجمعية العلمية لتنمية وتثقيف الأسرة ، لايمانها العميق بان الاسرة المصرية فى حاجة شديدة إلى المساعدة والعون، فاختارت المؤسسين من ذوى الكفاءات العالية والمراكز المرموقة من الرجال والنساء، ويزداد عدد أعضاء الجمعية يوما بعد يوم مما يبشر بالارتقاء بالأسرة وبالتالى بالمجتمع المصرى .

وبدافع الرغبة الصادقة والإيمان العميق لنشر الوعى الثقافى للأسرة المصرية على أسس علمية، فقد قامت بإصدار كتاب بعنوان : ، الأسس العلمية لتنشئة الأبناء . فلاقى نجاحا كبيرا لدى جماهير الآباء والأمهات ومن الهيئات الحكومية، منها وزارة التربية والتعليم، وزارة الشئون الاجتماعية ، وزارة

الثقافة وأغلب الجامعات المصرية، بالاضافة إلى الهيئات الغير حكومية والاتحادات الاقليمية فى مصر و أعضاء الجمعية العلمية لتنمية وتثقيف الأسرة، مما أعطاها الحماس لإصدار هذا الكتاب فى الثقافة الأسرية بهدف سعادة الأسرة واستقرارها رغم الحساسية الشديدة للموضوع عند مناقشة مشكلات الأسرة وأساليب علاجها، ولكن التحديات الهائلة التى تواجه المجتمع المصرى الان تفرض علينا التصدى لحل مشكلاتنا عن طريق العلم والبحوث العلمية، حيث لايوجد أحد من مثقفى مصر ممن يجادل فى أن العلم هو طريقنا الوحيد الان للارتقاء بالاسرة وبالتالى بالمجتمع لنضمن الوقوف على قدم المساواة مع الدول المتقدمة .

وقد أتيحت الفرصة للكاتبة بزيارة العديد من قرى مصر فى محافظات الدقهلية والمنوفية والشرقية والمنيا وبنى سويف والجيزة، فى عمل تطوعى لمحاربة ختان البنات وتشجيع تنظيم الأسرة ضمن حملات توعية، جمعت خلالها عدة ملاحظات وقامت بالعديد من الحوارات والنقاش مع الأسر الريفية، وستقوم بتقديم خبراتها الشخصية وآرائها فى هذا الخصوص ضمن ما يعرض فى هذا الكتـــاب.

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين الدين والعلم فالكاتبة لا ترى أى تعارض فيما يعرض من مفاهيم فى كل منهما ، وخصوصا وأن الدين الإسلامى يدعو إلى العلم واستعمال العقل، والقيام بالبحوث العلمية للبحث عن الحقيقة لكى نتعرف على الطريق السليم الذى يبنغى أن يسير فيه الإنسان للارتقاء بسلوكه وسعادة أسرته ومجتمعه .

والكاتبة لا تمل من تقديم النصيحة لبنات ونساء مصر للاهتمام بالتعليم والاستزاده منه إلى أقصى ما يمكن، والاشتغال بالعمل العام فى المجتمع لكى تملك المرأة أمر نفسها وتنمى قدراتها، ولتساهم بالحب والعمل الخلاق فى تقدم المجتمع وإرساء السلام الاجتماعى .

والكاتبة تؤمن بأن المرأة هى بوابة التقدم فى أى مجتمع وأن المرأة المصرية بوضعها الحالى والضغوط الملقاه على عاتقها من الصعب أن تنهض بمجتمعها فقامت بالعديد من الحوارات واللقاءات مع الكثير من فئات المجتمع للتعرف على مشكلات الأسرة وأساليب علاجها .

والكاتبة حصلت على العديد من شهادات التقدير من عدة جهات منها نوادى روتارى الدولية وجامعة كورنيل بامريكا والجامعة الامريكية بالقاهرة ووزارة التربية والتعليم بمصر .

وتأمل الكاتبة أن يجد القارئ المصرى استفادة حقيقية من هذا الكتاب علماً بأن جميع المفاهيم المذكورة فيه متكاملة مع بعضها .

وفقنا الله جميعاً لما فيه خير مصر وسعادة أفرادها .

المؤلفة

تقديم للعالم الكبير
الأستاذ الدكتور محمود محفوظ

■ نحمد الله الذى أنعم على الإنسان وميزه بالعقل عن سائر المخلوقات جميعا . وجعل للعقل سلطانا نافذاً على الأعمال ، وقيد تمام هذه الأعمال بنية الإنسان ، وبتوفيقه سبحانه وتعالى . ثم فتح باب المعرفة لمن يشاء من عباده أن ينتهل منها ، متى وحين أراد .

فالمعارف كلها من عنده سبحانه وتعالى ، ولكن الحصول على المعرفة يتوقف على رغبة الإنسان وإصراره على ذلك . ومن ثم ، وصف علماء التربية والتعليم أن الحصول على المعارف وهى من منظومة التعلم (Learning) أمر ينبغى تنميته فى الإنسان .

أما التعليم (Education) فهو منهج يدرس للجميع ، ثم تقاس قدرات الطلاب فى امتحانات وفق معايير ثابتة من الحفظ ، أو التذكرة ، أو فى بعض الأحيان من الفهم وقياس المهارات، والفرق بين التعلم والتعليم هو من الأمور الأساسية فى تغيير سياسة التعليم .

أما التعلم ، وهو الوسيلة المتاحة الآن لبنى الإنسان ، إعدادا واستعدادا لمواجهة الألفية الثالثة وتحدياتها ، فإن للعقل دور الأصالة فى تلك المنظومة مما يجعل دراسة مدخلات تكوين العقل أمراً أساسية ـ بل مطلوبا ـ فالتكوين الصحى السليم للعقل فى فترتى الحمل والرضاعة ، هو القاعدة الأساسية التى ترتكز عليها قدرة الإنسان فى التعلم ، فمن ثم أصبح دور الأم ، تلك التى تحمل وتحضن ، وتطعم ، وتشكل وجدان الطفل ، . دوراً أساسيا يتساوى فيه الأغنياء والفقراء ، ولا فرق فيه للون ، أو دين ، أو جنس .

فإذا كانت القدرات العقلية تتوقف على التكوين السليم للعقل ، فإن رغبة الإنسان فى الحصول على المعرفة (التعلم) تتوقف على مقدار نجاح الأم ، والأسرة فى غرس قيمة التعلم فى وجدان الطفل .

ولقد جاء هذا الكتاب مقتحما هذه الأطروحة الفكرية حول تنمية البشر فى الألفية الثالثة وجاء فى خمسة فصول ، تحمل العديد من الأسئلة ، بأسلوب رشيق ، فيه جديد وتجديد رشق أمهات المشاكل النفسية ، والسلوكية ، والاجتماعية بسهام من الأسئلة ، مطالبا القارىء بالمطارحة الفكرية ، الهادئة المتأنية للوصول إلى رؤى مشتركة حول تلك القضايا . ممهدا الطريق لبلورة المبادىء الحاكمة على مشاكل التنمية البشرية ونحن على أبواب الألفية الثالثة .

على هذا النحو يقدم الكتاب اقتحاما للرؤى المصرية العلمية فى مجال التنمية الاجتماعية بأبعادها الثلاث (التنمية البشرية ، الرعاية الاجتماعية والتكامل الاجتماعى) كتابا يتصف بالموضوعية ، ويستند إلى الأصول العلمية .

الفصل الأول

١ - مبررات اختيار الموضوع .

٢ - أهداف هذا الكتاب .

٣ - أهمية هذا الكتاب .

٤ - خطوات إعداد الكتاب .

٥ - مصادر معلومات الكتاب .

٦ - الفئة المستهدفة .

٧ - معايير اختبار التساؤلات المتضمنة فى الكتاب .

٨ - محتويات الكتاب .

٩ - تعريف المصطلحات .

مبررات اختيار الموضوع :

المبررات عديدة من أهمها ما يلى :

١ – نحن نعيش الآن حضارة جديدة تختلف تماما عن حضارة القرن العشرين ، فالعالم ينتقل من المجتمع الصناعى إلى مجتمع جديد من أهم صفاته الانتاج ، غزير المعرفة والمعلومات ، وأن الكوادر القائمة على الانتاج تتصف بقدرات فكرية عالية ، ومن ثم يجب على كل أفراد المجتمع المصرى أن يلم بالحضارة الجديدة كى يستطيع أن يرسم لنفسه الطريق الصحيح الذى يسلكه يتوائم مع روح العصر بنجاح .

٢ – لقد بذلت الدولة جهودا فائقة فى جميع المجالات للارتقاء بالمجتمع المصرى ولدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصحية ،التعليمية والسياسية ، وأنجزت الكثير فى مجال البنية الأساسية ، وأدخلت العديد من المشروعات العملاقة ولكن حتى الآن لم يصل الإنسان المصرى إلى المستوى الذى يتماشى مع التحديات الهائلة للقرن الحادى والعشرين . ومن المعروف أن البداية الصحيحة لأى عمل ناجح هو الحصول على المعلومات الأساسية الضرورية للحياة المعاصرة .

٣ – نحن فى مصر بما لنا من تاريخ حضارى وحاضر تنموى ، ولا نملك إلا أن نهتم بالعلم والبحث العلمى فى جميع المجالات لكى يستمر دورنا الرائد فى الحضارات العالمية ، حيث أن العلم هو الركيزة الأساسية لكل أنواع التقدم ، وهو المفتاح الأول لتجاوز الفقر والتخلف والمرض لتحسين نوعية الإنسان وبالتالى تحسين نوعية الحياة فى مصر .

٤ – نحن الآن فى حاجة إلى اعادة النظر فى كل معتقداتنا وأفكارنا وتقاليدنا وعاداتنا بحيث نتمسك بما يستند إلى أساس علمى ، وأن نحارب كل الأفكار الخاطئة التى تؤثر على جوانب كثيرة فى حياتنا ، خصوصا فى عصر العولمة التى تتجه نحو التقارب بين الشعوب وترابط سكان الأرض ببعضهم البعض ، والاتجاه نحو العلم هو أفضل وسيلة لتقارب مصر مع الشعوى المتقدمة .

٥ – إن ثورة المعلومات والتكنولوجيا فى عالم اليوم تفرض علينا أن تتحرك بسرعة وفاعلية لنلحق بركب الحضارة الجديدة لأن كل من يتقاعس عن تطويز نفسه وتسليحها بالعلم الحديث لن يكون له مكان مقبول فى حياتنا المعاصرة ، كما أن من يفقد فى هذا السباق العلمى والتكنولوجى مكانته إنما سيفقد أيضا إرادته وثقته بنفسه وبذلك تفشل حياته .

٦ – تهتم وزارة التربية والتعليم والصحة والشئون الاجتماعية والتعليم العالى وغيرها بتطوير البرامج لتنمية الإنسان المصرى الذى هو الركيزة الأساسية لنجاح المشروعات العملاقة التى تقوم بها الدولة – وقد آن الأوان للتركيز على نوعية الإنسان وجوده الحياة التى يعيشها ، ويحتاج أغلب المواطنون وعلى الأخص تلاميذ المدارس الثانوية وطلبة وطالبات الجامعات ، من التخصصات المختلفة – إلى التعرف على المتغيرات والتحديات العالمية والمحلية فى الوقت الحالى .

٧ – ينبغى أن يكون التخطيط للتنمية البشرية فى ضوء ما يحدث على المستوى العالمى

والاقليمى والمحلى ، وأن يكون على أسس علمية تواكب لغة العصر الجديد ومفاهيمه وآلياته بالقدر الذى يؤهل للتعامل الجديد مع روح العصر والقدرة على التكيف مع الظروف المحيطة .

أهداف هذا الكتاب :

يهدف هذا الكتاب إلى تزويد القارىء بالمعلومات والمفاهيم والاتجاهات الضرورية لكل مواطن مصرى يريد أن يلاحق التطور السريع لحياتنا المعاصرة ، وعلى الأخص فى مجال :

١ –العولمة والتحديات العالمية والمحلية وانعكاساتها على المجتمع .

٢ – المجتمع المصرى وتطوره التاريخى ، وأهم خصائصه ، والمشكلات التى تعوق تقدمه وحلول لهذه المشكلات .

إن هذا الكتاب يهدف إلى المساهمة فى التنمية الاجتماعية التى تهتم بها القيادة السياسية والتنفيذية اهتماما كبيرا بعد نجاح برامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر .

أهمية هذا الكتاب :

هذا الكتاب له أهمية واسهامات كبيرة نذكر منها مايلى :

١ – نحن نعيش عصر العولمة ، التى نحمل فى طياتها إعادة النظر فى كل القيم والمعتقدات والثورة على قبول المسلمات ، وتشجيع الفكر المستقبلى لأبناء الوطن وصياغة عقولهم بعيدا عن الفكر التقليدى ، مما يحتم علينا أن نتكلم اللغة التى يتكلمها العالم ونستعمل الأدوات التى يستعملها بعد أن أصبحت العولمة حقيقة واقعة وليست اختيارا ، وأصبح الحل الوحيد أمام الحكومات لا يتمثل فى مقاومتها ولكن فى كيفية إدارتها وفهم خصائصها وقياس أبعادها وابتكار السياسات فى الداخل والخارج التى تحقق المصالح الوطنية وهذا الكتاب له إسهامات كبيرة فى هذا الاتجاه .

٢ – الإنسان العصرى يجب أن يكون ذات مواصفات عالمية ، كما أن المعرفة بكل أنواعها ومجالاتها أصبحت عامل حاسم فى التنمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية ، لأن ماتدفعه الدول النامية للعالم المتقدم مقابل حقوق الملكية الفكرية ،المعرفة ، زادت بدرجة كبيرة حتى أصبحت ٧٥ مليار دولار فى سنة ١٩٩٨ ، ويتطلب ذلك الحصول على المعرفة العالمية ، وتطويعها واستنباط المعرفة محليا ، والاستثمار فى رأس المال البشرى لزيادة القدرة على الاستثمار فى التكنولوجيا ، لتسهيل الحصول على المعرفة واستيعابها ، لأن من يملك مقومات عناصر الإتقان، هو الذى يستطيع أن يحتل مكانا واعدا فى حياتنا المعاصرة – سيقدم هذا الكتاب ملامح إنسان القرن الجديد – .

٣ – هذا الكتاب يساهم فى عملية صياغة متكاملة لاستراتيجية مصرية قومية من أجل إعادة تأهيل الدولة المصرية وتعبئة ثرواتها البشرية بما يؤدى إلى زيادة القوى البشرية على الاستجابة

لتحديات العولمة ، خصوصا بعد أن تأكدنا أن القرن الحادى والعشرين هو قرن العلم والمعلومات . وهذا يتطلب نوعية خاصة ومتميزة من الثروة البشرية تدفع الأفراد إلى دائرة التحدى الدائم للإبقاء على مواقعهم فى العمل والنشاط وتحديد نصيبهم من الثروة القومية .

٤ – فى ظل المتغيرات العالمية والتكنولوجيا السريعة والمتلاحقة وانجازات البحث العلمى المبهرة، التى تفوق قدرات الخيال البشرى والإنسانى ، تعدلت مفاهيم التنمية البشرية بصورة جذرية، حتى أصبح الكمبيوتر والانترنت ضرورة حياة وضرورة اتصال مع منجزات العلم ومتغيراته وأصبح الإنسان هو الغايه والهدف النهائى لكل الجهود التنموية باعتباره الركيزة لضمان نجاحها واستمرارها وتواصلها وبذلك تهتم الحكومة بمشاركته الفعالة فى كل حلقاتها وأعمالها لتحويل البشر إلى عنصر حقيقى من عناصر ثروة مصر .

٥ – الحضارة الجديدة التى نعيشها الآن هى مزيج من التقدم التكنولوجى والثورة المعلوماتية ، الفائقة السرعة فى إطار نظام جديد له هياكله وله نظامه الانتاجى المتميز ، وله انعكاساته الصناعية وآثاره الأخلاقية والاجتماعية وهذا يؤدى إلى تغيير جذرى فى شكل الحياة . وقد أثبت الانهيار المالى الذى اكتسح شرق آسيا سنة ١٩٩٧ أن أوجه القصور فى المعلومات ، اسهمت فى ايجاد وتعاظم الأزمة مما يحتم علينا ضرورة التعاون مع الدول فى الحصول على المعرفة باعتبارها سلعة دولية ..

٦ – إن جوهر الصراع العالمى الآن هو سباق فى الأفكار العلمية والتكنولوجية . وكل الدول التى تقدمت كانت بسبب استيعاب العلم والأسلوب العلمى فى التفكير . ونحن فى مصر نتحفز لنهضة شاملة فى جميع المجالات ، والعلم هو بوابة التنمية المتواصلة والمستدامة ، لأن من يملك ناصية العلم والتكنولوجيا والمعلومات سيكون له مكان لائق فى هذا العالم ، كما أن الدولة التى تمتلك ميزة نسبية فى الانتاج والجودة هى التى تستطيع أن تحصل على مكونات القوة الجديدة فى العالم وتحتكر الأسواق وتجذب المستهلكين . ونحن فى مصر لا نستطيع أن ندخل هذه المنافسة العالمية إلا بخبرات وقدرات متميزة للأفراد تنافس الخبرات والقدرات التى يتمتع بها أبناء الدول المتقدمة ، وعلينا أن ننافس دولا تملك مقومات الحضارة الجديدة والتكنولوجيا العالمية High Tech ...

٧ – نحن نعيش على أعتاب عهد جديد يستلزم إحداث التغيرات الضرورية فى اتجاهات الأفراد لتحسين نوعية الحياة فى مصر . وهذا الكتاب يسهم فى توضيح سلبيات الحاضر الذى نعيشه والمستقبل الذى نتطلع إليه ويقدم الحلول والمقترحات التى تساعدنا فى رسم الطريق الذى ينبغى أن نسير فيه ، فى ظل متغيرات عالمية متسارعة الخطى ، وتنافس دولى شرس ، وسباق محموم نحو الأخذ بمقتضيات العلم والتكنولوجيا والتعامل بلغة وآليات العصر .

٨ – إن العلم والبحث العلمى هما طريقنا الوحيد لمواكبة روح العصر ، وإذا لم يتسلح الإنسان بالمعلومات والمعرفة ، التى تتسم بها الحضارة الجديدة التى نعيشها حاليا ، سيتعرض لعدة ضغوط

نفسية وفسيولوجية ، لإخفاقه فى ملاحقة التغيرات السريعة التى تشنها تكنولوجيات تتبدل وتتغير ، بإيقاعات سريعة تتجاوز قدراته على التلقى والاستيعاب . وهذا الكتاب مزود بالأسس العلمية فى المجالات المختلفة .

٩ - لما كانت قضايا التنمية البشرية التى تهتم بها مصر حاليا تشكل تحديا أساسيا له انعكاساته، التى قد تؤثر سلبا على المجتمع ، فإن هذا الكتاب يوضح مايمكن تقديمه من برامج وخدمات واتخاذ السياسات والإجراءات التى تحدّ من تلك الآثار السلبية المتوقعة .

١٠ - يولد الإنسان فى هذا العالم وهو مزود بقدرات عقلية خاصة وطاقات دفينة تحتاج إلى أساليب معينة لكى تتفجر هذه القدرات والطاقات إلى أقصى مايمكن ، ومن المعروف أن العوامل التى تؤثر فى التنمية البشرية هى عوامل ثقافية فى المقام الأول ، وهذا الكتاب يزود القارىء بالمعلومات والاتجاهات الضرورية لتحسين نوعية الإنسان وبالتالى إعادة تشكيل الحياة فى مجتمعنا .

خطوات إعداد الكتاب :

نظرا لأن عناصر الحياة الانسانية مرتبطة ، متشابكة ومتفاعلة مع بعضها ، فإننا لن نستطع أن نتناول الاحتياجات الاجتماعية والصحية والنفسية والتعليمية والسياسية والاقتصادية للمجتمع المصرى بمعزل عن المجتمع العالمى وما يطرأ عليه من منجزات وتحديات ولا نستطيع تناول مشكلات الأفراد بمعزل عن المجتمع المصرى وخصــائصه ومشكلاته .

وبذلك يمكن تلخيص خطوات إعداد الكتاب كما يلى :-

١ - دراسةالتحديات العالمية والاقليمية والمحلية التى لها تأثيرات على المجتمع وتحليل هذه التحديات ، ثم تقديم الأساليب المناسبة لمواجهتها .

٢ - جمع المعلومات والبيانات من نتائج الدراسات والبحوث السابقة المحلية والأجنبية فى المجالات التى تتصل بالتنمية البشرية ؛ التى تساعد فى وضع تخطيط علمى للنهوض بالانسان .

٣ - دراسة تحليلية للمجتمع المصرى من النواحى التى تتصل بالموضوع ؛ ومنها تطوره التاريخى ، أهم خصائصه ، وأثر التغيير الاقتصادى على التغيير الاجتماعى ، أهم المعوقات والمشكلات التى تعوق تقدم المجتمع ؛ ووضع المرأة المصرية ومقارنتها بالمرأة فى الدول المتقدمة وأهم الانجازات التى حققتها مصر حتى الآن .

٤ - دراسة حول المرأة المصرية أحد الدعائم الإنسانية فى نهضة المجتمع . ستقدم المعلومات فى هذا الكتاب فى صورة تسؤلات والإجابة عليها ، استجابة لرغبة عدد كبير ممن قابلتهم الكاتبة ؛ حتى يكون فى استطاعة القارىء أن يبدأ بالاجراء الأكثر أهمية بالنسبة له ، وبذلك لا يشعر بالملل . مما قد يستدعى أحيانا تكرار بعض الأفكار العلمية عند الإجابة على التساؤلات المعروضة .

مصادر معلومات الكتاب :

جمعت معلومات هذا الكتاب من عدة مصادر أهمها : -

١ - نتائج البحوث العلمية الأجنبية والمحلية فى كل المجالات التى تتصل بالعولمة وتحديات العصر .

٢ - أحاديث السيد رئيس الجمهورية والقيادة السياسية والوزراء والمسئولين فى الدولة ، والتقارير التى تصدر عن الوزارات ذات الصلة بالموضوع .

٣ - آراء الخبراء والمتخصصين فى العلوم المختلفة : التعليم - الاقتصاد - الصحة - علم الاجتماع - علم النفس - العلوم الطبية - السياسة وغيرها .

٤ - آراء الكتاب والمفكرين فى الصحافة والكتب العلمية ، وتقارير هيئة الأمم المتحدة ، قرارات المؤتمرات الدولية وتقارير صندوق النقد الدولى والبنك الدولى .

٥ - بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء والمجلس القومى للسكان والمجلس القومى للأمومة والطفولة .

الفئة المستهدفة :

جميع أفراد الشعب من الطبقة المتوسطة وما فوقها وخاصة تلاميذ المدارس الثانوية وطلبة وطالبات الجامعات المختلفة فى محافظات مصر وكذلك كل المهتمين بالمتغيرات والتحديات التى تواجهنا فى الحاضر والمستقبل.

معايير اختيار التساؤلات المتضمنة فى الكتاب :

تم تحديد معايير اختيار التساؤلات بعد الرجوع إلى المختصين والخبراء والمثقفين من الجنسين فى المجالات المختلفة .

محتويات هذا الكتاب :

يتكون هذا الكتاب من أربعة فصول كما يلى : -

الفصل الأول : ويتضمن مبررات اختيار الموضوع - الهدف من الكتاب - أهميته ، خطوات إعداده . وأسلوب تنفيذه - مصادر معلوماته - الفئة المستهدفة - معايير اختبار التساؤلات المتضمنة فى هذا الكتاب - محتوياته - تعريف بالمصطلحات وعددها ١٨ مصطلحا .

الفصل الثانى : ويتضمن دراسة تحليلية للتحديات العالمية فى كل المجالات التى لها انعكاسات على حياتنا المعاصرة - ومن أهمها العولمة - التقدم العلمى والتكنولوجى - المنافسة العالمية والاحتكارات الدولية وملامح إنسان القرن الحادى والعشرين . - والدراسة من خلال الإجابة على تساؤلات عددها ١٨ تساؤل .

الفصل الثالث : ويتضمن دراسة تحليلية للتحديات المحلية التى تواجه المجتمع المصرى ومن أهمها : المشكلة السكانية – التلوث البيئى – العنف ضد المرأة – عمالة الأطفال – وتنمية الابداع لدى الأبناء . والدراسة من خلال تساؤلات عددها ٢٥ تساؤل .

الفصل الرابع : ويتضمن دراسة تحليلية للمجتمع المصرى المعاصر ، ومدى تأثره بالتحديات العالمية ، وانعكاسات هذه التحديات ، والأساليب العلمية لمواجهتها من خلال الإجابة على تساؤلات عددها ٣١ تساؤل .

وبذلك يكون مجموع التساؤلات المتضمنة فى هذا الكتاب هى ٧٤ تساؤل علما بأن المفاهيم المقدمة فى هذه التساؤلات متكاملة مع بعضها .

تعريف المصطلحات :

التكنولوجيا : هى مجموعة المعارف والمهارات المستخدمة لانتاج السلع والخدمات وتسويقها وتوزيعها . ومن هنا تعرف التكنولوجيا بأنها نسق معرفى يتوسط بين العلم من ناحية وتطبيقاته فى الصناعة والحياة العملية من ناحية أخرى .

التكنولوجيا العالية : تتمثل فى الاستخدامات العلمية للمعلومات والبحوث العلمية خاصة فى مجال الالكترونيات الدقيقة والكمبيوتر لانتاج أجهزة وآلات تعتمد على هذه البحوث ويمكن القول أن التكنولوجيا العالية هى كل الاختراعات التى تعتمد على الالكترونيات والكمبيوتر .

العولمة : تعنى إزالة الحدود الاقتصادية والعلمية والمعرفية بين الدول، ليكون العالم أشبه بسوق موحدة كبيرة تضم عدة اسواق ذات خصائص ومواصفات تعكس خصوصية أقاليمها. وتعتبر العولمة ظاهرة بشرية ومعرفية وموضوعية تعيشها دول العالم، كل بقدر نصيبها من المؤشرات آنفة. الذكر ولذا يمكن النظر إلى العولمة فى مضمونها الموضوعى باعتبارها حالة تاريخية ناتجة عن تطور عالم البشرية ككل وأسهمت فيه جميع حضاراتها وشعوبها .

التنمية البشرية : وهى عملية تتناول محاورها سياسات الثقافة والصحة والتعليم والتدريب والبحث العلمى والتكنولوجى والشئون الدينية، ومختلف سياسات الرعاية الاجتماعية والنفسية والتربوية. وهى تغيير جذرى فى الهيكل الاجتماعى والاقتصادى لتحسين نوعية الإنسان.

الشخصية : يقصد بها السمات النفسية والاجتماعية والثقافية، التى تتسم بثبات نسبى والتى تميز فرد عن فرد آخر أو شعب من الشعوب فى لحظة تاريخية معينة .

تحرير المرأة : المقصود بها هو إطلاق إمكانياتها الفكرية جميعا من أجل إثراء المجتمع فكريا، وإثراء شخصية المرأة بالعمل المنتج والمشاركة فى تطوير المجتمع . أى أنها قضية حرية فكرية للنساء من أجل العمل الخلاق وفى ظل المساواة بين الجنسين ـ إنها حرية مسئولة أى حرية مقننة .

الحكومة : هى السلطة التنفيذية داخل الدولة التى تضم سلطة تشريعية، وسلطة قضائية، وجماهير خارج السلطات وإن كانوا ينتظرون أن تمثلهم السلطات وتعبر عنهم والمجتمع هو الناس الكائنون معا بتاريخهم ومستقبلهم بطموحاتهم وأمالهم واخفاقاتهم، وبما يجمعهم من روابط ثقافية وعلاقات انسانية . الحكومات تتعاقب وتظل الدولة قائمة . ما بقيت مقوماتها السياسية وقواعدها القانونية وامكاناتها الاقتصادية وقدراتها السياسية .

الدولة : هى كيان سياسى قانونى له حدود جغرافية يمارس فيها سيادته وفقا للدستور، ولها مجال حيوى وعلاقات دولية تقوم على توازن القوى. وتنهار الدولة وتتآكل حدودها السياسية وإمكاناتها الاقتصادية عندما يغزوها الاستعمار، وتقع تحت وطأة الاحتلال ويبقى المجتمع يناضل فيه الناس. فالدولة هى التنظيم الرسمى الممثل للمجتمع، وهى نظامه وجيشه ومؤسساته والحكومة هى الأداة التنفيذية لهذا النظام . الدولة نظام سياسى اقتصادى والمجتمع ثقافة وقيم وسلوك .

الاستراتيجية : تعنى فن وعلم تحديد القوى الاساسية القادرة على تحقيق الاهداف الكبرى واساليب تعبئتها وتحريكها لتحقيق هذه الأهداف .

الأمن القومى : هو منظومة القوى والامكانات والخيارات التى تحمى الوطن من كل الاخطار المنظورة والمحتملة، والتى يمكن ان تهدد حدود الوطن وقدراته واستقراره وحرية إرادته وتقدمه وسلامة الاجتماعى ونموه الشامل .

السياسة : هى فن تحقيق الممكن، وتقتضى الملاءمة والتغيير المستمر لمواكبة التطورات والتفاعل مع المتغيرات والتحديث .

الثقافة : تشتمل مجموعة المفاهيم والمعارف والمعلومات والتى تمثل هوية المجتمع وتراثه، وما تفرزه من قيم وأعراف وتقاليد. وهى ذات صلة وثيقة بنوعية الانسان وسلوكه، وثقافة الانسان تسهم فى تكوين شخصيته .

التنمية الاقتصادية : هى عملية مجتمعية مستمرة وشاملة، يقصد بها تغيير نوعى وكيفى ويشمل مختلف نواحى الحياة الانسانية بهدف الارتقاء بها، وتقوم على المشاركة (رجل وامرأة) فى العمل والمسئولية وصنع القرار ثم التمتع بنصيب عادل من ثمار التنمية .

الوطن : يشمل كل المجتمعات التى عاشت فى مكان ما، والدول التى نشأت والحكومات والسلطات التى تعاقبت على هذه الأرض ، وهو الهوية والوجود فى الحاضر ماضيا إلى المستقبل. الوطن هو الانتماء الحقيقى الذى يستحق كل تضحية وهو الذى قدم الشهداء أرواحهم فداء له .

الفقر : ليس معناه قلة المال، ولكنه قلة المعلومات والمعارف لدى الإنسان التى تمكنه من الاستفادة منها فى تحسين احواله المعيشية .

الصحة : ليست الخلو من المرض بل هى حالة اكتمال السلامة الجسدية والنفسية والاجتماعية والعقلية وهى أحد الحقوق الأساسية للإنسان .

البيئة : هى كل ما يحيط بالانسان مثل الهواء والماء والتربة وما تحتويه من كائنات حية وكيماويات ومؤثرات ميكانيكية وتغيرات طبيعية (مثل الحرارة والضوء والرطوبة والكهرباء والمغناطيسية وغير ذلك بالإضافة إلى العنصر البشرى .

الاستنساخ : هى عملية تنتج عن أخذ خلية جسدية من كائن حى ووضع نواتها فى بويضة كائن حى آخر من نفس النوع بعد تفريغها من النواة التى تحمل جيناتها الوراثية وعندما تبدأ عملية الانقسام توضع النطفة فى رحم كائن حى ثالث من نفس النوع لتنمو حتى تتم ولادة كائن جديد صورة طبق الأصل من الكائن الأول (كما فى حالة النعجة دوللى) .

●●●

الفصل الثاني

دراسة التحديات العالمية

دراسة تحديات الحضارة الجديدة للقرن الحادى والعشرين وتأثيرها على المجتمع المصرى

دراسة تحليلية للتحديات العالمية الحالية

تعتمد دراسة التحديات العالمية الحالية على الإجابة على تساؤلات عديدة بعد تقديم إطلالة على القرن العشرين كما يلى :

(١) كيف ظهرت الحضارة الجديدة التى تواجهنا الآن ؟

(٢) ما هى طبيعة الحضارة الجديدة للقرن الحادى والعشرين ؟

(٣) ما المقصود بالعولمة ؟ وما هى طبيعتها ؟

(٤) ما هى ايجابيات العولمة فى حياتنا المعاصرة ؟

(٥) ما هى سلبيات العولمة فى حياتنا المعاصرة ؟ وما هو العلاج ؟

(٦) كيف تتحقق المصالح الوطنية فى ظل العولمة ؟

(٧) هل للعولمة انعكاسات على ثقافتنا العربية ؟

(٨) كيف تتحقق العدالة بين الدول المتقدمة والنامية فى ظل العولمة ؟

(٩) ما أهمية التوازن بين المؤشرات المادية للاقتصاد والتنمية البشرية ؟

(١٠) ما أثر ثورة الاتصالات على حياتنا المعاصرة ؟

(١١) ما أثر العلم والتكنولوجيا فى حياتنا المعاصرة ؟

(١٢) ما هى المجالات الجديدة التى أصبحت الحاكمة للتقدم فى العالم ؟

(١٣) ما أثر تقدم العلم والتكنولوجيا على النبات والحيوان ؟

(١٤) ما أثر تقدم العلم والتكنولوجيا على صحة الانسان ؟

(١٥) ماذا تفعل إزاء المنافسة العالمية والاحتكارات الدولية ؟

(١٦) ماذا نفعل لنجاح الصناعة المصرية ؟

(١٧) ما هى ملامح إنسان القرن الحادى والعشرين ؟

(١٨) ماهى نظرة العالم للمرأة ؟

وفيما يلى الإجابة على هذه التساؤلات :

ما هى طبيعة الحضارة الجديدة للقرن الحادى والعشرين ؟

نحن نعيش الآن حضارة جديدة تختلف تماما عن حضارة القرن العشرين، فالعالم ينتقل من المجتمع الصناعى إلى مجتمع من نوع جديد ، من أهم صفاته الانتاج غزير المعرفة وانتاج خدمات وأفكار انتاج يعتمد فى تخطيطة على الكمبيوتر الذى يدخل فيه الإنسان الآلى ليحل محل العامل .

أن مجتمع اليوم مختلف تماما عن المجتمع الذى كنا نعيش فيه فى القرن العشرين، مختلف فى نوعية المنتج والمستهلك وطبيعة العلاقات التى تسود المجتمع - مجتمع المستهلكين فيه يريدون سلعة فى اى مكان وفى اى وقت، مجتمع تدخل فيه شبكة المعلومات (الانترنت)، مجتمع يحل فيه العلم والمعرفة محل رأس المال ، مجتمع فيه العديد من المؤسسات متعددة الجنسيات بدلا من المؤسسات التقليدية المعروفة وبطاقات الائتمان الالكترونية بدلا من النقد ، والانسان الآلى بديلا عن العامل، والأسواق الواحدة بديلا عن الأسواق المتعددة حاليا .

نحن فى مرحلة انتقال نوعى حاد وسريع فهى مرحلة فى غاية الحساسية والصعوبة لأننا ننتقل من قرن إلى قرن ومن نظام سياسى عالمى إلى نظام سياسى جديد، من نظام انتاجى معين إلى نظام مختلف تماما وسط ظروف دولية ومحلية مليئة بالمتغيرات والتحديات .

كما أننا ننتقل من مجتمع يعتمد على وفرة العدد فى العمال وقوة العضلات، إلى نظام اقتصادى يعتمد على تقدم العلم وثورة المعلومات، إن الحضارة الجديدة التى تواجهنا الآن هى مزيج من التقدم التكنولوجى المذهل وثورة المعلومات وبذلك فهى تتميز بالسرعة الفائقة فى التغيير .

لقد أصبح الإنسان فى عصرنا الحالى فى استطاعته أن يجلس فى أى مكان ويتصل بجميع أنحاء العالم وتأتى إليه جميع المعلومات والعلوم وهو فى مكانه بالكمبيوتر والمكتبة الالكترونية .

بمعنى أن العالم اليوم أصبح قرية كونية صغيرة، بلا حواجز أو حدود، وكل إنسان يمكن ان يتصل بأى شخص آخر فى نفس اللحظة ويتخطى الزمان والمكان، وعلى ذلك فقد اصبح الفصل بين المجتمعات مستحيلا فى ظل النظام العالمى الجديد لأن كل تأثير أو حدث فى اى مكان فى العالم يؤثر على اية دولة مهما كانت بعيدة ومهما كانت آمنة . وبسبب هذه التغيرات الهائلة فقد تغير نمط الحياة تماما وأصبح أهم ملامحه سرعة المتغيرات والتى فرضت نوعية جديدة من التكنولوجيا المتقدمة والحاجة إلى انسان من نوع جديد على مستوى عال من التعليم والتدريب، والقدرة على التحول من مهنة إلى أخرى، واتخاذ القرار على خط الانتاج مباشرة .

إن الانتاج فى عصرنا الحالى هو انتاج مفصل لمجموعة معينة من المستهلكين، فى دورات قصيرة تتغير بعد حين إلى نوعية أخرى، فى مواجهة أذواق تتغير باستمرار. وهذا يعتمد على نظام هائل للمعلومات ونظام هائل للتسويق، ومرونة غير مسبوقة فى نمط الانتاج وفى تغيير مستمر للهياكل ووسائل الانتاج .

لقد أصبح العلم الآن يشكل الجزء المهم والحاسم فى رأس المال ، كما ان المعلومات أصبحت تقلل من الاعتماد على رأس المال ومن الاعتماد على الايدى العاملة، لأن طبيعة التغير الذى حدث فى العالم جعل دورة الانتاج تتغير فى فترات قصيرة جداً .

ومن أهم ما يميز العالم الجديد هو أن الكوادر القائمة على الانتاج تتصف بقدرات عالية فى استعمال الرياضيات والتعامل مع الحاسب الآلى وقدرة على اتخاذ القرار الحاسم فى خط الانتاج ذاته، وقدرة فائقة فى الحكم على جودة الانتاج، دون انتظار التعليمات كما كان يحدث فى الماضى.

وبذلك ينبغى ان تكون التنمية البشرية على قمة الأولويات، بحيث تصل بالعقل البشرى فى مصر إلى القدرة على الابتكار والابداع لضمان الوصول إلى القدرة التنافسية الشرسة مع باقى الدول المتقدمة، خصوصا بعد الانفتاح على العالم الخارجى وإزالة الحواجز بين الدول ومواجهة التحديات الهائلة التى تواجهنا فى الحاضر والمستقبل .

ولذلك فإن مصر فى حاجة ماسة إلى إعادة النظر فى كل ما يتصل بالانسان المصرى والتنمية البشرية . ونحن نحتاج لبذل الجهد المضاعف للحاق بالدول المتقدمة من حيث تنمية قدرات الانسان والمشاركة فى التطور العلمى والتكنولوجى . علما بان الدولة التى تتوانى عن الدخول فى المنافسة العالمية ستصبح دولة هامشية وهذا ما لا ترضاه مصر ذات الحضارة التى تمتد إلى ٧٠٠٠ سنة .

وفيما يلى سنتكلم بالتفصيل عن هذه الحضارة الجديدة التى تواجهنا الآن مع التركيز على أربعة عناصر أساسية هى :-

(١) العــولمـــة .

(٢) الثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات .

(٣) تحدى المنافسة العالمية والاحتكارات الدولية .

(٤) تحدى زيادة النفوذ الدولى على ثقافتنا العربية .

ما المقصود بالعولمة ؟ وما هى طبيعتها ؟

يقصد بالعولمة إزالة الحدود الاقتصادية والعلمية والمعرفية بين الدول، ليكون العالم أشبه بسوق موحدة كبيرة يضم عدة اسواق ذات خصائص ومواصفات تعكس خصوصية أقاليمها ـ كما تعكس المتطلبات التى يفرضها التكامل الاقتصادى العالمى. والعولمة ليست مصطلحا جديدا فى التنمية الاقتصادية، وانما هى امتداد طبيعى لانسياب المعارف ويسر تداولها بسهولة بين أرجاء المعمورة، مما يجعل الصمود أمام تضاعفها المتنامى وتدفقها السريع أمرا صعبا لان حجم الطاقة الكامنة فى هذه المعرفة وتفعيلها فى حياة البشر اصبح ضروريا .

ولابد أن نعترف بأن الدخول فى العولمة لم يعد خيارا، وإنما أصبح ضرورة يفرضها الواقع والتطور العلمى والتكنولوجى، بل ومصلحة الدول ذاتها. إن فكرة العولمة هى عملية بدأت منذ أمد بعيد، ولكن الجديد هو السرعة الفائقة التي تمت بها، والنطاق الواسع الذى تشمله تحت تأثير رغبة الاقتصادات متعدية التأثير اقتصاديا وتكنولوجيا وسياسيا لاعادة ترتيب النظام العالمى الجديد. لقد أسهمت التحولات التكنولوجية والتدفق الغزير واللامتناهى فى المعلومات فى إحداث تغيير فى المفاهيم والأفكار والسياسات المتعلقة بالتكامل بين الدول والاقتصادات المختلفة على نحو من المشاركة التنافسية . ويمكن القول ان العولمة تؤدى إلى سرعة نقل الابتكار وسرعة للتكامل مع دول اخرى .

أما عن طبيعة العولمة فهى : العملية التى من خلالها تصبح شعوب العالم متصلة ببعضها فى كل أوجه حياتها ثقافيا واقتصاديا وسياسيا وبيئتا. وعلى ذلك تدفع العولمة إلى الالتقاء والتقارب بخصوص القضايا والممارسات الخاصة بالتنافسية مثل التعليم والتدريب وإدارة الموارد البشرية والابتكار التكنولوجى والانتاجية. وفى إطار عمليات التقارب تنشأ تعارضات.

ان الزيادة الهائلة فى أنسياب المعلومات والنقوذ والبضائع تمثل قوة دفع كبيرة للعولمة، وهى تحدث من خلال الشركات متعددة الجنسيات والتى تعتمد عادة على قوى بشرية أرخص فى منطقة ما ومواد رخيصة فى منطقة أخرى، ثم أسواق فى منطقة ثالثة وإمتداد مالى فى منطقة رابعة .

مع تعقد التكنولوجيا وارتفاع درجة الحاجة بشأنها، يصبح التعليم هو العنصر المؤثر الضرورى لإدارتها. ويمثل ذلك التقاء او تقاربا بين التعليم والتكنولوجيا والتقاء او تقاربا من أجل تعليم متقدم وبذلك تم تحويل آلاف الوظائف فى تصميم البرامج من الولايات المتحدة إلى الهند وبنجلاديش حيث يوجد متعلمون على مستوى عالٍ ويعملون بأجر أقل من أقرانهم فى أمريكا .

ما هى إيجابيات العولمة فى حياتنا المعاصرة ؟

هناك العديد من الايجابيات نذكر منها ما يلى :

أولاً : إجابيات اجتماعية نذكر منها :

١ - العولمة هى حتمية التعامل اليقظ مع الواقع العالمى بكل مفرداته. لذلك فإنها تأتى اتساقا مع نظم الحياة التنافسية - شأنها شأن الكائنات - إما أن تتكيف مع البيئة وإما ان تموت ، وان البقاء دائما للأصلح من حيث التكيف مع الظروف .

٢ - إنها دعوة لاستنهاض الهمم والثورة على قبول المسلمات بعد ان اصبح قبولها آخر المطاف وليس بدايته. أما أول المطاف فسماء مفتوحة نصعد فيها ما استطعنا أن نصعد .

٣ - ان العولمة تقتضى السعى إلى التميز والاتقان والارتفاع بمستوى الطموح للفرد وللجماعة .

٤ - ان العولمة تهدف إلى مناشدة الكمال وقبول التغير. لذلك فإنها تسعى إلى تهميش النزعات العنصرية والمذهبية من أجل التوحد مع الأسرة العالمية فى مسعاها لحقوق الإنسان وحريته .

٥ - إنها تحمل فى طياتها عدم المغالاة والاستسلام للغيبيات وإعادة النظر فى ترتيبها على سلم الأولويات اللازمة لرقى المجتمع ونهضته .

٦ - إن العولمة تنمى الصدق والجرأة فى الحق والوضوح فى التعامل مع النفس والآخرين، بعد أن أزاح العلم القناع عن طبيعتها لينكشف المختفى منها. وبعد ان أصبحت مبادئ السلوك عند علماء الانثروبولوجى لا تخضع لمنطق العقل فى تصنيف للحلال والحرام، بل باتت أحكاما نسبية تمليها ظروف المكان والزمان وتتفوق فيها الشعوب تفوقها فى المنافع والأهداف .

٧ - إن العولمة تسعى إلى تبنى وترويج الفكر المستقبلى لأبناء الوطن، بصياغة عقولهم بعيدا عن الفكر التقليدى والتمسك بالماضى، وبانفتاحهم على التعليم الحر ووسائط المعرفة المادية والالكترونية بدلا من التوقع داخل شرنقة الأنا أو الاكتفاء بالذات والانكفاء عليها .

ثانياً : ايجابيات اقتصادية منها ما يلى :

١ - ليست العولمة قاطرة للتنمية الشاملة بقدر ما هى قضبان يسير عليها فكر جديد .

٢ - إنها محك حقيقى لاختبار ما درجنا عليه من أفكار، وجهاز قياس لما نطبقه من ممارسات عملية فى شتى قطاعات الاقتصاد القومى .

٣ - إنها النتاج الشرعى لتحرير التجارة العالمية، ومحصلة القوى للعديد من المنظمات الدولية التى تتقاسمها فكر الاعتماد المتبادل بين الدول .

٤ ـ إن العولمة هى البديل المقبول للدول النامية فى خلاصها من مأزق التخصص فى تجارة منتجات أولية ـ متدنية القيمة المضافة وذلك عن طريق :ـ

أ ـ تطعيم المؤسسات القائمة بشركات متعددة الجنسيات، مع ضرورة الاهتمام بالمهارات التفاوضية وتقنين الاطر الحاكمة لتشغيلها فى الدول المضيفة .

ب ـ التعرف على المميزات النسبية والتنافسية للسلع الأولية فى كل دولة، مما يتيح لها فرص الاندماج أوالتكامل، ومن ثم الاحتفاظ بصيغتها الكثيفة فى العمالة وتحسين مستويات الدخول.

ثالثاً : تنمية التعاون الاقليمى بين مصر وجيرانها عن طريق :

١ ـ إمكانية التعامل مع منتجات وسيطة أو نهائية الصنع بدلا من المنتجات الأولية مع توحيد المواصفات القياسية للمنتجات العربية .

٢ ـ ضمان التدفق الحر للعمالة ورأس المال .

٣ ـ توحيد معدلات الصرف بين الدول العربية بالشكل الذى يخدم حرية انتقال عناصر الانتاج، وزيادة التجارة البينية ٣ ٪ عن واقعها الحالى من حجم التجارة الخارجية .

٤ ـ دعم تطوير الطرق ووسائل النقل متعدد الوسائط إلى البلاد العربية والافريقية مع خفض الرسوم الجمركية على الشاحنات والسيارات حتى لا تصل تكاليف التصدير إلى أكثر من ٤٠ ٪ من إجمالى التكاليف .

٥ ـ الاهتمام بتنظيم رحلات جماعية للدول العربية لتهيئة الأجيال القادمة للتقارب فى التعامل التجارى .

رابعاً : النظام العالمى لإستغلال الموانى :

الاستفادة من النظام العالمى لاستغلال موانى شرق وغرب أفريقيا بالإدارة أو الاستئجار بحقوق امتياز لعدد من السنوات كمخازن ترانزيت واستقبال الحاويات ـ إن هذا الاتجاه من شأنه :ـ

١ ـ أن يعمل كمعارض دائمة ومحاور ارتكاز لتكثيف الوجود المصرى فى الدول الأفريقية الكوميسا كأفضل الاسواق ملاءمة للمنتج المصرى .

٢ ـ حقن المجتمعات الأفريقية بالعادات والتقاليد والانماط الاستهلاكية المصرية ـ ومن ثم سهولة الترويج للمنتج المصرى والاقبال عليه .

٣ ـ التعـــرف على متطلبات الأفارقه من سلع وخدمات وعلى القوانين والأعراف الحاكمة لهذه الأســـواق.

٤ ـ زيادة الحصيلة النقدية من تجارة الحاويات والاستفادة من وفرة الائتمان والسيولة الحالية فى أسواق المال العالمية .

خامساً : الموائمة مع أنظمة التصدير الحديث :

يسهم النظام العالمى الجديد فى سرعة المواءمة مع أنظمة التصدير الحديث وذلك عن طريق :

١ ـ تبنى نظام الترويج والتوريد الفورى للبضائع فى الاسواق المحتملة والمأمولة .

٢ - سهولة اختراق الاسواق العالمية (الكائنة - والالكترونية) بالتعرف على الوكلاء المتخصصين فى التسويق الدولى .

٣ - سهولة جذب مستثمرين لامتلاك طائرات لنقل البضائع للعمل بنظام B.O.T. ، لتطوير وإنشاء مطارات متخصصة فى أعمال الشحن الجوى بما يحقق اللامركزية والسرعة فى نقل الصادرات.

٤ - المراجعة المستمرة لتعريفة الشحن بالشركات المصرية للتأكد من تماشيها مع الأسعار المنافسة محليا وعالميا .

٥ - ترحيب شركات التأمين العالمية بتوفير مظلة من الأمان والتغطية لمخاطر الصادرات .

٦ - إمكانية المساعدة الفنية فى تحسين وضع البنوك المتخصصة فى تنمية الصادرات، لتلائم طبيعة العملية الانتاجية من حيث تخفيض عمولة اعتمادات التصدير والقبول بالعقود كضمان للتسهيلات الائتمانية وتحفيز البنوك على التوسع والقيام بدور الوسيط للمصدر لتأدية خدمات الخصم والتحصيل وغيرها .

سادساً : الفكر الحديث والعولمة :

تسعى العولمة أيضا إلى إعادة تقييم الفكر التقليدى للتنمية القائم على حجم الانفاق فى المشروعات الكبرى، وقبول البديل الذى يرتضى فلسفة القفز بالمجتمع منهاجا للارتقاء بنوعية الحياة ومستوى جودتها وذلك عن طريق :-

١ - عدم تحصين النقود عند التغيير والترحيب بايقاعه السريع فى نظم الإدارة الحديثة، وتقليص القطاع الحكومى كلازمة للتخلص من التعويق البيروقراطى وخلق واستغلال الموارد المتاحة.

٢ - الاهتمام بالتدريب التحويلى للعاملين لتنمية مهاراتهم وتوحدهم مع النظام فى احتياجه السوقى .

٣ - السعى للانتشار عالميا بزيادة حجم التعامل الدولى فى أسواق النقد والمال وشركات التأجير التمويلى وغيرها .

سابعا : ايجابيات سياسية من أهمها ما يلى :-

إننا لا نرى العولمة متوائمة سياسيا ضد الدول النامية أو الفقيرة، إنما هى عودة للفلسفة القائمة على فكر القوة والغلبة لمن يستطيع أن يدخل فى المنافسة . إن العولمة :

أ - سوق للاستثمار السياسى فى توزان المصالح بدلا من توازن القوى .

ب - أهلية العالم واستعداده لقبول متعدد الاقطاب يسمح باعتلاء القمم ويستنكر احتكار القمة الواحدة .

ج - فرصة لتعميق الانتماء والانتشار الوطنى بتسويق الأفكار الأكثر مصداقية والأقرب تطبيقا والأكثر اتساقا مع مسيرة الفكر العالمى .

د - محاكاة النظم الديموقراطية وتعدد النظم الحزبية فى اهتمامها بحقوق الانسان، ودوره فى قيادة المجتمع المدنى وإطلاق طاقاته .

هـ - ولأن العولمة هى الصيغة التى تبشر باسقاط كافة الحواجز الاقتصادية والاجتماعية، فإنها دعوة مفتوحة لتقوية الروابط والتكتلات الدولية واستغلال المواهب الوطنية فى تنشيط الذكاء القومى للانتشار اقليميا وعالميا .

ما هى سلبيات العولمة
فى حياتنا المعاصرة ؟ وما هو العلاج ؟

تنحصر سلبيات العولمة فى حياتنا المعاصرة فى صعوبات عديدة نلخصها فيما يلى :-

(١) الدول المتقدمة ستكون هى صانعة القرارات وموزع الأدوار على الدول النامية تحت رغبة الاقتصادات المتقدمة التأثير اقتصاديا وتكنولوجيا وسياسيا. وأيا كانت الدوافع فإن العولمة وما تعنيه من السوق الموحدة أو شبه الموحدة تحمل فى مضمونها الصراع الاقتصادى أى المنافسة. هذه المنافسة ستكون من طبيعة معقدة ومركبة. إذ بالاضافة إلى المنافسة بين المشروعات فى داخل السوق الموحدة نجدها تتسع لتضم مشروعات تنتمى لعدة اقتصادات ذات قدرات اقتصادية متباينة إلى حد كبير وتحتاج إلى مقومات وقدرات أكبر من ذى قبل .

(٢) المنافسة ستكون كونية لا تقف عند حد خفض الائتمان وتحسين جودة السلعة بل تشمل الجودة البيئية وغيرها، ستكون منافسة على اساس القدرة على الابداع والابتكار، أى دخول السوق بمنتجات جديدة لم نكن نسمع عنها، منافسة تتسم بالديناميكية المستمرة. هذه المنافسة فى السوق العالمية الموحدة تعنى أنها فى حاجة إلى المقومات والقدرات التى تستند إلى ما يشهده العالم من تحولات تتمحور أساسا حول إزدياد الوزن النسبى لدى القدرات العقلية الفائقة والمهارات الرفيعة التى يمتكلها العنصر البشرى .

(٣) فى ظل هذا المناخ الجديد نجد ان العولمة تفرض تحديا مهما يتمثل فى أن كل اقتصاد عليه ان يصنع فرص نجاحه اعتمادا على ذاته فى الاساس وتحت مسمع ومرأى من الجميع بل وتحت وطأة منافسيهم. إذ أن قيام السوق الموحدة فى ظل العولمة لا تعنى أن هناك فرصا متساوية للجميع بل ان القدرة على التنمية تعتمد على القدرة على التفاعل فى السوق العالمية ، آخذين فى الحسبان طبيعة العلاقات التى تسود فيها. إذ بات من المعروف أن الدول ذات الاقتصاديات التى تتسم بالديناميكية ستحقق مكاسب من العولمة، هذا فى حين ستحقق الاقتصادات الاخرى الخسائر خاصة فى الدول الافريقية جنوب الصحراء ، من هذا يمكن القول ان التغييرات السابقة أدت إلى إحداث بعض التغييرات على أرض الواقع ، وكذلك فى المفاهيم التى ظلت سائدة حينا من الدهر إذ لم يعد الانتاج يتم وفقا للمعايير التقليدية بل يجب أن يتم وفق المعايير الدولية على نهج الحكمة الدولية القائلة «فكر عالميا ونفذ محليا» حيث ان ما يصنع فى مكان ما يجب ان يكون وفق مفاهيم العولمة والدولية وليس مفاهيم الاقليمية والمحلية .

(٤) المحك الاساسى هو اعتبارات الكم مع الكيف فى وقت واحد. والكيف أهم من الكم فى

عمليات الانتاج والتسويق وتفرض العولمة تحدياتها كذلك على الاشخاص الفاعلة فى كل اقتصاد وطنى. إذ لم يعد فى وسع المشروعات فى دولة ما ان تعتمد على مساندة الدولة لها، فى مواجهة المنافسة الأجنبية بل عليها ان تعتمد بصفة رئيسة على مقوماتها الذاتية أى ان على كل مشروع ان يطور قدراته من خلال الحرص على اكتساب افضل العقول والمهارات .

(٥) وليس من قبيل المبالغة القول ان الحصول على موضع قدم فى السوق العالمية يقف عند أعتاب مدارسنا وجامعاتنا، وما يدور من تفاعل بين كل عناصرها من أسس ومبان وتجهيزات وغيرها . فالتعليم وما يرتبط به من تدريب يقع موقع القلب فى أى إصلاح أو تطوير اقتصادى منشود. فالواقع أن التعليم فى أى دولة أصبح ذات أبعاد دولية متعددة الجوانب حيث أصبح من الواجب أن تتوافر مهارات وقدرات عقلية وذهنية رفيعة المستوى ومطلوبة عالميا لكى يستطيع العنصر البشرى أن يهاجر أو ينتقل إلى دولة أخرى بقصد العمل. لأن السوق العالمية تتطلب نوعية معينة من السلع والخدمات ذات مواصفات لم تكن معروفة من قبل ، كما يتطلب التدفق السريع للمعلومات الحاجة إلى رأسمال بشرى قادر على تحقيق ذلك .

لقد أثبتت الدراسات أن القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى القطاعات الأكثر تقدما تعتمد على استيراد التكنولوجيا الأجنبية وتطويعها وتكوين قاعدة تكنولوجية وطنية يقف وراءها عنصر بشرى متفهم وقادر على انجاز المطلوب. إن التعليم فى ظل العولمة يجب ان يراعى العديد من الاعتبارات المهمة والتركيز على دور التدريب فى مواجهة المشاكل المحلية بالاضافة إلى متطلبات السوق العالمية باعتبارها جزءاً متكاملا ومتفاعلا مع الاقتصاد العالمى، ومن هنا وجب التركيز على ما يعرف بتعليم المستقبل بل وما يعرف بصناعات المستقبل هذه الصناعات التى تعنى أن من يقف وراءها من أيد عاملة يجب ان يكون ذات مواصفات عالمية اى يعنى ضرورة توافر الجودة الشاملة فى العنصر البشرى ذاته. وعلى ذلك يجب أن ندرك أن التعليم يعد أحد المرتكزات المؤسسية الأساسية التى تدخل فى إطار ما يعرف بنظرية التجارة الاستراتيجية التى تعنى بالتدابير المؤسسية والتنظيمية والسياسات التى تتخذها الدول بقصد إعادة ترتيب البيت من الداخل فى علاقاته مع الخارج وزيادة القدرة التنافسية .

ما هو العلاج للتقليل من هذه السلبيات ؟

ومن كل ماسبق ينبغى أن ندرك الأهمية الثقافية والقيمية للتعليم، إذ يعد ضرورة للحفاظ على التراث الثقافى والأصالة بما يتفق وحركة المجتمع دون إنكار إمكانية الاستفادة مما لدى الغير والتفاعل معه.

يجب ان نهتم ليس فقط بالتعليم قبل الجامعى، بل نؤكد أهمية التعليم الجامعى أكثر من أى وقت مضى حيث تزداد أهمية هذا النوع الأخير فى عصر المعلومات والانترنت واللغات واقتصاد السرعة والحاجة إلى الابداع والابتكار .

يجب العمل على رفع كفاءة عنصر الإدارة على كل مستوياتها، لما لها من دور حيوى وفاعل فى تنظيم الاستفادة من الموارد المالية من ناحية وعدم التذرع بنفص الموارد المالية اللازمة للعملية التعليمية . إذ يمكن زيادة مشاركة المتعلمين أنفسهم فى تحمل جزء من الانفاق العام على التعليم خاصة وانهم يجدون مكاسب خاصة من وراء ذلك، كما يمكن فتح المجال للتمويل الأهلى وقبول التبرعات . وافساح المجال للقطاع الخاص ليسهم فى ايجاد فرص التعليم فى ظل الضوابط المحكمة والاشراف الدقيق من قبل الحكومة . فلابد ان نعرف بأننا أصحبنا نعيش فى عالم يختلف عما عهدناه من قبل . ومن هنا وجب ان نتكلم اللغة التى يتكلمها العالم ونستعمل الأدوات التى يستعملها بحيث نستطيع بما لدينا من موارد بشرية تحقيق أهدافنا .

كيف تتحقق المصالح الوطنية فى ظل العولمة ؟

تعتبر العولمة العملية التى من خلالها يتزايد الاعتماد المتبادل بين الدول فى الاقتصاد العالمى والذى يتحقق نتيجة للنمو فى حجم ونوعية التجارة عبر الحدود فى المنتجات والخدمات والتدفقات المالية نتيجة الانتشار السريع للتكنولوجيا والروابط المؤسسية بين المنشآت فى الدول المختلفة، وبرغم ان العولمة تؤثر بشكل جذرى على السياسة والاجتماع والقيم إلا ان عامل الاقتصاد يبقى هو المحرك الأساسى لها . فالعولمة حقيقة واقعة وليست اختيارا، والحل الوحيد امام الحكومات لا يتمثل فى مقاومها ولكن فى كيفية إدارتها وفهم خصائصها وقياس أبعادها وابتكار السياسات فى الداخل والخارج التى تحقق المصالح الوطنية .

إن النمو على المدى الطويل يعتمد على الزيادة فى معدلات الانتاجية فإذا زادت الانتاجية مثلا ٢ ٪ سنويا فإن دخلنا الحقيقى سيزيد بحوالى ٢ ٪ سنويا بصرف النظر عن الانتاجية فى الدول الأخرى . ولن يتأثر الاقتصاد القومى بما يحدث بالخارج إلا إذا توافرت عوامل تسىء إلى شروط تجارتنا بمعنى أن معدل الزيادة فى الانتاجية لاعلاقة له بالتجارة الدولية، وإذا انصب اهتمامنا على محددات الدخل القومى فإن تأثير العولمة سيكون محدودا نظأر لاعتماد الدخل الحقيقى على الانتاجية الوطنية والتى تتحدد أساسا من خلال عوامل محلية، ولكن يجب الاعتراف بأن مكاسب النمو على المدى الطويل لن يتقاسمها الجميع بنفس القدر وذلك للتقسيم الجديد للعمل على الساحة الدولية . فالدول النامية تتخصص فى المنتجات أو أجزاء المنتجات كثيفة العمالة بينما تستحوذ الدول المتقدمة على صناعة المنتجات كثيفة المعرفة ذات القيمة المضافة العالية، كما ان منتجى الموارد الطبيعية (مثل دول الخليج المصدرة للنفط) قد تجد نفسها سجينة هذا النوع من التخصص فى التجارة الدولية والذى لا يحقق لها النمو المنشود، وللتغلب على هذا الوضع يتطلب تدخلا يتراوح بين حماية الصناعات الناشئة وتوفير اشكال من الدعم لعمليات التصنيع ويلاحظ أن عشوائية تدفق

الأموال من الأسواق المتقدمة إلى الناشئة تسبب أوضاعا غير مستقرة (كما حدث فى أزمة المكسيك ودول شرق أسيا والبرازيل)، مما دعا بعض خبراء الاقتصاد فى العالم إلى المطالبة بفرض ضرائب على التعاملات المالية بهدف احداث تباطؤ فى تحركات رأس المال .

هل تؤدى العولمة إلى زيادة الفجوة بين الدخول ؟ لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين حول آثر الاقتصاد تحت مظلة العولمة على توزيع الدخل بين الأسواق المتقدمة والناشئة وذلك برغم الجهد الشاق للباحثين فى هذا المضمار . الولايات المتحدة على سبيل المثال تصدر منتجات كثيفة رأس المال وكثيفة المهارات والمعرفة وتستورد منتجات كثيفة العمالة (كالأحذية والملابس)، وعليه فإن العمال فى أمريكا الذين يعملون فى صناعة الأحذية والملابس قد يفقدون وظائفهم امام منافسة العمال فى آسيا ذوى المرتبات المنخفضة بينما يفقد العمال المهرة فى آسيا وظائفهم فى مجال معدات الاتصالات المتقدمة .

كما أن التغييرات التى تحدثها التكنولوجيا (الثورة المعلوماتية) قد تزيد فجوة الدخول بين العمال المهرة والعمال الأقل مهارة فى نفس البلد، وبوجه عام فإن ذوى المهارات سيستفيدون من اتساع السوق العالمية وذلك على حساب من هم أقل مهارة، ويذهب بعض الخبراء إلى تأكيد محدودية تأثير العولمة على توزيع الدخل وأن العامل المؤثر فيه هى التكنولوجيا المتقدمة وليست العولمة .

يؤكد التقرير السنوى للبنك الدولى عام ٩٨/٩٩ على أن المعرفة بكل أنواعها ومجالاتها عامل حاسم فى التنمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية) وجاء فيه أن ما تدفعه البلدان النامية للعالم المتقدم مقابل حقوق الملكية الفكرية والمعرفة زادت من ٧ مليارات دولار فى سنة ١٩٧٦ إلى أكثر من ٦٠ مليارا فى سنة ١٩٩٥ .

ويؤكد التقرير على ان ربع سكان العالم ١,٣ مليار نسمة يعيشون على أقل من دولار فى اليوم. والنهوض بمعارف هؤلاء بالتعليم وغيره من وسائل المعرفة هو الطريق الأمثل للخروج بهم من دائرة الفقر، ويتطلب ذلك الحصول على المعرفة العالمية وتطويعها واستنباط المعرفة محليا والاستثمار فى رأس المال البشرى لزيادة القدرة على استيعاب المعرفة واستخدامها والاستثمار فى التكنولوجيا لتسهيل الحصول على المعرفة واستيعابها .

وينبه التقرير إلى أنه يتعين على حكومات البلدان النامية أن تضع سياسات تمكنها من تضييق فجوة المعرفة مع البلدان الغنية، وأن تدعم بالتعاون مع المانحين والمؤسسات متعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، والمؤسسات اللازمة لمعالجة مشكلات المعلومات، وأن تدرك أن المعرفة ضرورية للتنمية وأن تسعى لايجاد حلول غير تقليدية لمشكلات تبدو مستعصية ويطالب التقرير بالتعاون بين الدول فى الحصول على المعرفة باعتبارها سلعة عامة دولية .

هل للعولمة انعكاسات على ثقافتنا العربية ؟

من الملاحظ أن فكرة العولمة نركز على الجانبين الاقتصادى والسياسى وإغفال للجانب الثقافى الذى لا يقل أهمية على هذين الجانبين بسبب القرية الكونية الواحدة التى صار سكان عالمنا يعيشون فيها دون حدود أو حواجز. ونحن نستطيع ان نقول ان أحد أهداف العولمة الاقتصادية هو إزالة الحواجز تحت شعار السوق الواحدة الحرة فى ذات الوقت فإننا نستطيع القول أن الأهمية الكبرى لقضية العولمة الثقافية تكمن فى أن حدود وحواجز هذا الجانب قد تم إزالة معظمها ـ إن لم يكن كلها ـ الأمر الذى يزيد من خطورتها ويحفز على ضرورة الاسراع فى الانتباه إيها .

ولعل أهم العوامل التى تضاعف من الخطورة هو الارتباط الوثيق بين جانى العولمة الاقتصادى والثقافى ذلك الارتباط الخطير الذى يعنى ان من يملك مقومات وتكلفة عناصر الاتقان هو الجانب الذى يستطيع أن يفرض ثقافته على الجانب الآخر الذى ربما يؤدى به إلى العجز حتى من وقاية نفسه من تأثيرات هذه الثقافة .

من هنا فإن من حق البعض ألا يتفاءل كثيرا بحلول عصر العولمة الثقافية التى قد تتحول تدريجيا إلى فرض عالمى لثقافة الغنى مع محو تدريجى لثقافة الفقير واستبدالها بما لا تتناسب أو ينسجم مع مكوناته وأصوله الثقافية والحضارية ، مما يثقل من كاهل هذه الظاهرة على الفقير الذى يجب عليه ان يركز مجهوداته فى اتجاهات عدة أولها محاولة إزالة فقره مع محاولة الحفاظ على ثقافته وهويته ثم وقاية نفسه من مؤثرات الثقافة الآخرى التى قد تسهم سلبا فى محاولة إزالة لفقره .

إذن فالأمر كما يبدو ليس بالسهولة التى نتصورها لاشتماله على العديد من القضايا والحواجز الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتشابكة والتى تجبر معظم الدول والأمم الفقيرة والنامية (ومنها مصر) ان تسارع بحلها وتخطيها قبل فوات الأوان، خاصة إذا ما سلمنا برأى الذين يرون فى اتفاقيات تحرير التجارة العالمية وحقوق الملكية الفكرية وغيرها ميزة للغنى قبل الفقير بل وربما على حسابه ليزداد فقرا . وفى الحقيقة فاننا يمكن ان نقول أننا مازلنا فى مصر نستطيع أن نتدارك خطورة ما يحدث وأن نواجهه بالتخطيط الجيد والدراسة العلمية الواقعية فى حدود ما نملك من إمكانات، تساعد فى تدعيمها مسيرة الاصلاح الاقتصادى، التى نسير فيها بخطى ثابتة يعترف بها الجميع، والتى لولاها ما استطعنا أن يكون لنا مساحة نشغلها فى الفضاء الخارجى وما كنا نستطيع ان نسهم فى تلك العولمة الثقافية بأقمارنا الصناعية وما نستطيع ان نبثه للعالم أجمع، ومع ذلك فإننا نرى أن علينا واجبين كبيرين يجدر بنا السعى نحو تحقيقهما بقدر السرعة المستطاعة الأول هو التحديد الدقيق لهويتنا الثقافية الحضارية الحالية والتى يجب علينا أن نسخر كل جهودنا للمحافظة عليها ومنع اختراقها بكافة السبل والوسائل ، والثانى هو التفكير الجاد فى كيفية اسهاماتنا فى هذه العولمة بما نملك من مقومات حضارية وثقافيةو تاريخية تؤهلنا لذلك .

أما عن الجانب الأول فإنه كما نعلم جميعا فإن الجزء الأكبر من تيار العولمة الثقافية الحالية يتجه بغزاره شديدة من الغرب حاملا فى معظم أحواله ثقافة تتعارض فى مجملها مع مبادئنا وتكويننا وحضارتنا ، ويكفينا فى هذا الصدد ان نطالع بعض إعلانات شركات خدمة « الانترنت » المزود بخاصية مدع مرور أكثر من ٣٠٠ ألف موقع مناف للآداب ولكنه يحمل أفكارا ثقافية أو سياسية أو دينية منافية لما نحمل. وإذا ما أضفنا لذلك أيضا ما يحمله الدش من مواقع مماثلة فإن علينا أن نفكر فى إعداد الطريقة المثلى التى تناسبنا وتناسب هويتنا الثقافية .

وهناك من سيقرر ان اختيارنا لهذه الطريقة قد يعنى تعديا على حرية الآخرين فى التثقيف والاطلاع وهو الرأى الذى لن نتعرض له بالجدل ولكننا نطالب بان نسير فى هذا الأمر بالقياس المتعارف عليه فى مثل هذه الأمور، وهو قياس نسبة المخاطر إلى نسبة الفوائد على المجتمع بأسره خاصة إذا ما نظرنا نظرة أكثر تعمقا وتحليلا لبعض مصادر هذه المخاطر وما يريدونه منا ومن شبابنا الذين من حقهم علينا ان نبحث لهم عن الأساليب المثلى التى يمكن أن تقيهم من هذه المخاطر. أما عن الواجب الثانى فهو التفكير الجاد فى كيفية اسهاماتنا فى هذه العولمة الثقافية وهذا يتطلب منا جهدا كبيرا وعملا شاقا منظما وأسلوبا علميا يتماشى مع الأساليب العصرية فى نشر الأفكار والمبادئ والمعلومات، ونحن نملك كما ضخما مما نستطيع ان نسخره فى هذا الاتجاه من التراث الذى ورثناه عن أجدادنا عبر التاريخ، ومما زخرت المكتبات ومراكز الثقافة والتنوير المحلية والعالمية ومن أهمها علوم المصريات والحضارات الإسلامية والعربية التى تدرس فى آلاف الجامعات والمراكز البحثية محليا وعالميا بحيث نستغل هذه المواد الخام وان نستخدم أرقى اساليب البث والنشر التى تتناسب مع طبيعة المتلقى، واضعين فى اعتبارنا انه مهما تبلغ تكلفة ذلك الامر فإن عائده المادى والمعنوى سيكون كبيراً .

من المنتظر أن تسيطر التكنولوجيا على الثقافة القومية فى مصر، وبذلك يكون التحديث الذى نواجهه هو تحدى العالمية، ويصبح هناك ضغط شديد على كل ما هو وطنى لدرجة ان هناك الكثير من المفكرين يناقشون فكرة الكيان الوطنى ذاته ، وهل يمكن أن يصمد الكيان الوطنى فى مواجهة تكتلات عالمية . وشركات متعددة الجنسيات وحرية التجارة وتفجر معرفى لا يعرف حدودا أو مسافات حيث اخترق حاجز الزمان والمكان فى نفس الوقت ؟

وهل يمكن ان تكون هناك حماية وطنية لصناعة وطنية أو لقيم أو لقرارات وطنية فى مواجهة عالم يسوده فكرة التجارة الحرة فى سوق عالمية واحدة وقرية كونية صغيرةإن العولمة تحاول استخدام اسلوب الحوار والاقناع والحملات الإعلامية المكثفة والتأثير على العامل النفسى لشعوب العالم، للتمهيد لاستخدام أساليب القوة الظاهرة بما فى ذلك القوة العسكرية إذا ما تطلب الأمر ذلك من أجل الحصول على القبول العام لاستخدام هذه القوة باعتبارها البديل الوحيد المناسب للتعامل مع موقف معين .

وفيما يتعلق بمصر فإننا نستطيع القول أن موقف مصر من العولمة له خصوصياته المتميزة، لاعتبارات تتعلق بالموقع الجغرافى المصرى، والخبرة التاريخية المصرية فى نطاق التفاعلات العالمية والدور المصرى الاقليمى والعالمى الذى يكتسب أهمية خاصة بالنسبة للدولة المصرية على مدى التاريخ .

فبحكم الموقع كانت مصر دائما فى بؤرة التفاعلات العالمية على مدى التاريخ تبعالمدى النجاح أو الفشل فى إعادة تأهيل نفسها للمشاركة فى التفاعلات العالمية بما يتواءم والظروف الموضوعية اللازمة للمشاركة وشروط هذه المشاركة .

فعندما فشلت دولة المماليك فى إعادة تأهيل الدولة المصرية للقيام بدورها فى حركة التجارة العالمية بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، تحولت مصر إلى ولاية عثمانية بسهولة، وعندما نجح محمد على فى إعادة تأهيل مصر للدخول فى حركة التفاعلات العالمية فى مطلع القرن التاسع عشر من خلال التحول إلى زراعة المحاصيل النقدية كالقطن وانتاج الحرير والبذور الزيتية من اجل المشاركة فى حركة التجارة العالمية نهضت الدولة المصرية، ثم جاء افتتاح قناة السويس لتستفيد من خلال دور مصر الحيوى فى مجال التجارة الدولية، وان كانت مصر لم تستفد الاستفادة الكاملة من هذه التحولات نتيجة لظروف الصراع الدولى القائم أنذاك، وعدم قدرة محمد على على وضع استراتيجية ملائمة للتعامل معها إلا أن ما تحقق لمصر من مظاهر النهضة والتحديث كان يفوق غيرها من الدول المجاورة والدول الأخرى التى خضعت للاستعمار فى آسيا وأفريقيا .

إذن فليس جديدا ان تدخل مصر فى نطاق التفاعلات العالمية وان تتعامل مع نماذج من النماذج الحضارية الاخرى وإنما الاشكالية التى تواجه مصر المعاصرة، تتمثل فى كيفية إعادة تأهيل الدولة المصرية ، وكذلك الإنسان بما يتواءم ومتطلبات العولمة وبما يؤدى إلى تعظيم عناصر الاستفادة منها وتجنب المخاطر الناجمة عنها .

ان بؤرةالاشكالية التى تواجه مصر هى بؤرة ثقافية فى المقام الأول، لأن متطلبات العولمة تصطدم ببعض عناصر المكونات الثقافية المصرية الراسخة . فالعولمة ـ تتطلب إطارا مركزيا مرنا قادرا على التكيف السريع والحركة النشطة ـ وهو ما يتعارض مع المركزية المصرية الراسخة على مدى التاريخ. وهى تتطلب كذلك درجة عالية من الاستعداد الفردى للمبادرة وتحمل المخاطرة وهو ما يتعارض مع الاسس المصرية للتنشئة الاجتماعية والسياسية، التى تجعل الفرد جزءا من كل ،كما تتطلب العولمة قدرا كبيرا من المشاركة الأهلية غير الحكومية وهو ما يصطدم بالتقاليد المصرية فى رعاية الدولة شبه الشاملة للانسان المصرى ومن ثم فنقطة البدء فى التوصل إلى إعادة تأهيل الدولة المصرية حكومة وشعبا للتعامل مع متطلبات العولمة لابد ان تتركز فى نطاق تغيير وتجديد المنظومة الثقافية للمجتمع المصرى بجميع فئاته ومؤسساته هذا التغيير المطلوب يمكن ان يتحقق من خلال

أدارة الحوار والتوسع فى المشاركة فى العمل العام والمشاركة فى صنع القرارات على المستويات المحلية خاصة فيما يتعلق بعملية التنمية السياسية. والواقع اننا نلحظ فى السنوات الاخيرة إدراكا جاداً من جانب القيادة السياسية لأهمية هذا التغيير المنشود .

وهناك رؤية مصرية جديدة لإعادة توظيف الواقع الجغرافى لمصر وإعادة تأهيله للقيام بالدور المطلوب والملائم لمتطلبات العولمة، ومشروع شرق التفريعة يقدم أبرز النماذج فى هذا المجال كما ان فلسفة المشروعات القومية العملاقة تقوم على اساس إعادة توزيع السكان على مساحة اكبر من الارض المصرية وهو ما يعنى التخفيف من الضغوط الاجتماعية المدعمة للمركزية، كما ان أسلوب تنفيذ هذه المشروعات يعتمدعلى تشجيع القطاع الخاص والمبادرات الفردية، وهى مسألة مهمة تدفع نحو التقيد الثقافى المطلوب لمواجهة متطلبات العولمة .

والمطلوب الان هو عملية صياغة متكاملة لاستراتيجية مصرية قومية من اجل اعادة تأهيل الدولة المصرية ، وتعبئة قدراتها المادية والمعنوية بما يؤدى إلى زيادة قدرة مصر على الاستجابة لتحديات العولمة .

كيف تتحقق العدالة بين الدول المتقدمة والنامية فى ظل العولمة ؟

يمكن اعتبار ظاهرة العولمة ظاهرة تقدمية تطورية برزت بعد الثورة الصناعية الثقافية فى القرن العشرين، ولا سيما الثورة الالكترونية وثورة علوم الليزر وثورة المعلومات والاتصالات والهندسية الوراثية. وهى الثورات التى اخترقت حاجز الزمان والمكان وضيقت الفجوة بين الخلافات الحضارية الايديولوجية، ويسرت فرصة السفر والسياحة وجعلت الحدود السياسية وسيلة تنظيمية وليست عقبة عسكرية، ويسرت انتقال رؤوس الأموال والأفكار ونقل التكنولوجيا وغيرها. كما جاءت ظاهرة تلوث البيئة لتوجيهها مطلب دولى ، بصيانة ووحدة الأداء البيئى ، فى عالم واحد مؤكدة ان هذه الصيانة تعنى نضج البشرية فى التعامل مع الموارد الطبيعية ، من ماء وهواء وتربة ومعادن وأشجار ونباتات فى إطار من التناغم البيئى، باعتبار أن الإضرار بغابات الامازون أو الكونجو لا يعنى فقط الإضرار بأبناء أمريكا أو افريقيا بل ايضا بابناء اوربا واسيا، وهكذا يصبح الاحساس بوحدة العالم مقدمة لإدراك قيم بشرية واحدة وهو ما يمكن تسمتيه العولمة كظاهرة بشرية ومعرفية وموضوعية ، تعيشها دول العالم كل بقدر نصيبها من هذه المؤثرات ، وبذا يمكن النظر للعولمة فى مضمونها الموضوعى باعتبارها حالة تاريخية ناتجة عن تطور عالم البشرية ككل أسهمت فيه جميع حضاراتها وشعوبها .

وإذا كان العالم ينادى بالعولمة الانسانية ، من وجهة الاقرار بحقوق الانسان والديقراطية السياسية والشفافية ووحدة الأداء الاقتصادى، فإن اهم انتصار لهذه المبادىء الانسانية الراقية هو صياغة نظام دولى ديمقراطى حقيقى يوزع الأعباء ، كما يوزع الأرباح، ويمارس الاعتماد المتبادل، كما يمارس فرص فتح الاسواق، ويشترك الجميع فيه على قدم المساواة ، دون إرغام من ناحية ، وإذعان من ناحية ، والعدالة تقتضى ان يتشكل النظام العالمى الجديد ، بمشاركة دولية حقيقية، فى صياغة هذا النظام الجديد يراعى المبادىء الديموقراطية الحقة. وينبغى ان يبقى للثقافات والحضارات المختلفة بريقها فى ظل العولمة ، كما بقيت هذه الحضارات رغم وجود الأديان السماوية، إذ ظل المصرى والصينى والافريقى على تميزهم الحضارى رغم اشتراكهم فى الانتساب للاسلام.

ومن أهم الاحتياطات التى ينبغى ان نتخذها ، أن نملأ اطارنا الافريقى والعربى والاسلامى بالعمل والعلم والتقدم، وان نسعى لقيم العولمة الموضوعية ، حتى نحيط بها ونلم بتجلياتها المعاصرة ونشارك فيها ، حتى يكون لنا قول مسموع فى شئون العالم يمنع أصحاب القيم العولمية الانتهازية من فرض أنفسهم وحلفائهم علينا ومن التأثير على أوضاعنا وقيمنا ومصالحنا لكى يستمر أداؤنا الحضارى متميزا ومؤثرا فى المستقبل المشرق بإذن الله .

ما أهمية التوازن بين المؤشرات المادية للاقتصاد والتنمية البشرية ؟

لقد أكدت الدراسات السابقة حتمية توزان التنمية بين المؤشرات المادية للاقتصاد لضرورتها وحيويتها وبين المؤشرات الانسانية للمجتمع . ودفع ذلك التغيير الجذرى فى الفكر التنموى إلى الأحاديث المستفيضة عن التنمية المتواصلة والتنمية المستدامة وتلازم مع ذلك أحاديث مكثفة فى التقاير والمؤتمرات الدولية من التنمية البشرية ومؤشراتها بمفهوم جديد ، لا يقتصر فقط على الأحاديث التقليدية للتعليم والتدريب ، ولكنه يتبنى مفهوما انسانيا متحضرا ، يسعى لتأكيد حق الحياة وحق العمل، والحق فى التمتع بمجموعة من الخدمات العامة ، والدعم والرعاية التى توفرها الدولة من خلال ميزانياتها العامة وسياساتها وبرامجها والتى تصب فى النهاية للارتقاء بمستوى البشر المعيشى والتعليمى والمعرفى والصحى والثقافى والحضارى .

وما يحدث من تغيير جذرى فى مفاهيم التنمية وتطبيقاتها يصل إلى مستوى الثورة على المفاهيم التقليدية ويركز على تعليم اقتصاديات السوق والحرية الاقتصادية ، بآليات تركز على الوجه الانسانى للتنمية ، وينبغى تصحيح الاوضاع حتى يصبح الانسان هو الغاية والهدف النهائى لكل

الجهود التنموية مع ضمان مشاركته الفعالة فى كل حلقاتها وأعمالها ، باعتباره الأداة الرئيسية لضمان نجاحها واستمرارها وتواصلها ، ويتحقق ذلك بالدرجة الأولى باهتمام الدولة والحكومة بالتوزيع الأكثر عدالة لعوائد التنمية، وتوجيه هذه العوائد للارتقاء بجودة الحياة ، للقاعدة العريضة من المواطنين ، حتى تصبح دولة الرفاهية هدفا رئيسيا ، يحرك جميع الاستراتيجيات ويحكم جميع السياسات والتوجهات والبرامج ويتحول إلى ركيزة رئيسية للتقويم والحساب والمساءلة .

وقد أكدت الدراسات السابقة أن دول النمور التى اهتمت على نطاق واسع بثروتها البشرية، وطبقت على أرض الواقع سياسات تجاوز اوضاع الازمة الاقتصادية بالحد الأدنى من الخسائر وبالحد الأدنى من التكاليف والأعباء، بحكم ان الانفاق على تنمية قدرات البشر وتحسين اوضاعها واحوالهم يمثل رصيدا قوميا لا يستهان به، لا يقل أهمية رصيد الدولة من الأصول الانتاجية المادية التى تتطلب دائما لتشغيلها وحسن استغلالها ، قدرات بشرية للتنظيم والإدارة والقيام بالعمليات الانتاجية والخدمة المباشرة على امتداد خطوط الانتاج ومكاتب الإدارة والتشغيل .

وقد أصبحت ضرورة الاهتمام بالتنمية البشرية ، والتركيز على تحسين جميع مؤشراتها ، بمثابة عنصر التأمين الحيوى ، لاستقرار الدول والمجتمعات وتوسيع نطاق الرضا العام للاوضاع والنظم السياسية. والأهم من ذلك دورها الفاعل فى تحويل البشر ، إلى عنصر حقيقى من عناصر ثروة الأمم ، وهو عنصر تتزايد أهميته وخطورته مع التحولات الاقتصادية العالمية وثورة التكنولوجيا والاتصال ، والانفجار العلمى والمعرفى وتحوله إلى قيادة مستقبل العالم الاقتصادى .

ويتضح ذلك من الأهمية البالغة للمحتوى المعرفى للسلع والخدمات التى يتجه الأغنياء والأقوياء والأكثر تقدما إلى التخصص فيها والتركيز على انتاجها للإرتباط الوثيق بين القيمة المضافة المحققة للاقتصاديات والعناصر المشاركة فى العملية الانتاجية ، وبين قدرتهم على زيادة توسيع نطاق المكون المعرفى بالمنتجات والخدمات، وهو ما يرتبط بقدرات البشر وامكانياتهم ، ويرتبط أيضا بقيمة الانفاق على التطوير البشرى ، والانفاق على الابحاث والاختراع وتحسين المعارف الغنية لكل الحلقات البشرية المتصلة بالعمل والنشاط .

وفى ظل المتغيرات العالمية الاقتصادية والتكنولوجية السريعة والمتلاحقة وانجازات البحث العلمى المبهرة التى تفوق قدرات الخيال البشرى والانسانى، تعدلت مفاهيم التنمية البشرية ايضا بصورة جذرية .

ومن أوضح الأمثلة على ذلك ما حدث من تغيير فى مفهوم الأمية بالدول الصناعية المتقدمة، حيث أصبحت الأمية لاتقتصر على المعايير التقليدية للجهل بالقراءة والكتابة واللغة الوطنية، بل أصبحت ترتبط بمفهوم عصرى وحديث يجمع فى خانة واحدة بين الأمية وبين الكمبيوتر والقدرة على أستخدامه والتعامل معه باعتباره ضرورة حياة وضرورة عمل وضرورة اتصال مع منجزات

العالم ومتغيراته، وهو ما أصبح يندرج تحت بند الأمية الكمبيوترية كعلاقة رئيسية لتقويم أوضاع التنمية البشرية ومستوى البشر وقدراتهم على التفاعل البناء والخلاق مع مقتضايات العصر.

ونتيجة التغيير العالمى، فإن الأبعاد التقليدية لثلاثية التخلف فى نظريات التنمية المرتبطة بالجهل والتفقر والمرض قد أضيفت لها أبعاد ومعايير جديدة ومستحدثة لا تقتصر فقط على توفير الحد الأدنى للمعيشة والحد الأدنى من التعليم والتدريب والرعاية الصحية، ولكنها تتجاوز ذلك إلى آفاق أكثر رحابه وأكثر تقدماً تسعى إلى الإرتقاء بجودة الحياة، وهو مفهوم يقترب من مفهوم توفير احتياجات البشر الأساسية من المسكن والملبس والخدمات العامة وعدم إهمال الأبعاد الثقافية والحضارية، باعتبارها عناصر حيوية لصيانة منظومة صحية وسليمة للانتماء الوطنى والفاعلية فى تحمل مسئوليات المجتمع وهمومه بعيداً عن الأفكار المعوقة والمتخلفة .

ويتطلب نجاح خطط وسياسات التنمية البشرية فى المجتماعات الجديدة دوراً رئيسيا وحاكماً للحكومات، ولكنه يتطلب فى نفس الوقت وفى ظل تنامى دور القطاع الخاص مع اقتصاديات السوق ان يكون هناك دورا رئيسيا لمنشأت الأعمال ومنظماتها للتركيز على التنمية البشرية فى حدود ونطاق أعمالها وأيضا فى نطاق وحدود كل المجتمع، تأكيدا للقدرة على ممارسة المسئولية الاجتماعية لرأس المال بما يتفق مع احتياجات العصر وضروراته التى تحتل المسئولية الاجتماعية لرأس المال عنصرا مهما وحيويا من عناصر تأمين الملكية الخاصة واستقرارها وضمانها.

وكما ذكرنا سابقا فإن القرن الحادى والعشرين هو قرن العلم والمعرفة الحاكمة للتقدم ويتطلب نوعية خاصة ومتميزة من الثروة البشرية، وهى نوعية قائمة بالدرجة الأولى على الاتصال المستمر والمنتظم مع المعرفة ومستجداتها ، فى جميع فروع النشاط والحياة والعمل وما يعنيه ذلك من الحاجة إلى إكتساب مهارات وخبرات متجددة تخرج بشكل جذرى عن المفهوم التقليدى للتعليم والتدريب وتدفع بالبشر إلى دائرة التحدى الدائم للإبقاء على مواقعهم فى العمل والنشاط وتحديد نصيبهم من عوائد الثروة القومية وتوزيعها بين كل المواطنين .

ما أثر ثورة الاتصالات على حياتنا المعاصرة؟

ثورة الاتصالات فى حياتنا المعاصرة جعلت من الصعب على أية دولة أن تقبع داخل حدودها، وان تنعم وحدها بالرخاء وتترك غيرها لمواجهة المجاعة أو الفقر أو التخلف، وذلك لأن ثورة الاتصالات تخطت حواجز الزمان والمكان، هذا فضلا عن أن التقدم التكنولوجى قد اتاح إمكانات هائلة للافراد وسهولة التنقل من مكان إلى مكان أو مشاهدة الاحداث أثناء وقوعها فى أى بقعة من العالم. وهذا جعل نمط الحياة يتغير تماما مما يحتم علينا ان نعد الإنسان للتكييف مع المستقبل الذى سيشهد سرعة المتغيرات العالمية ومن المتفق عليه، ان العلم هو الركيزة الاساسية فى بناء وتكوين

وتشكيل مكونات الانسان العقلية والوجدانية وتهيئته للتعامل مع آليات التقدم وتفهم لغة العصر كما ان مواكبة عصر التكنولوجيا فائقة القدرة والمعلوماتية المتسارعة الخطى تحتم على القاعدة العريضة من المجتمع التمسك بالاساليب العلمية، لان الميزة التنافسية فى الانتاج اصبحت تتمثل فى اكتشاف اساليب تكنولوجية جديدة لتطبيق اكتشافات قائمة واكتشاف اساليب حديثة متطورة لما سبق اكتشافه من قبل ادت إلى تغير جذرى فى شكل الحياة واصبح يتميز بالسرعة وتركيز المعرفة، بعد ان كان فى عصر الثورة الصناعية يتميز بالوفرة وكثافة العمالة ـ كما يتميز انتاج الحضارة الجديدة بانه انتاج خدمات وافكار بدلا من السلع والالات .

ما أثر ثورة العلم والتكنولوجيا فى حياتنا المعاصرة ؟

البحوث العلمية تتقدم اليوم بدرجة فائقة السرعة بحيث ان كل دقيقة تمر يتم معرفة معلومة علمية جديدة فى العالم، تظهر تطبيقاتها العملية فى تقدم التكنولوجيا. وقد أصبحت المعرفة تتضاعف فى اقل من اربعة عقود[1] ويمكن القول ان الحضارة الجديدة هى مزيج من التقدم التكنولوجى والثورة المعلوماتية الفائقة السرعة، فى اطار نظام جديد له هياكله وله نظامه الانتاجى المتميز وله انعاكاساته الصناعية، وله اثاره الاخلاقية والاجتماعية ايضا حيث أدت إلى تغيير جذرى فى شكل الحياة ونوعية المجتمعات .

وقد كان المدخل الترابطى لدراسة المعرفة أهمية قصوى، لأن جميع فروع العلوم تترابط وتتشابك مع بعضها وتعطى النظرة الكلية للعلوم وتكامل المعرفة وترابط عناصرها وتداخل مكوناتها. إن الارتباط بين المعلومات التى يستقيها الانسان ومكونات الحياة نفسها هو الطريق الطبيعى والمدخل الحقيقى لاستيعاب[2] ، المعرفة والتفاعل معها والتأثر بها، مما اعطى للحياة حيويتها وديناميكتها وتأثيرها القوى لدى الانسان وتفاعله معها .

ان دخول التكنولوجيا الفائقة قد اعطى الانسان امكانات هائلة لم تكن موجودة من قبل، فمثلا دخول الانسان الآلى فى صناعة السيارات استطاع ان يجعل الانتاج عالى الجودة مع خفض زمن الانتاج إلى الربع وتكلفة الانتاج إلى الثلث ولكن دخول الانسان الالى فى هذه الحالة يسبب إزاحة متزايدة من القوى العاملة وزيادة البطالة فى كثير من دول العالم .

وبالمثل فإن دخول السوبر كمبيوتر فى مجال الصناعة والتجارة وكثير من المجالات قد أدى إلى الاستغناء عن أعداد كبيرة من العمالة وزيادة البطالة فى الدول المتقدمة علما بان قدرة اى كمبيوتر صغير تتضاعف اربعة آلالف مرة كل عشر سنوات بنفس الحجم .

---

(١) الثورة الزراعة استغرقت ٨٠٠٠ عام والثورة الصناعية اقل من ٣٠٠ ام وثورة المعلومات الحالية اسغرقت ٣٠ سنة فقط .

(٢) كان المدخل القديم لدراسة المعرفة هو تقسيمها إلى علوم ومجالات تخصص مختلفة مما يسبب تسطيح المعرفة وعدم الوضوح وافتقاد الانسان قيمة تكامل المعرفة .

لقد أصبح من يملك ناصية العمل والتكنولوجيا والمعلومات هو الانسان العصرى الناجح الأمر الذى يحتم علينا ان نسابق الزمن وان نضاعف الجهد . علينا الانخراط فى العالم المتقدم بالعزيمة والاصرار واستيعاب كل اليات التقدم العلمى والاعتماد على البحوث العلمية فى كل المجالات، وخاصة مجال التنمية البشرية بكل ما تحتويه من اكتشاف ورعاية وتعظيم للقوى البشرية وما لديها من خبرات علمية حيث ان الاهتمام بالعلم هو الوسيلة الوحيدة لمقابلة تحديات الحضارة الجديدة .

إن جوهر الصراع العالمى هو سباق فى الأفكار العلمية والتكنولوجية وكل الدول المتقدمة كانت وسيلتها الاساسية للتقدم هو التفوق فى العلم والملاحظ ان الدول التى أحدثت طفرات هائلة فى النمو الاقتصادى والاجتماعى والسياسى نجحت فى هذا التقدم عن طريق استيعاب العلم والأسلوب العلمى فى التفكير .

ونحن فى مصر نتحفز الآن لنهضة شاملة فى جميع المجالات، فلا يعقل ان تكون مصر أول دولة فى التاريخ، وهى رائدة فى الفكر والفن والعلم والحضارة، تتقاعس عن الانتظام فى ركب الحضارة الجديدة واستيعاب مفاهيم العصر وأنماطه الجديدة لان العالم المتقدم لن ينتظرنا حتى نلحق به، بمعنى ان العلم هو بوابة التنمية بمعناها الواسع التى تشمل كل نواحى الحياة إن أهمية العلم والاساليب العلمية لم تعد محل جدل فى اى مجتمع فى العالم، ولا تغالى إذا قلنا أن من يملك ناصية العلم والتكنولوجيا والمعلومات هو من له حق البقاء فى هذا العالم .

وقد دلت الاحصائيات على ان الدول المتقدمة مثل امريكا واليابان لديهما اعلى معدلات من العلماء، فمن بين كل مليون مواطن فى اليابان يوجد ٣٥٠٠ عالم وفى امريكا يوجد ٢٥٠٠ عالم وفى أوربا ١٥٠٠ عالم بينما يوجد فى كل من امريكا اللاتينية وبعض الدول العربية ٢٥٠ عالم فقط .

ما هى المجالات الجديدة الحاكمة للتقدم فى العالم ؟

المجالات الجديدة التى أصبحت الحاكمة للتقدم هى :-

١ - المجالات الالكترونية الدقيقة .

٢ - مجالات التكنولوجيا الحيوية .

٣ - مجالات المواد الجديدة والفائقة .

٤ - مجالات صناعة الفضاء والطيران .

٥ - مجالات الانسان الآلى والروبوت .

٦ - مجالات الكمبيوتر والصناعات المرتبطة .

٧ - مجالات صناعة الاتصالات .

هذه المجالات السبعة التى أصبحت تحكم التقدم فى الحضارة الجديدة فى عالم اليوم تحقق اكبر قيمة مضافة إلى الانتاج، والتى سوف تؤثر على الانتاجية سواء فى ذلك انتاجية الانسان الفرد أو انتاجية الدولة ككل .

ولما كانت علوم العصر أصبحت متشابكة ومتداخلة اتجهت كثير من الدول المتقدمة إلى التعاون مع بعضها لمزيد من الانتاج والاتقان والجودة، وبدأت فى تعاقدات وتحالفات وارتباطات مرحلية بين جهات متعددة يقع بعضها فى نطاق الصناعة والبعض الآخر فى نطاق التجارة والثالث فى نطاق المؤسسات الخاصة والآخر فى نطاق الجامعات أو المعاهد، وبذلك ظهرت مجموعة من الارتباطات تسمى بالشركات متعددة الجنسيات تضم الخبرات النادرة فى كل تخصص لكى تزداد الجودة والاتقان فى المنتج النهائى .

وعلى ذلك ظهر فى هذه المؤسسات المتعددة الجنسيات مهن جديدة ووظائف لم تعرف من قبل تتضمن : ١ـ محلل رمزى والذى يشمل اخصائى تحديد المشاكل . ٢ـ حلال المشاكل . ٣ـ الوسيط الاستراتيجى .

والمحلل الرمزى يشترط فيه خبرات متميزة تتفاعل مع المجتمع وقواعد الانتاج وخبرة عملية فائقة تظهر امكاناته العملية المتميزة .

ما أثر تقدم العلم والتكنولوجيا على النبات والحيوان؟

لقد ظهرت علوم الهندسة الوراثية وهى علوم مجتمعة ومجالات وتخصصات وفروع من علوم بيولوجيا وعلم الوراثة. فإذا كان عصرنا قد عايش مع نهايات القرن العشرين ثورة الاتصالات والالكترونيات والحاسبات والأقمار الصناعية التى جعلت من الكون قرية صغيرة، فسوف تشهد بدايات القرن الحادى والعشرين ثورة الهندسة الوراثية بكل ما تحمله إلى الانسان من مفاجآت ونذكر فيما يلى أمثلة توضح ذلك . أمثلة بطاطس تعالج حالات الاسهال الشديدة ـ فواكه تحتوى على فتامين C وهو على رأس الفيتامنيات المضادة للأكسدة والتى هى العامل الأول المرتبط بالشيخوخة وعلماء البيولوجى أصبح بإمكانهم تحديد كل جين فى النبات أو البكتريا أو معرفة وظيفة كل منها وكيف تتفاعل مع العناصر الأخرى .

ويندر أن يمر يوم فى الولايات المتحدة دون أن يعلن مركز أبحاث أو آخر من المراكز التابعة لتلك الشركات الكبرى بنبأ أو أخر حول تلك الجينات التى تشغلهم بلا عوائق اجتماعية أو اعتراضات كما هو الحال فى أوربا ودول اخرى .

ومثار الاهتمام حاليا هو التوصل إلى تغيير نباتات معينة بحيث تتحول إلى ما يشبه مصانع فاكسين أو لقاح للتحصين ضد الأمراض فى الدول الفقيرة التى تنتابها الاوبئة، وبدلا من حملات الصحة التى تجوب القرى بالحقن ووسائل التطعيم الإجبارى، تقدم المحاصيل المعالجة جينيا فتؤكل لكى تقاوم الأمراض أو تزيد من قوة أجهزة المناعة فى آن واحد وغير ذلك. والاهتمام موجة كذلك إلى العمل على مضاعفة خصوبة المحاصيل بحيث تكفى المساحات المزروعة كل تلك الأفواه الجوعى فى العالم .

ما أثر تقدم العلم والتكنولوجيا على صحة الإنسان ؟

من المنتظر مستقبلا ان يكون العلاج بالجينات بدلا من زراعة الأعضاء وسوف يشهد العالم ثورة فى مجال تعويض الأعضاء البشرية المريضة، وذلك بزراعة خلايا سليمة لكل عضو من الأعضاء فى أطباق خاصة فى المعمل ثم نقلها إلى ماكيت بالحجم الطبيعى للعضو المراد تعويضه ثم يثبت ذلك العضو مكان العضو المريض بعد استئصاله لينمو العضو الجديد بصورة طبيعية تماما بحيث لا يمكن تمييزه عن العضو الأصلى . ولقد نجحت هذه الطريقة فى تكوين أذن تضاهى الأذن البشرية، وأثبتت التجارب أيضا انه يمكن تكوين نماذج طبيعية للانف والعين جاهزة للاستعمال عند الطلب .

ومن المعروف ان العلم قد أتاح زراعة مفاصل وعظام صناعية . والجديد فى القرن الحادى والعشرين هو تصنيع ذلك من مواد خاصة يمكن ان تحل محل خلايا الجسم الطبيعية بعد زراعتها فى موضع العظام المصابة. ولقد تمكن العلماء من استخدام غضاريف تمت تنميتها فى المعمل لعلاج الإصابات الخطيرة للركبة خاصة فى لاعبى الكرة، بحيث تعمل مكان الغضاريف المصابة. وفى الطريق أيضا استخدام الهندسة الوراثية لتنمية أنسجة الثدى الطبيعية فى المعمل وبالحجم الطبيعى لاستخدامها فى مكان الثدى الذى تم استئصاله. ويؤكد العلماء أن السنوات القادمة سوف تشهد مولد اختبارات بيولوجية يمكن انتاجها فى معامل التحاليل العادية، ويمكن بواسطتها الكشف عن وجود الجينات التى تجعل بعض الأشخاص أكثر عرضة للإصابة بالسرطان أو بتصلب الشرايين ومرض السكر أو ارتفاع ضغط الدم، مما يتيح للشخص الخالى من هذه الجينيات ان يعيش حياته بأمان اكثر وبلا خوف من الإصابة بهذه الأمراض .

وعلى الجانب الآخر تنتج للاخرين الحاملين لهذه الجينات المريضة ان يكونوا الاكثر حيطة ويقظة، فيمتنعون من التعرض لمنبهات هذه الجينات المرضية مثل أدمان التدخين الذى يؤدى إلى اصابتهم بسرطان الرئة أو الشراهة فى تناول الأطعمة التى تؤدى إلى زيادة معدلات الكولسترول وتصلب الشرايين وارتفاع ضغط الدم. وفى مسلسل بحوث العلماء لإطالة عمر الإنسان تمكن أحد العلماء فى اليابان من اكتشاف جين قادر على السيطرة على انقسام الخلية وإطالة مد عملية الانقسام

بنسبة ٣٠٪ مما يطيل عمر الإنسان إلى ١٢٠ عاما. وأن مركز التكنولوجيا والعلوم المتقدمة فى جامعة طوكيو تمكن من تطوير تحليل الجينات لكى تتيح للأطباء معرفة الأمراض التى يحتمل ان تصيب الانسان فى المستقبل والوقاية منها !

ولكن هذه المحاولات لإطالة العمر لن تنجح لأن هناك جزيئا يسكن نواة الخلية له صفة الخلود، ولكن تختل الخلية بسبب عوامل كثيرة منها الاشعاعات الكونية وملوثات البيئة والنفايات الكيميائية الضارة التى تنشأ من عمليات الهدم والبناء داخل الجسم الحى. كما ان تراكم الدهون فى جسم الانسان (الكيلو جرام الواحد من هذه الدهون يحتاج إلى أربعة كيلو مترات من الشعيرات الدموية) تمثل عبئا إضافيا على القلب. كل هذه العوامل تعمل عملها السيء فى الجزيء الباعث للخلود وتحدث كثير من الاضطرابات التى تصيب خلايا الانسان بخلل مباشر يتزايد بمرور السنين فتتحول ثلث خلايا الجسم تقريبا إلى خلايا غير عادية. أضف إلى ذلك ما يفقده جسم الانسان فى شيخوخته من خلايا عضوية تقدر بنحو ٣٥٪ وخلايا مخية تقدر بنحو ١٠٪ لا يقدر جسم الإنسان فى شيخوخته على تعويضها، فى حين كان فى سن البلوغ والمراهقة يستهلك فى الثانية الواحدة نحو ١٢٥ مليون خلية لا يلبث فى نفس الوقت أن يعوضها عدا خلايا المخ والأعصاب) فإن استهلاك بعضها لا يعوض على الاطلاق. وبذلك يتغير الحال إزاء اختلال وحدة الحياة فى جسم الإنسان .

صحيح أن للجسم مناعة أشبه بجيش الدفاع لكن ماذا تجدى أسلحة الدفاع فى هذه الحالة. أما عن أمراض المستقبل فإن معظمها ستكون أمراضاً نفسية لأن المستقبل سيحمل للإنسان مزيدا من الشعور بالاغتراب والضياع والصراع والاحباط والملل والضيق والقلق والاكتئاب والتمرد وهى المولدات الكبرى للأمراض النفسية .

وتشير الدوريات الطبية العالمية وتقارير هيئة الصحة العالمية إلى ان نحو ٤٠٪ من المترددين حاليا على عيادات الأطباء يعانون أصلا من سوء التوافق النفسى والاجتماعى ويفتقرون إلى الحد الأدنى من الصحة النفسية بلا أدنى وجود لأمراض عضوية . الإنسان عبارة عن منظومة من جسم ونفس وعقل وبيئة وشخصية فريدة وأمراض المستقبل ستكون معقدة قد يستعصى علاجها.

كذلك توصل المشتغلون بالعلم التقنى إلى شطر الذرة فحدث الانقلاب النووى وثارت القضايا كثيرة تتعلق بالطاقة النووية وبرز الخطر النووى الذى يهدد البشرية بالفناء بالاسلحة النووية، وتوصل المشتغلون بعلم الحياة التقنى إلى شطر وحدة الوراثة - الجين - وبنائه من جديد فأحدثوا ثورة على الهندسة الوراثية قوامها هندسة عمليات الحياة للأغراض التجارية (البيوتكنولوجيا) وثارت قضايا كثيرة تتعلق بالهندسة الوراثية، وتوصل المشتغلون بالطب التقنى إلى تقنيات للإخصاب والإنجاب خارج الجسم الحى فثارت قضايا لم تعرفها البشرية من قبل وبدت نذر أخطار حقيقة تواجه المجتمع الانسانى .

ويجدر بنا أن نذكر مثال آخر للثورة التكنولوجية وتأثيراتها العديدة فى مجالات الحياة المختلفة فقد استطاع العلماء فى مجال علم الوراثة ان يجتاوزوا الحواجز الجينية بين النباتات وبين النباتات والميكروبات وبين فصائل محددة من الحيوانات إلى فصائل أخرى. كما استطاعوا اجتياز الحاجز الجينى بين فصائل مختلفة وأنواع مختلفة من الكائنات الحية، وبهذا دخل العالم مرحلة جديدة عن طريق اكتشاف عدة تكنولوجيات جديدة. وظهرت علوم حديثة مثل الهندسةالوراثية - والكيمياء الحيوية - والتكنولوجيا فائقة الصغر - والذكاء الصناعى - والكيمياء الحسابية أو الإحصائية. بمعنى أنه أصبح فى الامكان أن نحدد التركيب اللازم للمواصفات المطلوبة بكل تفاصيلها وكل معاييرها لخلق مادة جديدة نريد استعمالها فى صناعات معينة لتمدنا بمواد جديدة أكثر جودة واتقانا من المستعملة سابقا ، وبذلك أصبح من المنتظر ان تكون المنتجات الجديدة اكثر صلابة بمقدار ثمانين مرة على الاقل واطول عمرا من المواد الموجودة حاليا فى الصناعة .

وبفضل هذه التكنولوجيا فائقة الصغر ظهر مدخلا هائلا إلى العلاج الطبى، وتمكن الأطباء من إدخال الالات فائقة الصغر فى مجرى الدم لإصلاح بعض أوعية دموية، أو تدمير بعض الخلايا السرطانية المريضة، أو اجراء عمليات جراحية كانت مستحيلة فى الماضى .

يقوم العلماء فى الولايات المتحدة الامريكية بعمل خريطة جينية للانسان وتحديد وظائف كل جين وتحديد الجينات المرتبطة ببعض الأمراض على أمل علاج الانسان عن طريق إصلاح الجينات المسئولة عن المرض بدلا من تناوله الأدوية والعقاقير الحالية التى كثيرا ما يكون لها تأثير على صحة الإنسان .

ماذا نفعل إزاء المنافسة العالمية والاحتكارات الدولية؟

فى إطار العالمية والثورة التكنولوجية السابق ذكرها تواجه مصر تحديا يتعلق بعنصر المنافسة العالمية والاحتكارات الدولية وتوقيع اتفاقيات الجات. أصبحت عناصر المنافسة والجودة والتميز هى التى ستتحكم فى قوانين السوق بحيث تصبح الدولة التى تمتلك ميزة نسبية فى الانتاج والجودة هى التى تستطيع ان تحكم السوق وتحصل على مكونات القوة الجديدة فى العالم وتحتكر الأسواق وتجذب المستهلكين، ولذلك ليس من مصلحة الدول المتقدمة أن تقوم أو ندعم الصناعات فى الدول النامية حتى تظل أسواقا لتصريف منتجاتها .

ان تحدى المنافسة العالمية وتحرير التجارة أدى إلى ظهور كيانات جديدة وتكتلات دولية بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، وأخرى بين الدول الأوربية مع بعضها وكذلك اليابان ودول شرق أسيا وغيرها، وظهرت الشركات المتعددة الجنسيات حيث تتكامل إمكانات دول مختلفة للحصول على انتاج كثيف المعرفة شديد السرعة، انتاج يصمم لمواجهة احتياجات طائفة محددة من المستهلكين،

حيث يتم على خطوط الانتاج المرونة والتطور السريع والتكيف لملاحقة الأذواق المتغيرة دون توقف مما يساهم ملاحقة المعلومات الجديدة وربطها بخطوط الانتاج .

والعنصر المؤثر والفعال فى هذه المنافسة العالمية) هو القدرة الفائقة على الجودة والاتقان والتميز، ونحن فى مصر لا نستطيع أن ندخل هذه المنافسة الشرسة إلا بخبرات وقدرات متميزة للأفراد تنافس الخبرات والقدرات التى يتمتع بها أبناء الدول الأخرى، وعلينا أن نواجه هذه التحديات وان ننافس دولا تملك مقومات الحضارة الجديدة والتكنولوجيات المتقدمة .

ومما سبق يتضح لنا أن المنافسة على المستقبل سوف يحل فيها الذكاء القيادى وإدارة المخاطر محل الإدارة التقليدية والسيطرة الفكرية محل سيطرة رأس المال والموارد الطبيعية، وكل ذلك سوف يجعل رأس المال البشرى مفتاحا للقدرة التنافسية على المستقبل . ولن تتطور مواردنا البشرية إلا من خلال عمليات التعليم المرحلية والتدريب والتعليم المستمر، وعليه سوف يصبح الانفاق على تدريب العاملين بالمؤسسات التنموية انفاقا استثماريا وحافزا معنويا لمن يقع عليهم الاختيار للاستفادة من برامج التدريب . إن أخطر ما يواجه التنمية فى مصر خاصة بعد خصخصة بعض مؤسساتها، هو كيفية صياغة ثقافة هذه المؤسسات للاستفادة من ثورة المعلومات .

كذلك يجب ان تكون رؤيتنا للمستقبل وتصورنا الحقيقى لأبعاده ينبع من رغبتنا الصادقة، وعزيمتنا القوية، فى إحداث تغيير ايجابى فى حياة الناس. إن المستقبل فى ظل النظام العالمى الجديد وثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات ينبثق من تفاعل عديد من المغيرات المختلفة والمتناقضات وعليه فإن رؤية وتصور المستقبل يلقى عبئا كبيرا على قيادة وإدارة الأعمال، وتحديث الإدارة من خلال شبكات الاتصال هى البديل الافضل والوحيد، والذى يجب ان يحل محل نظام الهرم البيروقراطى الذى ظل راسخا طوال فترة الموجة الصناعية التى ثبت فشلها .

وعلى ذلك يجب أن تنتقل الإدارة فى الصناعة الحديثة إلى النظام الشبكى، حتى يمكن الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات ورأس المال البشرى استفادة قصوى، وحينئذ سيصبح المصنع هو العقل ورأس المال هو المعرفة .

وهناك لغة جديدة قد أفرزت بعض المفاهيم الحديثة التى تستخدم هذه الايام مثل تفويض السلطة ولامركزية القرار، والجودة الشاملة، وافتقار السرعة، ورأس المال البشرى والاجتماعى، وإدارة الجودة الكلية، والتحليل التنافسى، والمخاطرة المحسوبة، وإدارة المخاطر، وإعادة هندسة الإدارة .

إن الصناعة المصرية تواجه عديدا من التحديات، أولها أن هناك اتجاها إلى الاقتصاد الحر والخصخصة. وذلك يعنى أن النظام العالمى الجديد وثورة المعلومات تفتح آفاقا للمنافسة تلعب الجودة والابتكار والسرعة أهم أدوارها . وهذه الأدوار ترتبط برأس المال البشرى أكثر من رأس المال المادى. وعلى ذلك فإن الموارد البشرية هى طريق المستقبل لتواجدنا فى هذه المنافسة .

من عيوب النظام الإدارى القديم أنه مركب به مستويات إدارية متعددة واجبها الأساسى الرقابة، بهدف اكتشاف الأخطاء وتصحيحها وعند التحول إلى النظام الجديد يجب التخلص من الوظائف الرقابية المتكررة وترك مسئولية الرقابة إلى مجموعات العمل وحينئذ تكون الرقابة ذاتية . لقد اتضح ان تعدد الأجهزة الرقابية داخل وخارج المؤسسات عائق فى اطلاق طاقات العاملين .

ماذا نفعل لنجاح الصناعة المصرية ؟

إن نجاح الصناعة المصرية يعتمد بدرجة كبيرة على التكنولوجيا الحديثة، والمعلومات، والموقف الاستراتيجى للدولة، وقدرة مؤسساتها الانتاجية على المنافسة، ونصيبها فى السوق العربى، والسوق العالمى، وقدرتها على حماية منتجاتها من التقليد .

وفوق كل ذلك فإن هذا النجاح سوف يرتبط فى المستقبل بقدرة المؤسسات الصناعية على التغيير المستمر، وعلى إدارة الموارد البشرية . والتغيير المستمر يعنى أن الابداع والمبادرة والمخاطرة ستصبح السمة الغالبة فى سياسات العمل المؤسسى. أن أى عمل جديد سوف يكون محفوفا بدرجة من المخاطرة وعدم التأكد واحتمال الفشل على نحو أكبر من الأعمال النمطية التقليدية. وإذا كان التغيير هو مفتاح المنافسة فى عصر المعلومات فإن المخاطرة تصبح ضرورة استراتيجية للبقاء والنمو . والقيادة المستقبلية هى القادرة على تقويم الفرص الجديدة من حيث إمكانية النجاح وجدوى المخاطرة من النواحى الاقتصادية والاجتماعية، وهى القيادة القادرة على إدارة المخاطرة ووضع استراتيجيات مناسبة للتنفيذ مع توفير المهارات والخبرات الإدارية القادرة على الخلق والأبداع واقتحام المخاطر ويساعد التدريب والحوافز المادية والمعنوية على إعداد نوعية من الأفراد يملكون القدرة على الخلق والإبداع وانتاج الأفكار الصالحة للتنفيذ .ولقد ثبت مثلا ان شركات صناعة السيارات اليابانية قد حققت نجاحا كبيرا لأنها تنفق أربعة أمثال ما تنفقه الشركات الأمريكية على التدريب .

وبصفة عامة فإن إعادة هندسة الإدارة لخدمة الصناعة الوطنية ووضعها على طريق المنافسة العالمية يستدعى أن نهدم الهرم البيروقراطى والذى تبعد قمته عن قاعدته لدرجة تسمح بمزيد من الفساد والخلل الإدارى، وتستبدله بالنظام الشبكى الذى تنغمس فيه قمة الهرم فى قاعدته وتصاغ فيه ثقافة جديدة وهى ثقافة السرعة والجودة والابتكار والدقة .

والنظام الشبكى كبديل للنظام الهرمى يعتبر شكلا تعاونياً لأداء الأعمال تساهم فيه القدرات المشتركة لكل من الإدارة والعاملين، بهدف تحسين الجودة وزيادة الإنتاجية. وذلك يتطلب التقليل من العمليات الإدارية والمكتبية وتبسيط النماذج والاهتمام بشكاوى العملاء وتحويل مشاكل الإنتاج والجودة والخدمة إلى فرص حقيقة وتطوير الالتزام الإدارى، والعمل على رفع مستوى الولاء المؤسسى وتفادى مقاومة التغيير الذى هو طابع العصر .

ويمكن تلخيص الممارسات الناجحة فى إدارة الموارد البشرية كما يلى :

١ـ الأمان الوظيفى وشعور العاملين بالإطمئنان لمستقبلهم .

٢ـ الأجور المرتفعة وحوافز على أساس أداء فرق العمل بعد اختيارهم للعمل فى المؤسسة اختباراً جيداً على أسس علمية صحيحة .

٣ـ المشاركة فى صنع القرار يجعل الحلول المطروحة مملوكة لصانعى القرار وبالتالى يزيد من التزام العاملين بتطبيق هذه الحلول .

٤ـ التدريب وتنمية المهارات الفردية لخدمة فرق العمل . وفرق العمل هى هيكل جديد يضمن التنسيق والرقابة مع الحفاظ على الاستقلالية والمرونة وتنوع المهام حيث أن تنوع المهام التى يقوم بها نفس الفرد يجعل العمل أكثر إثارة وأقل رتابة .

٥ـ قياس الأداء وهى من السياسيات الهامة وذلك ينمى الموارد البشرية ويحرر طاقاتها وقدراتها ويفيد المؤسسة فى تصحيح مسارها وإكتشاف الأخطاء حتى لا تتراكم .

وملخص القول : أن تكامل عناصر إدارة التنمية فى عصر المعلومات يحتاج إلى قيادات تؤمن بأن التنافس على المستقبل لن يكون إلا من خلال إطلاق طاقات البشر وتنميتها .

إن تنمية القوى البشرية هى مفتاح التنمية وغايتها فى نفس الوقت، وذلك يتماشى مع النظرية المعروفة باسم الإنسان مركز التنمية ، والتحدى الحقيقى فى تنمية الموارد البشرية ليس فقط فى توفير الملبس والغذاء والمسكن ومياه الشرب النقية والرعاية الصحية . ولكن أيضاً بالعمل على زيادة الوعى ورفع مستوى المهارات التقنية ومهارات الاتصال بالآخرين وتطوير السلوك والاهتمام بالقيم وثقافة السلام الذهنى والاجتماعى والعام ..... وكل ذلك يحتاج إلى تعليم وتدريب العناصر البشرية وإمدادها بالمعلومات الصحيحة، ومن المتفق عليه أن التعليم هو أعظم قوة حضارية وأقوى مؤثر فى التنمية الشاملة وتنمية الموارد البشرية على وجه الخصوص .

ماهى ملامح إنسان القرن الحادى والعشرين ؟

من كل ما سبق يتضح لنا أن إنسان القرن الحادى والعشرين لابد وأن يتصف بصفات جديدة تؤهله إلى التكيف مع المعطيات الجديدة بحيث يتجاوز مرحلة استهلاك العلم والتكنولوجيا والتبعية للدول المتقدمة إلى مرحلة الابتكار والإبداع الأصيل الفعال عن طريق تكنولوجيا متطورة تتماشى مع الواقع الفعلى للمجتمع المصرى .

من أهم هذه الصفات ، القدرة على التكيف مع المعطيات الجديدة ، الاستقلالية ـ المبادأة ـ تنمية الإبداع والقدرات الخلاقة ـ التعاون ـ القدرة على التفاعل الإيجابى مع الآخرين واحترام حقوقهم

ـ الحرية فى التفكير وفى التعبير عن الرأى بدون خوف ـ احترام آراء الآخرين ـ القدرة على التكيف مع المعطيات الجديدة ـ الرغبة فى الاستزادة من العلم وحب المعرفة وعدم الخوف من كل ما هو جديد ، التوحد مع الدور الجنسى المحدد له وتكوين اتجاهات صحية نحو الجنس الآخر ـ القدرة على اتخاذ القرارات الصائبة ـ حب الطبيعة والمحافظة عليها والتقدير الجمالى لها .

ماذا يحدث إذا لم يتسلح الإنسان المصرى بهذه الصفات المذكورة ؟ يقول خبراء علم النفس أن إنسان القرن الحادى والعشرين إذا لم يتسلح بهذه الصفات فإنه سيتعرض لعدة ضغوط نفسية وعصبية وفسيولوجية لإخفاقه فى ملاحقة التغيرات التى تشدها التكنولوجيات التى تتغير بإيقاعات فائقة السرعة تتجاوز قدراته على التلقى والاستيعاب ـ وسيواجه بكم هائل من البدائل والخيارات تلقى عليه عبء الإلمام بها والانتقاء منها .

وبمعنى آخر فإنه سيواجه بمشكلة الحمل المعلوماتى الزائد وهى بيئة تتطلب منه سرعة استيعاب ما تقدمه التكنولوجيا من جديد كل يوم ـ كما تتطلب أيضاً التمتع بقدر كبير من المرونة التى تمكنه من تبديل عاداته الحياتية والذهنية القديمة بأخرى أكثر جدية ـ وذلك حتى يواكب إيقاعات التغير السريع للتكنولوجيا وهى فى النهاية بيئة تضع المتعامل فيها فى موقف الاختيار الزائد حيث تعجز منظومة القيم التى تعود عليها كأساس للمفاضلة بين البدائل والخيارات كأداة لاتخاذ القرار عند أداء دورها لتدع الفرد يسقط وحيداً فى «مصيدة العجز عن الاختيار» .

ما هى نظرة العالم للمرأة ؟

تعقد الندوات والمؤتمرات فى جميع دول العالم لدراسة ما ينبغى أن يكون عليه وضع المرأة فى القرن الحادى والعشرين ، ومن أهم المؤتمرات مؤتمر بكين الذى انعقد فى سبتمبر ١٩٩٥ الذى أشار إلى ضرورة حماية حقوق المرأة وتحقيق مساواتها الكاملة مع الرجل وإزالة كافة أشكال التمييز ضدها والعمل على إزالة كافة العقبات التى تحول دون مشاركتها الكاملة فى الحياة العامة وفى مواقع إتخاذ القرار على كافة المستويات ومكافحة كل أشكال العنف ضدها ورفع مستوى الخدمات التعليمية والصحية المقدمة لها وتمكينها من الحصول على الاستقلال الاقتصادى والمساهمة فى عمليات الإنتاج ... وأوصى بضرورة تعبئة كافة الجهود فى سبيل النهوض بالمرأة وتعزيز دورها فى المجتمع كوسيلة لتقارب الثقافات بين الدول وبعضها البعض .

وقد أظهرت الدراسات والبحوث التى قام بها خبراء هيئة الأمم المتحدة على أن الاستثمار فى مجال المرأة وتنمية قدراتها وتمكينها يعتبر أفضل سبيل فى النمو الاقتصادى والتنمية العامة .

وعلى ذلك بدأت المحافل الدولية ابتداءا من عام ١٩٧٢ تهتم بقضايا المرأة وأعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٥ سنة دولية للمرأة ثم أعلنت الفترة من عام ١٩٧٦ حتى عام ١٩٨٥

عقداً دولياً للمرأة، واعتمدت الاتفاقيات الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة فى عام ١٩٧٩م . كما اعتمد مؤتمر نيروبى الدولى عام ١٩٨٥م الاستراتيجيات المرتقبة للنهوض بالمرأة خلال الفترة من ١٩٨٦ ـ ٢٠٠٠م .

وأكدت منظمة اليونيسيف فى مؤتمرها عام ١٩٨٩ على ضرورة تحسين أوضاع المرأة وتخفيض نسبة الأمية بين النساء ، كما أكد المؤتمر العالمى المعنى بحقوق الإنسان الذى عقد فى ڤيينا عام ١٩٩٣م مجدداً على ضرورة تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة فى كافة الحقوق وضرورة مكافحة التمييز القائم فى كافة مجالات الحياة على أساس نوع الجنس .

واعتبر المؤتمر الدولى للسكان والتنمية الذى عقد بالقاهرة عام ١٩٩٤ أن تمكين المرأة وتحسين مركزها أمر أساسى لتحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وكذلك أكد مؤتمر القمة العالمى للتنمية الاجتماعية الذى عقد فى كوبنهاجن عام ١٩٩٥م أن تقدم المرأة وتحقيق كامل إمكاناتها يعتبر عنصراً أساسياً فى تقدم المجتمع وحل مشكلاته .

لقد أقرت الدول الأعضاء فى هيئة الأمم المتحدة التى عقدت فى بكين عام ١٩٩٥ أن تلتزم هذه الدول بنسبة الـ ٣٠ ٪ كنصيب للمرأة فى كل الأجهزة والمستويات القيادية سواء كانت إدارية أو منتخبة أو فى أضعف الأحوال أن تبدأ فى السير نحو تحقيق هذه النسبة .

إن كل التقارير الدولية المجمعة من بيانات الدول الأعضاء تؤكد على نسب تواجد المرأة فى الأجهزة الإدارية الدنيا وما فوقها بقليل يتجاوز بكثير نسبتها فى المستويات العليا حيث يتخذ القرار السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى ، وحتى فى الولايات المتحدة ، التى تنصب نفسها قيادة على الجميع فى كل الظروف والأحوال ، فإن هذا التناقض يظهر بوضوح . فمن بين تسع قضاة فى المحكمة الدستورية العليا لا تتواجد إلا قاضيتان . ومن بين ١١٨١ قاض فيدرالى لا تتواجد إلا ١٥٤ قاضية فيدرالية . كما أن المرأة الأمريكية لا تحتل إلا نسبة ١٧ ٪ من مناصب العمودية ، ٢٣ ٪ من مقاعد المجالس المحلية بالإضافة إلى أنها فى عام ١٩٩٧ انتخبت كعمدة فى ١٢ مدينة بجانب صعودها إلى منصب العمودية فى ٢٠٢ مدينة من ٩٧٥ مدينة أمريكية يزيد تعداد كل منها عن الثلاثين ألف مواطن .

فى اليمن العربية يتخذ هذا التناقض شكلاً آخر ، فاليمن من الدول العربية الثمانى التى تحرم نساءها من المناصب الوزارية ومع ذلك يوجد بها أكثر من ٤٥ قاضية بجانب أن المرأة اليمنية تمتلك حقوقها السياسية التى هى حق الترشيح وحق الانتخاب، فالمرأة اليمنية تمثل النموذج الصارخ للتناقض بين الوجود فى القاعدة وعدم الوجود فى القيادة حيث تتخذ القرارات السيادية فى البلاد .

أما فى القارة الأوربية فنلاحظ وجودا لهذا التناقض لكنه الوجود الأقل حدة والذى يتلاشى فمازالت الدول الأوربية تقود الفكر التنويرى بشكل عام وخاصة فيما يتعلق بالمرأة وأوضاعها حتى

عام ١٩٩٧ وبعد عامين فقط من مؤتمر بكين استطاعت المرأة الأوربية الوصول إلى مقعد واحد من كل ٥ مقاعد على مستوى كل المجالس المحلية بمعنى ان المتوسط العام لتمثيل الأوربيات فى المجالس المحلية ارتفع إلى نسبة إلى ٢٠ ٪ وتتراوح النسبة ما بين ٤٠ ٪ فى السويد إلى ٤ ٪ فى اليـــونان .

فى ليبيا أصبح بعض النساء مسئولات عن حراسة رئيس الدولة فى بلدهن، لكنهن محرومات فى ذات الوقت من تولى مناصب إدارية عليا أو مناصب وزارية . إنه ذلك التناقض الذى تعيشه المرأة فى الغالبية العظمى من الدول لكنه يتجسد أكثر فى البدان العربية ومنها مصر .

أى أنه بالرغم من كل الجهود التى بذلت فى المستويات الدولية وباتفاق كل الدول، لا يزال التناقض يحيط بأوضاع المرأة بالرغم من بعض التقدم الطفيف الحادث هنا أو هناك ماعدا فى المنطقة العربية التى تتشابك وترتبط فيها وطنية الديموقراطية مع قضايا وأوضاع عديدة من الطبقات والفئات والمجموعات الاجتماعية المختلفة، تعطل خطوات ونجاحات المرأة العربية ومنها مصر على مستوى الأقليم ككل وفى إطار كل قطر على حدة .

لكن ما هى الفكرة وراء اتخاذ المجتمع الدولى لهذا واصراره عليه ثم انتقاده للدول التى لم تبدأ بعد مسيرتها إلى انجازه ؟ حتى مؤتمر بكين عام ١٩٩٥ أشارت كل الديباجات الصادرة من اللقاءات والمؤتمرات السابقة والاتفاقيات الدولية إلى تحقيق المساواة المنشودة بين الذكور والإناث ولكنها لم تحدد الخطوات التى لابد وان تلتزم بها الدول والمؤسسات المجتمعية وصولا إلى هذه المساواة .

لذلك جاء مؤتمر بكين وحدد نسبة إلى ٣٠ ٪ كهدف تسعى إليه الدول كخطورة أولى ثم إلى نسبة الـ ٥٠ ٪ ولم ينظر إلى هذه النسب كهدف فى حد ذاته، وإنما كوسيلة وأداة لتميكن المرأة من المشاركة فى صنع القرار الذى يؤثر فى كل أوضاعها الحياتية الخاصة والعامة .

لذا نصت المادة (١٣) من إعلان بكين على التالى : إن تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على قدم المساواةمع الرجل فى جميع جوانب حياة المجتمع بما فى ذلك المشاركة فى عملية صنع قرارات تخص حياة المجتمع، أمور أساسية لتحقيق المساواة والتنمية والسلم ، والهدف من المشاركة فى مواقع صنع القرار حسب التمثيل العددى هو الوسيلة الوحيدة لإدراج تواجد المرأة فى هذه المــواقع.

فى الدول المتقدمة ينظر المجتمع للمرأة نظرة تقدير واحترام تام، فهى تتمتع بكامل حريتها وتنمى قدراتها ومواهبها إلى أقصى حد ممكن، والمناخ الثقافى فى المجمع يشجع على ظهور مواهبها وإبداعاتها ، مما يدفع الكثير من النساء إلى التقدم والترقى حتى وصلن إلى أعلى المناصب بأعداد كبيرة مما يجعلهن يشعرهن بالاعتزار بأنفسهن وأصبحن يشاركن الرجل على قدم المساواة فى اتخاذ جميع القرارات سواء المتعلقة بهن أو بمجتمعهن .

فالمرأة فى بعض هذه الدول قد وصلت إلى منصب رئيس دولة ورئيس حكومة وفى أعلى مناصب القضاء رغم المسئوليات الجسيمة لهذه المناصب، ورغم وجود العديد من الرجال لشغل المناصب القيادية. والمحك الرئيسى فى الدول المتقدمة هو الكفاءة والقدرة الفائقة على شغل المنصب بصرف النظر عن الجنس، وهذا دليل واضح على الاعتراف بقدرات المرأة العقلية والاجتماعية والعاطفية والنفسية فى أداء متطلبات المناصب القيادية .

وفى قوانين الأسرة فهناك مساواة تامة بين الرجل والمرأة، ولا يملك الرجل حق الطلاق إلا بإذن من القاضى، ونفس الشيء بالنسبة للمرأة. أما تعدد الزوجات للرجل فهو جريمة كبرى يعاقب عليها القانون بالحبس. وانجاب الأطفال عادة فى حدود طفلين أو ثلاثة، ويشارك الأب الأم فى تربية الأولاد وفى أعمال المنزل وفى كل شئون الأسرة .

•••

الفصل الثالث

دراسة التحديات المحلية

دراسة تحليلية للتحديات المحلية

بالنسبة للتحديات المحلية التى تواجه المجتمع المصرى نكتفى بذكر ثلاثة منها هى :ـ المشكلة السكانية ـ التلوث البيئى ـ العنف ضد المرأة وذلك عن طريق الإجابة على التساؤلات الآتية :ـ

المشكلة السكانية: (١) ما المقصود بالمشكلة السكانية ؟
(٢) ما هى أسباب ارتفاع معدلات الزيادة السكانية ؟
(٣) ما هو الوضع فى مصر ؟
(٤) ما هى انعكاسات الزيادة السكانية على المجتمع .
(٥) ماذا نفعل إزاء المشكلة السكانية ؟

التلوث البيئى : (١) كيف ظهرت مشكلة التلوث البيئى ؟
(٢) ماذا يقصد بالتوازن البيئى ؟
(٣) لماذا ينبغى الاهتمام بالبيئة ؟
(٤) ما ضرر الضوضاء على الإنسان ؟
(٥) ما أهمية إنشاء وزارة لشئون البيئة ؟
(٦) ما هى اختصاصات جهاز شئون البيئة ؟ وكيف يعمل ؟

العنف ضد المرأة : (١) متى ظهر العنف فى الحياة ؟
(٢) ما المقصود بالعنف ؟
(٣) ما الفرق بين العنف والارهاب ؟
(٤) ما الفرق بين الأرهاب الدينى والعنف الدينى ؟
(٥) ما هى أسباب العنف ؟
(٦) ماذا نفعل لمحاربة العنف ضد النساء ؟

عمالة الأطفال : (١) ما ضرر عمالة الأطفال ؟
(٢) ماذا نفعل لمواجهتها ؟

تنمية الإبداع لدى الطفل المصرى:

(١) ما المقصود بالإبداع ؟
(٢) ما الفرق بين الإبداع والذكاء ؟
(٣) ما هى السمات التى تميز الشخص المبدع ؟
(٤) كيف يختلف سلوك الأطفال المبدعين عن غيرهم ؟
(٥) ما هى العوامل التى تؤثر فى الإبداع ؟
(٦) ماذا يمكن عمله لتنمية القدرات الإبداعية لدى أبنائنا ؟

تحدى المشكلة السكانية فى مصر

ما المقصود بالمشكلة السكانية ؟

المقصود بالمشكلة السكانية هو اختلال كفتى الميزان بين الزيادة السكانية والموارد المتاحة، أو بمعنى آخر عندما تحدث زيادة كبيرة فى أعداد السكان بينما تظل الموارد المتاحة كما هى تقل أو تزيد بنسبة بسيطة، وفى ادول المتقدمة مثلا نلاحظ ان معدلات الزيادة السكانية بنسبة ضئيلة جدا بينما تتزايد الموارد المتاحة بنسبة اكبر . معدل الزيادة السكانية هو ببساطة الفرق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات ، ففى مصر وحسب تقارير الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء لعام ١٩٩٤ كان معدل المواليد ٢٨,٦ فى الألف بينما كان معدل الوفيات ٦,٨ فى الألف أى أننا نزيد بمعدل ٢٨,٦ - ٦,٨ = ٢١,٨ فى الألف أى حوالى ٢,٢ ٪ وهو معدل عالى بالمقارنة بالبلاد المتقدمة اقتصاديا . وفى هذا الصدد فإن خبراء الاقتصاد والتنمية يؤكدون انه من اللازم للاحتفاظ بمستوى المعيشة كما هو أو أحسن يجب ان يصل معدل التنمية الاقتصادية إلى أربعة أضعاف معدل الزيادة السكانية .

وتشير الخريطة السكانية فى مصر إلى أن نسبة كبيرة تعيش فى بيوت ريفية تصل إلى ٤٥ ٪، حيث ترتفع نسبة الأمية بين النساء، ويعيش حوالى ١٠,٨ ٪ من الأسر فى غرفة أو أكثر داخل وحدة سكنية (إسكان مشترك فى استعمال مرافق الوحدة السكنية الواحدة) كما تعيش ٥,٦ ٪ من السكان فى غرف مستقلة، أى أن قرابة ١٦ ٪ من المصريين يعيشون فى ظروف معيشية غير مناسبة، وترتفع نسبة الاطفال خارج المدرسة (أمية أو تسرب) إلى ٥٠ ٪ فى بعض المناطق الريفية والعشوائية ويذهب معظمهم لسوق العمل .

ما هى أسباب ارتفاع معدلات الزيادة السكانية ؟

إن المجتمع المصرى بطبيعته مجتمعا زراعيا منذ بداية التاريخ، وقد اعتمدت الزراعة أساسا على العمالة البشرية، وقد شجع ذلك الريفى على انجاب أكبر عدد ممكن من الأبناء لمعاونته فى زراعة الأرض، كما أن التقاليد المصرية تعتبر أن انجاب الأطفال «عزوه» يضع الوالدين فى مركز جيد فى المجتمع، بالإضافة إلى ذلك فعدم وجود نظام تأمين اجتماعى عادل ومتكامل شجع الوالدين خاصة بالريف على انجاب اكبر عدد من الاولاد خاصة الذكور للاستناد عليهم فى شيخوختهم .

ومن أسباب ارتفاع معدلات الزيادة السكانية هو الزواج المبكر للفتيات قبل سن السادسة عشر فى الريف المصرى رغم الأضرار الجسمية التى تترتب على ذلك .

كما ان تدنى وضع المرأة فى المجتمع ونظرته الدونية لها، جعل المرأة لا تملك قرارها أو حتى تشارك فى القرارات المصيرية للأسرة حتى فيما يتعلق بصحتها، مما جعلها فى النهاية مجرد أداة لانجاب الأطفال حتى وإن كانت غير راغبة أو مستعدة لذلك .

أما الحالة الإقتصادية وانتشار الفقر والجهل، فقد ساعدت غير المتعلم بالذات على انجاب المزيد من الأطفال، عملا بقاعدة زيادة الأيدى العاملة يجلب مزيدا من الرزق .

ولحن نرى أن أهم أسباب ارتفاع معدلات الزيادة السكانية هى الأمية وعدم الأحساس بالمسئولية نحو أبنائهم والفهم الخاطئ للدين الإسلامى وعدم وجود إجراءات رادعة من الدولة لكل من يهمل فى رعاية أبنائه .

والكاتبة لها عدة خبرات شخصية فى هذا المجال من خلال العديد من الزيارات الميدانية فى ريف مصر وفى النجوع فى محافظات الدقهلية والمنوفية والجيزة وبنى سويف والمنيا والشرقية وقد استرعى نظرها ان أغلب الأزواج يريدون كثرة الانجاب وفى نفس الوقت ليس لديهم الإحساس بأهمية الطفولة ولا أساليب التنشئة السليمة، ويعتقدون أن الدين الإسلامى يدعو إلى التناسل وتعمير الأرض ولا يهمهم ما يحدث بعد ذلك لأطفالهم !!

وفى إحدى قرى بنى سويف وتدعى «بياض العرب» كانت الكاتبة فى إحدى الزيارات الميدانية للتوعية بمحاربة ختان البنات وضرورة تنظيم الأسرة فوجدت أمامها أحد الأزواج وقد أنجب إحدى عشر طفلا ! وأن زوجته مريضة « بالأنيميا » وأغلب أطفالها متخلفون عقلياً وحدثته عن التوقف عن الانجاب فرفض بشدة اعتقادا منه أن ذلك ضد الدين الإسلامى ! ولم يهتم لا بمرض أطفاله ولا بمرض زوجته !!! هذا سلوك غير انسانى بالمرة إن تنشئة الأطفال لمستوى يناسب روح العصر مسئولية كبيرة يتطلب جهدا فائقا وحالة اقتصادية مرتفعة ووقت كاف لرعاية الاطفال من كلا الأبوين . ويرى خبراء علم النفس والتربية أنها جريمة إنسانية أن ينجب رجل إحدى عشر طفلا وهو معدم وفقير لا يقدر على الانفاق على نفسه .

ونحن نرى أنه إحقاقا للحق واحتراما للمنطق أن تتولى الحكومة العمل على ايقاف سيل الانجاب فى الأوساط الفقيرة التى يعشش الجهل والتخلف فى عقولهم، ويعتقدون أن تعمير الأرض يكون بانجاب أكبر عدد ممكن من الأطفال، ولا يهم تنشئتهم التنشئة السليمة . إن أطفالنا أمانة فى أعناقنا ويجب علينا أن نصون الأمانة ونرعى أطفالنا إلى أقصى مدى ممكن .

ما هو الوضع فى مصر؟

لقد أصبح تعداد سكان مصر من ٦٦,٩ مليون نسمة طبقا لاحصائيات هيئة الأمم المتحدة هذا العام ومعدل الزيادة السكانية هى ٢ ٪ فى السنة ، ومعدل الخصوبة هو ٣,٣ ، والكثافة السكانية تبلغ ١٧٣ فى الميل المربع ، ٥٥ ٪ من النساء فى سن الإنجاب يستعملن وسائل منع الحمل. ويعيش حوالى ٥٦ ٪ فى الريف وحوالى ٤٤ ٪ فى الحضر ويعيش ٩٦ ٪ من السكان فى الشريط الضيق لوادى النيل بينما تتوزع النسبة الباقية (أى ٤ ٪) على بقية المساحة وهى غالبا مناطق صحراوية ويبلغ متوسط عدد الاطفال لكل امرأة حوالى ٥,٣ فى الريف ، ٤,٦ فى الحضر، ويوجد حوالى ٤٩ ٪ من السكان فى مصر تبلغ أعمارهم أقل من ١٥ سنة بينما البالغ أعمارهم أكثر من ٦٠ سنة حوالى ٦ ٪ مما يجعل معدل الإعالة عالى فى المجتمع المصرى، حيث يضطر الفرد المنتج الواحد إلى أن يعول عددا كبيرا من الأفراد غير المنتجين .

ويبلغ متوسط دخل الفرد فى مصر حسب تقارير البنك الدولى لعام ١٩٩٨ هو١٢٠٠ دولار فى السنة وهو معدل يقرب من دخل الفرد فى الدول المتوسطة .

وبرنامج الأمم المتحدة الانمائى UNDP يضع مصر فى الترتيب رقم ١٠٧ من بين ١٧٤ دولة وفقا لدليل قياس التنمية البشرية، وهو مركب من عدة مؤشرات تقيس الوضع الصحى والاقتصادى لدول العالم المختلفة .

وبالرغم من الجهود الكبيرة التى قامت بها الحكومة فى برامج تنظيم الاسرة، والتى نجحت فى خفض معدل الخصوبة الإجمالى من ٥,٣ طفل لكل امرأة عام ١٩٨٠ إلى ٣,٩ طفل لكل امرأة عام ١٩٩٢ ومضاعفة معدل استخدام وسائل تنظيم الاسرة من ٢٤ ٪ عام ١٩٨٠ إلى ما يقرب من ٤٨ ٪ عام ١٩٩٢ ، إلا أن الحجم الكبير للسكان مازال بشكل عائقا كبيرا امام إحراز تقدم ملموس فى التنمية.

يبلغ عدد سكان مصر المتوقع سنة ٢٠٢٥ هو ٩٦,٨ مليون نسمة طبقا لاحصائية صندوق الأمم المتحدة الإنمائى. فبعد ان كان عدد سكان مصر يتضاعف كل ٥٠ سنة تقريبا فى بداية القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين أصبح يتضاعف كل ٢٨ عاما تقريبا حتى وصل معدل الزيادة السكانية إلى ٢,٢ ٪ ، وتزداد حدة المشكلة إذا علمنا أن الموارد الطبيعية وخاصة الزراعة والغذاء لا تتضاعف بنفس معدل الزيادة السكانية .

وتبلغ الكثافة السكانية فى المناطق المأهولة حوالى ١٤٨٤ نسمة فى الكيلومتر المربع، وبالرغم من الانخفاض المستمر فى معدل الخصوبة الكلى إلا أنه لم يقترب بعد من معدل الإحلال، والذى يبلغ طفلين لكل سيدة خلال عمرها الانجابى، هذا بالإضافة إلى الانخفاض الكبير فى معدلات وفيات الأطفال فى الفترة الأخيرة بسبب اهتمام الحكومة بالحالة الصحية للطفولة والمرأة مما أدى إلى ارتفاع عدد السكان فى فئات العمر الصغيرة، ومع ضخامة هذا المجتمع السكانى فإن الانفاق العام والخاص يركز على احتياجات هؤلاء الأطفال من رعاية وتعليم وصحة وبالتالى فإن الجزء الموجة من الموارد العامة والخاصة للاستثمار فى الصناعة والزراعة يكون أقل .

وبفرض تناقص معدل الخصوبة الكلية ليصل إلى طفلين لكل سيدة، فإن السكان سوف يستمرون فى الزيادة لفترة تقترب من ٤٠ سنة تقريبا إذ أن عدد السكان الذين سوف يدخلون فى فئة العمر الانجابية خلال تلك الفترة يزيدون زيادة كبيرة عن عدد السكان الذين يخرجون من تلك الفئة. وبعبارة أخرى فإنه فى ظل معدل خصوبة مقداره طفلين لكل امراة، فان أعداد المواليد سوف تستمر أعلى من أعداد الوفيات لفترة طويلة، وينبغى وجود تدابير وإجراءات رادعة من جانب الحكومة لكل من يهمل فى تحمل مسئولية رعاية أبنائه .

ما هى انعكاسات الزيادة السكانية على المجتمع ؟

من المعروف أن الزيادة السكانية بمعدل عالى مع بقاء الموراد المتاحة كما هى ينتج عنه مشكلات خطيرة يعانى منها المجتمع بأسره .

ففى الثلاثين سنة الماضية تدهور مستوى المعيشة بمصر تدهورا شديدا ، مما أدى إلى ظهور مشاكل اقتصادية واجتماعية وصحية وتعليمية وبيئية كثيرة نلمسها جميعاً. فقد كثرت الانحرافات

وتفشت الأمية وانتشر الجهل والمرض والفقر بوضوح كما زادت نسبة الأدمان .

والملاحظ أن معدل الزيادة السكانية العالى يلتهم كل المجهودات التى تبذلها الدولة من إنشاء مدارس ومساكن ومستشفيات وتدنى مستوى الخدمات بأنواعها . كما تأثرت البيئة التى ازداد تلوثها خاصة فى أماكن الكثافة السكانية العالية . مما أدى بالتالى إلى اعتلال صحة الافراد وانتشرت بعض الأمراض كالأمراض الخبيثة والكبد الوبائى والأمراض المتوطنة وفقر الدم والفشل الكلوى والاكتئاب .

كذلك ظهرت بعض الاعتداءات على الأراضى الزراعية التى أخذت فى التقلص والتآكل، بسبب الزيادة السكانية فقد اضطر الناس لبناء المساكن عليها، وبدأت الدولة فى استيراد احتياجات المجتمع من الخارج بالعملة الصعبة فهددت ميزانية الدولة بالعجز والديون .

ويجدر بنا أن نذكر هنا أن الزيادة السكانية أيضا، إن عاجلا أو آجلا تسبب تناقص حصة المياه للفرد وهذه المشكلة قد ينتج عنها حروب بين الدول فى المستقبل، وعلى الرغم من اهتمام الحكومة بالأمن الغذائى والذى انعكس فى مؤشر نصيب الفرد من الدخل، إلا أنه من الملاحظ ارتفاع نسبة الأنيميا بين الأطفال والنساء فهى حوالى ٢٥ ٪ بين الأمهات ويعتبر مرض الانيميا عند السيدات السبب الرئيسى فى انجاب أطفال متخلفين عقليا .

الزيادة السكانية لها أثر سلبى على التعليم والنظام التعليمى، فهى تعرقل اليوم الدراسى وتجعله على فترات، فضلا عن تكدس الأعداد الضخمة من التلاميذ، ونقص الاستيعاب، وقلة اهتمام المدرس بتلاميذه لزيادة عددهم عن المعدلات المعقولة، مما يسبب زيادة نسبة الأمية وتسرب التلاميذ من التعليم هذا بالاضافة إلى أن الانفجار السكانى يؤدى إلى انتشار ظواهر التطرف والإرهاب خصوصاً فى المناطق العشوائية فى أماكن كثيرة فى القاهرة والمدن الكبرى .

ماذا نفعل لحل المشكلة السكانية ؟

لما كان العلم والبحث العلمى هما أفضل الوسائل لحل المشكلات، فإن حل المشكلة السكانية لن يحل إلا بالرجوع للبحوث والدراسات العلمية فى هذا المجال . لقد أجمع خبراء علم النفس والتربية أن الإنسان قيمة كبيرة جدا وأغلى ثروة بشرية يمتلكها أى مجتمع . ولانجاب طفل فى حياتنا المعاصرة يستلزم توفر أربع شروط أساسية مجتمعة للأبوين هى :-

(١) الحالة الاقتصادية المرتفعة .

(٢) توفير الوقت الكافى لإعطاء الرعاية والاهتمام اللازمين، ولا يكفى رعاية الأم وحدها ولكن يشترط مشاركة الأب والأم فى رعاية الطفل منذ نعومة أظفاره .

(٣) الحالة الصحية للوالدين تكون جيدة، وخصوصا صحة الأم .

(٤) الإلمام الكافى بالأسس العلمية لتنشئة الأبناء وقدرة الوالدين على تحمل المسئولية .

هذه الشروط الأربعة مجتمعة لا تتوفر إلا فى الأسر من الطبقة الوسطى وما فوقها وهذه نسبتها فى مصر حوالى ٥٠ ٪ من تعداد السكان على الأكثر .

إن الفئة من الطبقة الوسطى وما فوقها هى التى يفيد معها برامج تنظيم الأسرة التى تقوم بها الحكومة وتخصص لهذه البرامج كل التمويل والوسائل اللازمة لإنجاحه، وهناك وحدات صحية

منتشرة فى كل مكان فى الجمهورية فيها اطباء أكفاء لنضمن تحقيق برامج تنظيم الأسرة على أعلى كفاءة ممكنة، ولكن أثبتت الدراسات والبحوث العلمية فى مصر أن ما تقوم به الحكومة لحل المشكلة السكانية لا يمكن ان يكون حلا جذريا للمشكلة السكانية، إلا فى حالة إرتفاع المستوى التعليمى والثقافى والاقتصادى والاجتماعى للافراد أى بين فئات الطبقة الوسطى وما فوقها وبالاضافة إلى ذلك ينبغى أن يكون هناك تعاون بين الحكومة وكل مؤسسات الدولة والمجتمع المدنى والجمعيات الغير حكومية والنقابات للتوعية بالمشكلة السكانية وخطورة الزواج المبكر للفتيات والحمل المتكرر وضرورة العمل على إيجاد الحلول الحاسمة لها .

ولما كان انجاب طفل يستنزف وقتا وجهداً كبيراً من كلا الأبوين، فقد أثبتت الخبرة العملية ان الأسرة . مهما بلغت درجة من الثراء - لن نستطيع تنشئة أكثر من طفلين أو ثلاثة من منظور رأى العلم والعلماء فى هذا الشأن. بمعنى أن الأسر من الطبقة المتوسطة وما فوقها ينبغى أن تحدد النسل لطفلين أو ثلاثة على الأكثر للأسباب الأربعة التى سبقت الإشارة إليها .

المرأة يمكنها ان تنجب فى حياتها الانجابية حوالى ١٨ طفلا وإذا اتبعت الوسائل الحالية للمباعدة بين حمل وآخر فإنها يمـكن . أن تحصل على تسعة أطفـال وهذا فوق استطاعة الأم (خصوصا المرأة العاملة) أن توفر الرعاية والاهتمام لأكثر من طفلين أو ثلاثة وعلى ذلك يجب أن ننادى بتحديد النسل إذا أردنا أن نحقق أهدافنا القومية ومشروعاتنا العملاقة .

وأمامنا تجربة رائدة فى الصين حيث تعطى الدولة الحق لانجاب طفل واحد فقط للأسرة الواحدة مهما كانت درجة ثراء الأبوين خصوصا وأن مشاركة الأب للأم فى تنشئة - الطفل شىء ضرورى وأساسى - (هذا ما يجهله كثير من الآباء المصريين) .

أما بالنسبة للطبقات الفقيرة والمناطق العشوائية وفى الريف المصرى، حيث ينتشر الفقر والجهل والمرض، فالحل الأمثل فى رأينا هو اتخاذ موقف شجاع من جانب الحكومة فتعمل إجراءات وتدابير حاسمة لتوقف انجاب الأطفال المتكرر والذى يشكل خطرا جسيما على باقى أفراد المجتمع، لأن أطفال هذه الفئة ستكون عبارة عن قنابل موقوتة عندما يصل هؤلاء الاطفال لمرحلة الشباب فيزداد العنف والارهاب فى المجتمع .

وقد دلت الدرسات والبحوث العلمية السابقة، أنه لا يجوز انجاب الطفل إلا بعد التخطيط الدقيق لاستقباله وتهيئة كل الظروف الممكنة لحياة سعيدة له (مكان خاص لنومه - استعداد تام للتنشئة السليمة - توفير وسائل اللعب والترفية والتعليم الجيد وغير ذلك كثير) بحيث عندما يولد الطفل تكون كل الظروف المناسبة مهيأة لاستقباله (وهذا هو ما يحدث فى الدول المتقدمة) . أما انجاب الطفل دون هذا التخطيط المسبق فهذا فكر خاطىء تماما ولا يتماشى مع روح العصر .

إن الطفل قيمة كبيرة جدا ومن حقه على أبويه أن يحظى بكامل رعايتهما، وعلى ذلك ينبغى على الرجل الفقير الغير قادر على الانفاق على نفسه ان يحرم من الزواج حتى يزول عنه الفقر وعندئذ يمكنه أن يتزوج ولكن يحرم من الانجاب إلا إذا تيسرت حالته الاقتصادية. ولن يتحقق ذلك إلا إذا قامت الحكومة باتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة بحيث يكون انجاب الاسرة المحدودة الدخل لعدد طفل واحد فقط حتى لا يستغل الآباء عملية الانجاب فى الانفاق عليهم (عمالة الأطفال فى

مصر تكاد تصل إلى ٨٪ من عدد السكان وهو رقم خطير جدا) وهناك آباء غير قادرين على تحمل المسئولية وينجبون الأطفال ثم يلقون بهم فى الشارع (ظاهرة أطفال الشوارع) وهو عمل غير إنسانى ولا يرضاه الدين ويقتضى تدخل الحكومة فى أقرب وقت ممكن لايقاف ظاهرتى عمالة الأطفال و « أطفال الشوارع » .

كما يجب على المؤسسات الدينية وكل المهتمين بالانسان المصرى العمل على تحسين نظرة المجتمع نحو المرأة، وتحسين نظرة المرأة نحو نفسها، وتشجيعها على العمل المنتج فى الحياة العامة والمشاركة فى اتخاذ القرارات التى تخص المجتمع عامة والأسرة خاصة، ومحاربة جميع صور التخلف والرجعية التى يعانى منها المجتمع المصرى .

ومن أهم الحلول أيضا هو هجرة الشباب والعمال العاطلين من الوادى الضيق لحوض النيل والاتجاه للصحراء وتعميرها وزراعتها، وبذل الجهود لخلق مدن ومجتمعات جديدة باستعمال العلم والتكنولوجيا المتقدمة مع الإبقاء على فكرة تحديد النسل .

كذلك يجب على كل فرد فى موقعه العمل بأقصى جهد لزيادة التوعية، ونشر الثقافة العلمية بين الناس، لنضمن نوعية أفضل للإنسان، وبالتالى حياة أفضل للمجتمع كما يمكن لوسائل الإعلام ان تقوم بدور اكثر فاعلية مما هو الان فى كل محافظات مصر .

من المجهودات العظيمة التى قامت بها القيادة السياسية والتنفيذية للتخفيف من المشكلة السكانية، هو القيام بالمشروعات العملاقة مثل مشروع حفر قناة توشكى ومشروعات تعمير سيناء وإنشاء وادى جديد فى الجنوب فى قلب الصحراء ومشروع شمال غرب السويس. لكى يخرج الإنسان المصرى من الوادى القديم المكتظ بالسكان إلى مجتمعات جديدة تتوافر فهيا مقومات الحياة ويساهم فى خفض الكثافة السكانية العالية فى الوادى القديم .

وإذا كانت هذه المشروعات العمرانية الجديدة فى جنوب الوادى وسيناء تعتبر تنمية أفقية بالغة الأهمية فالأهم أن يواكب هذه التنمية الأفقية تنمية رأسية تنتقل بالانسان المصرى إلى مكان جديد وحضارة جديدة تستوعب التكنولوجيا المتقدمة .

تحدى مشكلة التلوث البيئى

كيف ظهرت مشكلة التلوث البيئى ؟

سبق أن ذكرنا أن ثورة المعلومات والاتصالات قد أزالت الحواجز والسدود بين الدول، وعلى ذلك لم يعد هناك مكان آمن من أى حدث يحدث فى مكان آخر وأى كارثة بيئية تحدث فى أى مكان فى العالم لابد وان تترك آثارها فى الأماكن الآخرى من العالم حتى وإن كانت بعيدة بآلاف الأميال (إمثال ذلك ثقب الأوزون ومشكلة تشرنوبل) . وهناك تغيرات بيئية أو تغيير فى نمط حياة الناس مما أدى إلى زيادة مضطردة فى درجات الحرارة على الأرض، وهناك حسابات علمية تقرر ان هناك ارتفاعا متوقعا فى حرارة الأرض يتراوح بين درجة ونصف وأربع درجات فى القرن

الحادى والعشرين، وهذا كفيل بارتفاع مياه البحر . فإذا ارتفعت مياه البحر مترا واحدا فإن الآثار التى تترتب على هذا الارتفاع قد تشمل غرق من ١٢٪ إلى ١٥٪ من أرض الدلتا والأراضى الزراعية وتشريد ما يقرب من عشرة ملايين مواطن - وهناك عشرات الأمثلة على التغيرات التى تحدث فى البيئة وعلى آثارها الخطيرة فى المجتمع .

وهناك عمليات تحدث تلوث للبيئة من تغيير فى الخواص الطبيعية لها والتى تؤدى إلى الاضرار بحياة الانسان أو الكائنات الحية الأخرى وهذا التلوث يتمثل فى إطلاق أو قذف أو صرف أى مادة ملوثة فى الهواء الجوى أو فى الماء أو على الأرض بحيث ينتج عنها أضراراً تمس الكائنات الحية وتؤدى إلى خلل فى الميزان البيئى - وهذه الأضرار ممكن أن تحدث فى الحال أو خلال أيام أو شهور أو سنوات - وقد يحدث تلوث الهواء الجوى أو الماء أو التربة بصورة مباشرة والذى يؤثر بصورة غير مباشرة على العناصر البيئية الأخرى ويسير الكون فى منظومة متسلسلة متوازنة بحيث تعتمد ما فيه من كائنات على الآخر ويتأثر به ويؤثر فيه فى نظام بيئى متوازن، وإذا ما حدث نقص فى أى عنصر من تلك العناصر البيئية تنتج عنه خلل فى الميزان البيئى ولهذا الخلل تأثيرات عديدة على جميع مكونات هذه البيئة .

ماذا يقصد بالتوازن البيئى ؟

ويقصد بالتوازن البيئى حالة اتزان بين جميع عناصر النظام البيئى وما يحتويه من كائنات حية وهواء وماء وتربة وغيرها من العناصر البيئية - إذ تتكون هذه البيئة من كائنات حية منتجة وأخرى مستهلكة تتغذى على بعض الكائنات الأخرى، ثم تموت وتتحلل هذه الكائنات وتتحول إلى مواد عضوية بسيطة تتجمع فى التربة وفى الماء وتتغذى عليها بعض النباتات والحيوانات، كما أن النباتات تمتص غاز ثانى اكسيد الكربون المتصاعد فى الهواء الجوى نتيجة تنفس الكائنات الحية أو من تحللها أيضا وفى وجود الماء وضوء الشمس تحوله إلى غاز الاوكسجين اللازم لتنفس الكائنات الحية كما تقوم بتصنيع الغذاء اللازم لتلك الكائنات .

ماضرر الضوضاء على الإنسان؟

ويعد التلوث البيئى من عوامل التخلف ومن ضمن هذه الملوثات الضوضاء فقد أجمع علماء النفس على أنه خطر على صحة الإنسان العضوية والنفسية لأنها قد تؤدى إلى الصمم أو الإصابة بالصداع المزمن وأيضا إلى زيادة فى ارتفاع ضغط الدم وتقلص عضلات الجهاز الهضمى والانفعالات النفسية والتوتر العصبى والخطورة اشد على النساء .

وجاء فى الأبحاث الأمريكية أن حوالى ٣ ملايين أمريكى . أغلبهم من النساء - وقعوا ضحايا للضوضاء والبعض منهم يعانى من فقدان السمع والبعض الآخر أصيب بالتوتر النفسى والانفعالات التى أدت إلى ارتفاع ضغط الدم أو الاضابة بقرحة المعدة وايضا بالصداع النصفى .

وأعلنت وكالة حماية البيئة فى أمريكا أن الموجات الصوتية العالية إذا لم تسبب أضرار جسدية ظاهرة فإنها على المدى الطويل قد تفقد الأشخاص اتزانهم، بل قد تصل بهم إلى أبعد من ذلك ويصبحون أكثر حدة وأشد ميلا للعدوانية فى معاملاتهم مع المقربين منهم بصفة خاصة .

وفى دراسة أخرى قامت بها كلية الطب بجامعة ميامى الأمريكية جاء أن هناك علاقة وثيقة بين زيادة الضوضاء وبين نسبة الإصابة بامراض القلب لأن الضوضاء تؤدى إلى التوتر العصبى وعدم استقرار نفسى، وأكبر دليل على ذلك ما جاء فى تقرير هيئة الصحة العالمية أن المستوى المسموح به للتعرض للضوضاء حوالى ٦٠ ديسيبل وكلما زادت نسبتها زادت احتمالات حدوث أضرار صحية خطيرة قد تصل إلى الاصابة بالأزمات القلبية .

وبالمثل فإن صوت الموسيقى الصاخبة تحدث أضرار جسدية ونفسية مثل خطورة الضوضاء فقد تعمل على فقدان الاتزان وفقدان الذاكرة بنسبة تتراوح بين ١٠٪ إلى ٦٠٪ مما يؤدى إلى حدوث خلل فى التحكم فى عجلة القيادة وبالتالى يؤدى إلى وقوع حوادث قاتلة لقائدى السيارات .

وجاء تحليل بعض علماء الاجتماع حول المشاجرات المنزلية على أنها نوع من الضوضاء تؤثر بصفة خاصة على صحة الزوج الذى يعانى من ضغوط عدة بالاضافة إلى ضوضاء الأسرة ولذلك ينصح خبراء علم الاجتماع بتوفير الهدوء داخل المنزل.

لماذا ينبغى الاهتمام بالبيئة ؟

إن الوعى والاهتمام بالحفاظ على بيئة نظيفة والسعى للحد من التلوث خاصة تلوث المياه والهواء فى مصر هى ظواهر جديدة فى بلادنا كما أن هذا الوعى إن وجد فهو قاصر على فئات وطبقات معينة من المجتمع ولا يشمل الغالبية العظمى من السكان .

وقد برز الاهتمام بشئون البيئة مؤخراً بعد أن عمت الشكوى من تلوث مياه النيل نتيجة لما يصب فيه من مواد كيماوية من مخلفات المصانع التى تتواجد على ضفتيه يصل إلى النيل من مياه صرف مشبعة بالكيماويات بسبب الاعتماد على التسميد الكيماوى والاعتماد المتزايد على المبيدات الكيميائة هذا بالإضافة إلى تأثير ما يرمى فى النهر من جثث للحيوانات الميتة والقمامة وغير ذلك .

كما تزداد الشكوى أيضاً من تلوث الهواء فى المدن الكبرى وفى العاصمة بشكل خاص نتيجة للتكدس السكانى وقلة النباتات الخضراء وزيادة كثافة حركة السيارات الخاصة والعامة وسيارات النقل التى تبث مقدار كبير من العوادم المحمل بأول وثانى أكسيد الككربون وبالرصاص ، وتلوث الهواء فى المدن أيضاً بسبب انتشار الورش الصغيرة والمسابك فى العديد من المناطق السكنية فضلاً عن المصانع الملوثة للهواء والتى تتواجد فى قلب المدن الكبرى أو فى أطرافها .

وكما نعانى من تلوث الهواء ومن نقص النظافة نعانى أيضاً من الازدحام واستخدام وسائل نقل مقلقة للراحة ومولدات كهربائية تعمل بالديزل ويصدر عنها قدر كبير من الضوضاء ، وذلك فضلاً عن مكبرات الصوت التى تنتشر فى الجوامع والمدارس وفى الأحياء الشعبية فى الأفراح والمناسبات، وما يترتب على ذلك من ضرر وصل فى بعض أحياء القاهرة إلى أكثر من ضعف الحد الأقصى المسموح به عالمياً .

وتتأثر المرأة بتدهور البيئة تأثراً مباشراً وغير مباشر فهى من ناحية معرضة لكل ما يتعرض له الرجل وما ينتج عن ذلك من انتشار الأمراض الصدرية والمعوية وأمراض الكلى والالتهابات الكبدية. بل إنها قد تكون أكثر تعرضاً لهذه الأمراض نتيجة لعدم حصولها على الغذاء الكافى فى الأسر

الفقيرة التى يكون للرجل الأولوية فيها فى سدّ احتياجاته ، ومن ناحية أخرى فإن المرأة هى المسئولة عن رعاية أبنائها ورعاية كبار السن بل والذكور من أعضاء الأسرة أيضاً ويقع عليها عبء أى إصابات أو أمراض تصيب هؤلاء كنتيجة للتدهور البيئى .

وعادة ما تكون المرأة أكثر تعرضاً لبعض الآفات والطفيليات فلا يتوفر لها القدر الكافى من الماء النقى وحيث تضطرها الأوضاع إلى استخدام مياه أقل نقاءً للقيام ببعض الأعمال كغسيل الملابس والأوانى وغيرها فضلاً عن أن المرأة خاصة فى الريف التى تقوم بالعناية بالحيوان وهى التى تقوم بجمع روث البهائم لاستخدامه كوقود . وهى التى تمارس كل شئون البيت والطهى فى الأفران أو المواقد المفتوحة والتى تنتج كمية كبيرة من غازات أول وثانى أكسيد الكربون التى تؤثر على الجهاز التنفسى للمرأة وعلى بصرها .

إن تأثر المرأة بعوامل التدهور البيئى لا يقتصر على ما تصاب به هى نفسها من آفات أو أمراض بل يتعداها إلى إصابة باقى أعضاء الأسرة، كما يؤثر على الأجنة فى فترة الحمل مما يضاعف من تأثيرها على المرأة .

وكما أن المرأة هى الأكثر عرضة لآثار تدهور البيئة ، فإنها فى نفس الوقت هى الأقدر على المساهمة فى الحفاظ على بيئة صحية ونظيفة ، وفى الحد من التدهور ، لو اكسبت الوعى البيئى بدورها الأساسى فى المحافظة لعيها لمصلحتها ولمصلحة كل أعضاء الأسرة وبالتالى المجتمع .

إن المرأة هى المسئولة عن المنزل وعن النظافة الشخصية ونظافة أبنائها ونظافة المنزل وهى بدورها تقوم بإعداد الطعام والتأكد من عدم تلوثه كما أنها مسئولة عن توفير المياه للشرب أو الطهى أو الغسيل أو الاستحمام ، هى الأكثر قدرة على تجنب كل ما من شأنه أن يؤثر على صحتها وصحة أبنائها وباقى أفراد الأسرة ، والمرأة لها دور أساسى فى التنشئة الاجتماعية والأسرية لأطفالها ذكوراً وإناثاً هى الأقدر على إكسابهم الاهتمام بالبيئة النظيفة والصحية .

ما أهمية إنشاء وزارة لشئون البيئة ؟

وتهتم الحكومة اهتماماً كبيراً بالبيئة فأنشأت وزارة خاصة بشئون البيئة لتحقيق أهداف معينة :

- تحقيق التنمية المتواصلة، بحسن إدارة موارد البيئة .
- تعظيم العائد من النظم المتجددة وغير المتجددة .
- ترشيد استغلال هذا العائد فى ظل مؤشرات عالمية تنذر بنضوب الموارد الطبيعية .
- إثارة وتعظيم اهتمام كل الأجهزة العامة والخاصة وتشجيع المشاركة الشعبية والمبادرات الفردية لحماية البيئة باعتبارها ملك الجميع الآن وفى المستقبل .

وتضع مصر مواردها البيئية والطبيعية والسياحية فى صدارة استراتيجية التنمية، لأنها واجهت فى الربع الأخير من القرن العشرين تهديدات بيئية حقيقة فى الأرض وفى الهواء وفى الماء، فأنشأت جهاز قومى يخطط وينسق ويتابع ويدرس عوامل التدهور البيئى، ويحدد المعدلات التى لايجوز لأى نشاط إنتاجى أو خدمى أن يتعداها . ويرصد نسب التلوث القائمة - يدعم البحث العلمى ويقوم بتنفيذ المشروعات الرائدة. يعدّ وينفذُ برامج التثقيف والتدريب البيئى. إن جهاز شئون البيئة أصبح يقوم بدور

هام ليس فقط من أجل تنمية الموارد البيئة بل أيضاً من أجل الحفاظ على التوازن البيئى. المطلوب لاستمرار الحياة الإنسانية والنظم البيئية المختلفة، والجهاز يتبع رئاسة مجلس الوزراء وقد صدر قانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ الذى ينظم شئون البيئة ويتخذ من القرارات ما يراه لازماً لتحقيق أهدافه .

ما هى اختصاصات جهاز شئون البيئة؟

أهم هذه الاختصاصات ما يلى :
- تنسيق الجهود الحكومية والأهلية لحماية وتنمية البيئة .
- إتاحة التمويل للمشروعات البيئية الرائدة .
- مراقبة تنفيذ القوانين التى تنص على حماية البيئة وتنميتها بالتعاون مع الجهات المعنية .
- وضع أسس وإجراءات تقويم التأثير البيئى للمشروعات .
- المشاركة فى وضع خطة للطوارئ لمواجهة الكوارث البيئية .

وكذلك يعمل جهاز شئون البيئية على :-
* وضع الحدود والمعايير التى لا يجوز تخطيها للملوثات الصناعية وانبعاثات السيارات .
* تزويد المشروعات بالمساعدات التقنية اللازمة لتقليل مستوى التلوث وجعله أقل سمّية .
* وضع حدود قصوى لاستخدام المبيدات والمخصبات وتشجيع استخدام الأسمدة العضوية .
* التوسع فى إنشاء وتنمية المحميات الطبيعية .
* نشر الوعى لدى الرأى العام وصناع القرار بأهمية قانون البيئية .

ويضع مجلس شئون البيئية أولوياته فى التصدى للتلوث البيئى حماية من تدهور نوعية موارد المياه والأراضى، أو تلوث الهواء والضوضاء أو عدوان النفايات بكل أنواعها .

وبذلك أصبح فى مصر ولأول مرة خطة متكاملة للعمل البيئى ، ولأول مرة يصدر قانون متكامل لحماية وتنمية البيئة ولأول مرة يوجد أجهزة لقياس عوادم السيارات لمراقبة انبعاث الملوثات من المركبات ، وتم تزويد مكاتب وتراخيص المرور بهذه الأجهزة لاستخدامها فى التفتيش الفنى على عوادم السيارات وضبط المخالف منها وقد قام جهاز شئون البيئة بالتعاون مع وزارة البترول فى التفتيش لاستخدام الغاز الطبيعى كوقود للسيارات. والتكنولوجيا النظيفة هى أحد مشروعات الجهاز .

•• كلمة عن القمامة :

لقد دلت الدراسات والبحوث السابقة فى هذا المجال على أن طرق التخلص من القمامة سواء عن طريق وجود صندوق مخصص للقمامة أو عن طريق الأكياس البلاستيك أو ورق الجرائد، من العوامل التى تؤثر على الحالة الصحية للانسان بصفة عامة وعلى اصابته بسوء التغذية أو ببعض الأمراض الأخرى بصفة خاصة . حيث أن أسلوب التخلص من القمامة بصورة صحية ومنتظمة يقلل من فرص تعرض الإنسان للأمراض أو الأوبئة التى يمكن أن تنتشر فى حالة عدم وجود هذه الاساليب أو الطرق الصحيحة للتخلص من القمامة وتقوم الحكومة حالياً بتدوير القمامة للإستفادة منها .

العنف ضد المرأة

لقد أجمع خبراء علم النفس على أن المرأة قيمة كبيرة جدا داخل الأسرة وخارجها، إذا أحسن تعليمها وتنشئتها ورعايتها، وأعطيت الحق فى أن تعيش حرة تملك أمر نفسها وتنمى قدراتها لتساهم بالحب والعمل الخلاق فى تقدم المجتمع وإرساء السلام الاجتماعى . إن حرية المرأة ليس معناه رفع القيود والضوابط وانما يقصد بها رفع الوصاية عنها فى التفكير أو التعبير عن رأيها .

وعلى ذلك فإن الدول المتقدمة لا تألوا جهداً فى إعطاء المرأة كل رعاية واهتمام وليس هذا انحيازاً للمرأة ولكن انحيازاً للقيم العليا فى المجتمع وضماناً لنهضته.

وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن أغلب الصراعات فى العالم هى صراعات محلية بسبب الاختلال الجنسي في المجتمع والتعصب والتخلف والسلبية والجهل .

ونحن فى مصر بما لنا من تاريخ حضارى وحاضر تنموى لا نملك إلا أن يستمر دورنا الرائد فى الحضارة العالمية والتنمية البشرية، ولن يتيسر لنا ذلك إلا إذا تخلص المجتمع من الممارسات السلبية وعلى رأسها العنف ضد المرأة .

إن نتائج البحوث العلمية التى تمت فى الدول الأجنبية تقرر أن ضرب الرجل للمرأة فهم خاطئ تماماً مهما كانت مبررات هذا الضرب، لما يترتب على هذا السلوك الخاطئ لأن الأجيال التالية ستمارس أيضاً ما شاهدته وبذلك تستمر دورة العنف تمارس من جيل إلى جيل .

وقد آن الأوان أن تتخلص مصر وبأسرع ما يمكن من هذا الفهم الخاطئ للدين وللقيم الإنسانية، لخطورته الشديدة على المجتمع وانعكاساته على نواحى مختلفة فى حياتنا، وخصوصاً ونحن نعيش عالم له نظام جديد. لابد أن تتقارب الشعوب فى أفكارها وعاداتها وتقاليدها بقدر الإمكان .

متى ظهر العنف فى الحياة ؟

العنف فعل يمارسه الإنسان منذ وجد على الأرض ويمارسه الحيوان أيضاً، ولقد مارس الإنسان العنف بأشكال مختلفة ولأسباب مختلفة. مارسه الإنسان ضد الطبيعة ومارسه ضد الحيوان ومارسه الكبار ضد الصغار . والرجال ضد النساء والحكام ضد المحكومين. ورجال الدين ضد المفكرين المختلفين معهم، وأصحاب الأعمال ضد العمال، والسادة ضد العبيد ، والأشرار ضد الخيرين ، ومارسه الأغلبية ضد الأقلية ، ومارسه المضطهدون . والمظلومون ضد من أوقع عليهم الاضطهاد .

مارس الإنسان العنف فى بعض الأحيان دفاعاً عن نفسه وعن وجوده وعن مصالحه وعما يسميه بشرفه وعن أفكاره ومعتقداته وآرائه ، مارسه فى أحيان أخرى انتقاماً من الآخرين أو للاستيلاء على ثروة. قد يتلذذ بعض الناس بممارسة العنف ضد الآخرين أو عندما يمارسه الآخرون ضدهم وفى هذه الحالة يكون عرضاً لمرض . ويمارس الأقوى الظلم ضد الأضعف .

وقد اعتمد الإنسان على قوته البدنية فى ممارسة العنف فى البداية، أو على قدرته على صناعة أدوات القتل والإيذاء ، كما استمدها من مقدرته الاقتصادية، أو من خلال حيازته للسلطة السياسية وصولاً إلى ملكيته للمعرفة .

ما المقصود بالعنف ؟

والعنف بصورة عامة يعنى إيقاع الأذى البدنى أو النفسى أو كليهما بشخص ما أو بكائن ما أو بجماعة ما. وقد يمارس العنف ضد الأشياء عن طريق تحطيمها أو اتلافها . كما قد يعنى العنف الترويع والإفزاع والتهديد والتخويف والاضطهاد والإجبار والقمع والتعصب والتكفير استناداً إلى القوة البدنية أو إلى القوة المسلحة، أو استناداً إلى أى شكل من أشكال السلطة مثل سلطة المال أو السلطة السياسية أو سلطة القانون أو سلطة العادات والتقاليد والقيم السائدة أو سلطة اللصوص .

والعنف هو المرحلة النهائية لمشاعر عدوانية أو هو وسيلة تعبر عن نزعات عدوانية . والضرب والتحطيم والتكسير والحرق والإتلاف والتشويه والتمزيق والسرقة بالإكراه والاغتصاب الجنسى كلها مظاهر تعبر عن مشاعر عدوانية تجاه الفرد أو الجماعة أو السلطة، كما أن هناك شكل من أشكال العنف قد يمارسه الإنسان ضد نفسه مثل الأدمان والانتحار .

ما الفرق بين الارهاب والعنف ؟

يقصد بالإرهاب التخويف والترويع والأفزاع وبث الذعر فى نفس شخص ما أو فى نفوس جماعة ما، ويختلف الارهاب عن العنف فى عدة جوانب فالارهاب يشيرأكثر إلى اثار نفسية وتكون له طبيعة فكرية أو عاطفية ويتسم الارهاب بالاستمرارية وخلق مناخ عام يتسم بالتوتر والقلق: فى حين أن العنف يشير إلى حدث له بداية وذروة ونهاية، فالارهاب يسبق العنف ويمهد له كما أنه ينبع حوادث العنف أيضا ويكون إحدى نتائجها وذلك عندما يشير إلى المناخ الذى تصنعه حوادث العنف المتكرره أو غيرالمألوفة وتشير كلمة إرهاب إلى معنى التهديد الذى يؤثر على الشعور بالأمن والطمأنينة . لذلك قد يتحدث اناس عن إرهاب سياسى وعن إرهاب اجتماعى وعن ارهاب تربوى وعن ارهاب دينى وعن ارهاب اقتصادى وعن ارهاب عرقى والتهديدات التى تؤثر على شعور الانسان بالامن من الممكن أن تأخذ عدة صور للارهاب تهدد الشعور بالأمن الشخصى والاجتماعى مثل : البطالة والتعصب والتفكك الاجتماعى وغياب الأمن الصحى والحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعى والفقر الشديد وعدم توافر الحاجات الأساسية كالسكن والغذاء والقدرة على بناء اسرة .

وتتحول هذه التهديدات من ارهاب إلى عنف عندما تتصاعد حدتها، ويترتب عليها ايذاء قد يصل إلى حد الضرب والتعذيب والتدمير والتخويف والتحطيم والتشويه والاغتصاب والقتل والاستيلاء على الممتلكات بالقوة . أو قد يحول بعض الاشخاص العنف الواقع عليهم إلى عنف ضد الآخرين أو إلى عنف ضد الأشياء مثل الطفل الذى يقع عليه العنف فى صورة عقاب من والده أو والدته فيقوم بتدمير لعبته أو يقسو على حسوان أليف، ومثل الموظف الذى يعامله رئيسه معاملة مهينة فيعود ليمارس العنف على أفراد أسرته .

ما الفرق بين الارهاب الدينى والعنف الدينى ؟

ويعتبر الإرهاب الدينى والعنف الدينى من أخطر أشكال العنف الذى يمارس ضد الآخرين، ويفعلون ذلك كواجب مقدس مستندين فى ممارستهم له إلى تفسيرهم الخاص للنصوص المقدسة،

ومن أهم ما يروجون له أصحاب الارهاب الدينى ما يلى :-
- العداء الشديد للحضارة الغربية .
- العداء الشديد لمبدأ مساواة المرأة بالرجل .
- العداء الشديد للفنون والتحقير من شأنها .
- تكفير النظم السياسية المبنية على تجارب مأخوذة عن الغرب .
- التركيز على المظاهر الشكلية للدين دون الجوهر .
- الحكم بتكفير الحكام وبجاهلية المجتمع .
- رفض التشريعات القائمة على اعتبارها تشريعات مأخوذة من مجتمعات غربية .
- اعتبار الجهاد الطريق لاقامة الدولة الاسلامية واعتماد العنف وسيلة لتغيير نظم الحكم القائمة.
- فرض ما يعتقدون أنه مظاهر وقيمة اسلامية فى الحياة فى أسلوب الملبس .
- نفى فكرة الهوية الوطنية واستبدالها بالهوية الدينية .
- النظر إلى أصحاب الديانات الاخرى على أنهم كفار .
- الحكم بتكفير كل من يختلف معهم فى الرأى، تكفير بعض المفكرين والمجتهدين والأدباء والمحتكمين إلى العقل والحكم عليهم بإباحة دمائهم .

أما العنف الدينى فهو إيقاع الأذى لأسباب دينية .

ما هى أسباب العنف ؟

الأسباب متعددة فمنها أسباب نفسية وأسباب اجتماعية وأسباب اقتصادية وأسباب تربوية وأسباب سياسية وفيما يلى أمثلة للممارسين للعنف .

* من يقع عليه عنفا يمارس العنف على الآخرين .
* من يفتقد الشعور بالأمن قد يمارس العنف ضد الآخرين .
* من يفتقد الحنان والاهتمام ذاته .
* المرفوض والمنبوذ اجتماعيا .
* الذى لا يشعر بالانتماء .
* الذى يعانى من البطالة .
* الرجال الذين يعتبرون أنفسهم أقدر وأحكم من النساء ولهم عليهن حق التوجيه، وينظرون إلى النساء على أنهم أقل من الرجال فى كل شىء، وهم المسئولون عن حمايتهم ومنعهم من الخطأ والذلل وهؤلاء يمارسون أشكالا متنوعة للعنف ضد النساء .

- الاحباط أحد الدوافع الهامة لممارسة العنف .
- الذى يفتقد إلى الضرورات الأساسية للحياة .
- الذى نشأ فى بيئة اعتمدت على الأسلوب الاستبدادى فى تربيته .
- صاحب العقلية المطيعة أو الخائفة .
- المحروم من حرية التفكير والتعبير .

- المجتمع الذى لا يسمح بحرية التنظيم والمشاركة وتداول السلطة يمهد الأرض لممارسة العنف.
- الحياة فى بيئة فقيرة ومتدنية تمهد لممارسة العنف .
- الذى يعانى من الظلم والاضطهاد والتمييز قد يمارس العنف .
- الفساد الاجتماعى والاقتصادى والسياسى يمهد لممارسة العنف .

ماذا نفعل لمحاربة العنف ضد المرأة ؟

لمحاربة العنف ضد المرأة ينبغى عمل الآتى :-

١- ضرورة الأعتراف بحق كل انسان فى مصر فى اعتناق الأفكار التى يرى انها تحقق له أو لوطنه السعادة ، وذلك دون الإخلال بسياسة الدولة ولا بنظامها الاجتماعى ولا بالتقاليد.

٢- التسليم بأننا نعيش فى مجتمع متعدد العقائد والأفكار والاجتهادات وأساليب الحياة مع ضرورة قبول هذا التنوع والاختلاف كمايجب التأكيد على عدم الازدراء بعقائد الآخرين أو بأفكارهم وأسلوب حياتهم .

٣- يجب اعتماد الحوار المنطقى الهادئ كأسلوب للتعامل فى المنازل وفى دور العلم وفى وسائل الإعلام، مع التسليم بان اجتهاداتنا قد تصيب وقد تخطئ .

٤- ضرورة الاعتراف بحق كل إنسان فى ممارسة شعائر الدين الذ ى يعتنقه .

٥- الإعلاء من شأن المبدأ القائل بأن الوطن للجميع وأن للجميع نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات الوطنية مهما اختلفت عقائدهم وأفكارهم وجنسياتهم .

٦- استنكار اللجوء إلى العنف والإرهاب كوسيلة للتعبير عن الاختلاف فى الرأى .

٧- التأكيد على أنه ليس من حق أحد التشكيك فى عقيدة أو فى وطنية أى إنسان .

٨- ضرورة التأكيد على أن الدين - أى دين - هو أحد أنشطة الإنسان الهامة التى لا تعوق الإنسان عن ممارسة حياته. وللإنسان الحق فى أن يفكر وأن يعمل وأن يرفه عن نفسه وأن يعبر عنها من خلال الفنون .

عمالة الأطفال

ما ضرر عمالة الأطفال ؟

عمالة الأطفال شىء يتناقض مع جميع الأديان السماوية، ومع الأسس العلمية لتكوين أسرة سعيدة مستقرة. لأن الإنسان ذو قيمة كبيرة جداً ويشترط لإنجابه عدة شروط مجتمعة سبق ذكرها وهى :

١- الحالة الاقتصادية المرتفعة .
٢- وجود الوقت الكافى لكلا الأبوين لرعايته .
٣- إلمام الآباء والأمهات بالأسس العلمية لتنشئة الأبناء .
٤- الحالة الصحية الجيدة لكلا الأبوين وخاصة الأم .

أن الأطفال هم مستقبل الأمة. وتشغيل الطفل وهو فى مرحلة إعداد وتشكيل لجوانب شخصيته هو فهم خاطئ . ومما لا شك فيه أن عمل الطفل وهو غير معد بدنياً ونفسياً وتعليمياً يعد مشكلة خطيرة ، ويبلغ عدد الأطفال العاملين فى مصر فى الفئة العمرية أقل من ١٤ سنة هو ١,٥ مليون وهو ما يشكل ٨,٣ ٪ من مجموع الأطفال فى هذا السن. وعلى الرغم من صدور العديد من القوانين والتشريعات المحلية والاتفاقات الدولية التى تهدف إلى الحد من عمالة الأطفال إلا أن العدد يتضاعف. ويكثر استخدام الأطفال فى القطاع الغير رسمى وهو ذلك القطاع الذى يشمل مجموعة الأنشطة التى لا يتم تسجيلها بصورة محددة ومنتظمة وفقاً للنظم المتعارف عليها، ويتعرض هؤلاء الأطفال لظروف سيئة حيث تغيب الرقابة الرسمية .

وتختلف مشكلة عمالة الأطفال (وبخاصة فى الورش الصناعية) عن أى مشكلة أخرى فى أن لها أبعاداً عديدة اقتصادية واجتماعية وصحية ونفسية وقانونية مما يقتضى معالجتها بشكل شامل .

وأكثر مجالات العمل للأطفال فى مجال الزراعة والخدمات يليها الصناعة .

ماذا نفعل لمواجهتها ؟

لقد أوضحت جميع الدراسات السابقة أن أهم أسباب عمالة الأطفال هو سوء الحالة الاقتصادية، والأمية، والجهل بالمخاطر التى يتعرض لها هؤلاء الأطفال العاملون . ونحن نرى أن علاج مشكلة عمالة الأطفال تشبه علاج مشكلة الإنفجار السكانى - السابق ذكرها - وفى رأى الكاتبة أن العلاج يجب أن تنظمة الحكومة وجميع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والأحزاب والنقابات والمنظمات غير الحكومية والمثقفين وجيمع أفراد الشعب وذلك من خلال محاربة جميع الظواهر السلبية فى المجتمع المصرى، لكى يتخلص منها وفى أسرع وقت ممكن لأن العالم لن ينتظرنا حتى نلحق به .

وعن طريق استطلاعات الرأى والمقابلات الشخصية علمت الكاتبة أن أغلب الآباء الذين ينجبون عدداً كبير من الأطفال يكون تحقيقاً لمفهومهم الخاطئ لتعاليم الدين الإسلامى فى التناسل وتعمير الأرض. وعلى ذلك فنحن نرى أن أهم علاج يكون عن طريق تدريب رجال الدعوة الإسلامية وتثقيفهم فى مجال تنشئة الأطفال، لأنها مهمة صعبة ومسئولية كبيرة وتحتاج لإمكانيات اقتصادية عالية. وبعد تثقيف رجال الدعوة الإسلامية فى أساليب محاربة السلبيات والفهم الخاطئ للدين يكون تثقيف الجماهير عن طريق الرسالة الدينية .

ويتم تثقيف رجال الدعوة الإسلامية لعلاج المشكلات الآتية : الإنفجار السكانى - عمالة الأطفال - أطفال الشوارع (وهى مشكلة أخطر من كل المشاكل) - تلوث البيئة - العنف ضد المرأة - الأسس العلمية فى تنشئة الأبناء والاهتمام بالصحة النفسية ، بنفس الاهتمام بالصحة الجسدية والتعليم وخلافه . ويمكن أن يخصص فى كل قسم شرطة موظف للشئون الأسرية تكون مهمته مراقبة تنفيذ سياسات الحكومة فى هذه المجالات مع القيام بنوع من العقوبة لكل من يهمل فى تنشئة أبنائه خصوصاً بين الطبقات الفقيرة وفى المناطق العشوائية وفى الريف. إن مراكز الرعاية الصحية وتنظيم الأسرة منتشرة فى كل مكان فى مصر بالإضافة إلى وجود العديد من المساجد فى كل منطقة، كما يجب أن تقوم وسائل الإعلام المختلفة بالتوعية بخطورة هذه المشكلة .

تنمية الإبداع لدى أبنائنا

أوضحنا فيما سبق أننا نعيش فى عصر الثورة العلمية والتكنولوجية وعصر الانفتاح الإعلامى بواسطة شبكات الاتصال والمعلومات العالمية الحديثة والانترنيت وعصر استخدام الحاسب الآلى فى مختلف مرافق الحياة اليومية وفى عصر تفجير المعرفة والتطور السريع فى مختلف المجالات والذى يتوقع أن يستمر بشكل مذهل خلال القرن الحادى والعشرين وعصر التكتلات الاقتصادية العملاقة والنظام الاقتصادى الحر، الذى يفسح المجال لتدفق السلع فتشتد المنافسة فى الأسواق العالمية بحيث يصبح البقاء للأصلح والأجود والأقل تكلفة وهذا يستلزم خبرات ومهارات وأفكار جديدة متميزة ـ كل هذا يضعنا أمام تحديات كثيرة وصعبة .

وفى هذه الظروف تبرز الحاجة إلى مبدعين يقدمون إضافات إلى المعرفة الإنسانية ويدفعون عملية التطور قدماً إلى الأمام وتصبح العملية الإبداعية واستثارة الأفكار الجديدة بمثابة الأمل للمجتمعات التى تطمح فى الوصول إلى مركز مرموق على الصعيد الدولى .

ومسايرة للتقدم العلمى بدأ الباحثون النفسيون والتربويون فى النصف الثانى من القرن العشرين يولون اهتماماً خاصاً بظاهرة الإبداع ويسود الاعتقاد بين الباحثين أن جميع الأفراد يتصفون بنوع من القدرة الإبداعية ، ولكن بدرجات متفاوتة فى المستوى والنوعية ـ كما أن هذه القدرات تظهر فى مختلف الأعمار وفى مختلف ميادين العمل الإنسانى العملية والأدبية والفنية وفى مختلف الثقافات والمهم هو استثارة هذه القدرات وتدعيمها وتوفير البيئة المناسبة لتنميتها .

ما المقصود بالإبداع ؟

الإبداع هو عملية خلق أو إنتاج أو اختراع شيء جديد على أن يكون أصيلاً وملائماً للواقع ويحل مشكلة من المشكلات، أو يحقق هدفاً معيناً وأن يكون ذا قيمة ويحظى بالقبول الاجتماعى ويكون صاحبه قادراً على توصيله إلى الآخرين .

ما الفرق بين الإبداع والذكاء ؟

إن الابداع والذكاء نوعان من التفكير يختلفان أحدهما عن الآخر اختلافا أساسيا . إذ أن الذكاء يتضمن البحث عن حل واحد صحيح للمشكلة . أما الإبداع فيتضمن السير فى عدة اتجاهات فى مواقف لا يتطلب الاستجابة لها حلا واحد صحيحا ، بل عدة حلول ممكنة ، مثل كتابة قصة ، أو رسم لوحة ، أو القيام بتجربة علمية ويمكن أن يسمى هذا النوع من التفكير بالتفكير الانفراجى Divergent Thinking أما الذكاء فيتمثل فى الإجابة على اختبارات الذكاء المعروفة وعلى معظم النشاطات الفكرية التى يقوم بها التلاميذ فى المدرسة سواء كانت حل مسائل حسابية أو تذكر معلومات أو استخدام كتالوج المكتبة للبحث عن كتاب معين ويسمى هذا النوع من التفكير الاقترابى Convergent Thinking .

ماهى السمات التى تميز الشخص المبدع ؟

يتميز الشخص المبدع بالقدرة على الطلاقة والأصالة والمرونة فى التفكير .

ويقصد بالطلاقة القدرة على انتاج أكبر عدد ممكن من الأفكار الملائمة لما هو مطلوب فى موقف ما فى

زمن محدد ومن أمثلة ذلك أن يطلب من الشخص أن يذكر لنا جميع الاستعمالات التى يمكن أن يستخدم فيها قوالب الطوب مثلاً... الطلاقة هنا لا ترتبط بالضرورة فى الطلاقة فى التعبير اللغوى – ذلك أن القدرة على أن تكون لدينا أفكار شيء ، والقدرة على صياغة هذه الأفكار فى ألفاظ شيءآخر مختلف تماما . كذلك يختلف نوع الطلاقة باختلاف المجال الذى يظهر فيه الابداع فهى فى المجال الذى يعتمد على الألفاظ وغيرها من المجالات الآخرى ، كالفن التشكيلى أو التأليف الموسيقى أو الابداع فى مجال الرياضة وهكذا – المهم هنا هو طلاقة الأفكار، بصدق اختبارها فقط فى سياق تقل فيه عملية التقييم.ذلك أن الانسياب التلقائى الحر للأفكار يمكن أن يحبط إذا شعر الفرد أن كل استجابة سوف يحكم عليها بأنها صحيحة أو خاطئة.

كذلك دلت الدراسات والبحوث السابقة على أن الشخص المبدع يتميز بالثقة بالنفس ، والمثابرة على العمل ، وسرعة التعلم ، والطموح ، والقدرة على حل المشكلات التى تعترضه ، وتعدد الأفكار وتنوعها لديه ، والميل إلى التساؤل والاستكشاف ، وحب الاستطلاع ، والمغامرة والجرأة ، وتأكيد الذات والاستقلالية ، والاعتماد على النفس ، والتلقائية فى تعامله مع الآخرين .

كذلك دلت الدراسات على أنه لا يوجد فروق بين الذكور والإناث من حيث الابداع أو الذكاء . وأن نسبة المبدعين الموهوبين فى كلا الجنسيين هو ٣ ٪ من مجموع السكان فى أى مجتمع وينبغى الاستفادة منها إلى أقصى قدر ممكن .

كيف يختلف سلوك الأطفال المبدعين عن غيرهم ؟

لقد أجريت العديد من الدراسات والبحوث للتعرف على الطرق التى يختلف فيها سلوك الأطفال المبدعين عن غيرهم من الأطفال وفى إحدى هذه البحوث قسم أطفال السنة الخامسة الابتدائية إلى أربعة أقسام بناء على درجاتهم فى الابداع والذكاء كالاتى : –

(أ) ابداع مرتفع – ذكاء مرتفع . (ب) ابداع مرتفع – ذكاء منخفض .

(جـ) ابداع منخفض وذكاء مرتفع . (د) ابداع منخفض وذكاء منخفض .

وبناء على ملاحظة هذه المجموعات من الأطفال لمدة أسبوعين فى المجال المدرسى أمكن الحصول على الخصائص السلوكية لكل منها كالآتى : –

ابداع مرتفع – ذكاء مرتفع : هؤلاء الاطفال لا يمكنهم أن يمارسوا على أنفسهم كلا من الضبط والحرية ، أى أن بإمكانهم أن يسلكوا كالكبار وأن يسلكوا كالأطفال تبعا لمقتضى الحال ومن تلقاء أنفسهم أى بدون ضبط خارجى .

ابداع مرتفع – ذكاء منخفض : هؤلاء الأطفال يكونوا فى حالة صراع غاضب مع أنفسهم ومع البيئة المدرسية ، ويزعجهم الشعور بانعدام القيمة وإنعدام الكفاءة – أما إذا توفر لهم مناخ خال من الضغوط فإن بالإمكان أن يزدهروا معرفيا .

إبداع منخفض – ذكاء مرتفع : هؤلاء الاطفال يمكن أن يوصفوا بأنهم يرغبون التحصيل المدرسى بشدة ، وقد يكون الفشل الأكاديمى فى نظرهم كارثة محققة . وعلى ذلك فإنهم يظلون يناضلون فى سبيل تحقيق التفوق الأكاديمى حتى يتجنبوا الآلام النفسية التى يوقعهم فيها الفشل فى هذا المجال .

ابداع منخفض – ذكاء منخفض : انطلاقا من الحيرة والارتباك الأساسى عند هؤلاء الأطفال فإن سلوكهم التعويضى أو الدفاعى يمكن أن يتراوح بين توافق مفيد ونافع كالاندماج فى نشاط اجتماعى مكثف، وبين نكوص كالسلبية أو الاعراض السيكوسوماتية .

ماهى العوامل التى تؤثر فى الابداع ؟

يتأثر الإبداع بعوامل عديدة ترتبط بالفرد وقدراته واهتماماته ودوافعه وميوله من جهة وبالبيئة التى يعيش فيها سواء فى المنزل أو المدرسة أو المجتمع من جهة أخرى .

ونحن نعلم الدور الهام والخطير الذى يقوم به الوالدان فى حياة أبنائهما ، وخاصة فى السنوات الأولى من عمرهم والتى تعتبر من أهم وأخطر سنوات العمر ، نظراً لأنها مرحلة تكوينه يتم فيها وضع البذور الأولى لشخصية الطفل ، ويتحدد على أساسها مستقبله ، إذ يكتسب أثناءها الكثير من المعلومات والعادات والاتجاهات ، وفى كل هذا يكون الوالدان هما الوسيطين اللذين يوفران له الخبرات المختلفة . وتبين الدراسات العديدة أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى تعيش فيها الأسرة ، تؤثر سلبياً وإيجابياً على نمو مواهب الأبناء وقدراتهم الإبداعية ، بحيث تساعد على نموها وإظهارها ، أو على العكس تعرقلها .

وقد ركز كثير من الباحثين اهتمامهم على الأثر الذى تتركه اتجاهات الأسرة ومواقفها ، وأسلوب تعاملها مع الأبناء ، على شخصياتهم ونمو قدراتهم الإبداعية ، فتبين أن الإيجابية فى التعامل مع الطفل وإحاطته بجو من الأمان ، وتشجيع حب الاستطلاع لديه ، واحترام فرديته وإعطاءه الشعور بأنه مقبول ومحبوب تساعد كثيراً على تنمية قدراته الإبداعية ، كما أن هذه القدرات ترتفع فى الأسر التى تسود فيها علاقات المودة والحب والديموقراطية ، والتى تتيح لأبنائها فرصاً للقراءة والاطلاع واكتساب الخبرات والمهارات المتنوعة ولا تعرضهم كثيراً للعقاب . فى حين أن اتجاهات الأبوين نحو الحماية الزائدة أو التسلط أو السيطرة أو الإكراه أو النقد الهدام ، وعدم السماح بالاستقلال ، والتركيز على أدوار محددة ، لكل من الولد والبنت والتفرقة فى المعاملة بينهما تجعل البيئة الأسرية ، مشحونة بالقلق والتوتر ، وتعرض الأطفال للإحباط والصراعات النفسية وسوء التكيف النفسى والاجتماعى ، وتحد من قدراتهم على الإبداع .

وقد يقع بعض الموهوبين فريسة لفهم الآباء الخاطئ وضيق أفقهم حين يرى البعض أن القدرات الابتكارية ، تشغل الأطفال عن الحياة الطبيعية وتحرمهم من صداقات الآخرين وتؤدى بهم إلى العزلة . وقد يسخرون من الأبناء عندما يرونهم مستغرقين فى البحث والاطلاع ، أو منكبين على الرسم ، أو على كتابة قصة ، أو على العزف على آلة موسيقية ، لأنهم يرون فى ذلك مضيعة للوقت والجهد ، ومثل هذه المواقف تبعث فى نفوس الأبناء الشعور بخيبة الأمل ، وقد وجد أن المناخ الأسرى المشبع بالتشجيع والتقبل والأمان والمدح ، وبقدر كبير من الحرية ، فى اتخاذ القرارات واكتشاف البيئة ، والاستقلال يساعد على نمو الإبداع لدى الأبناء ، فى حين أن معاملة الآباء والأمهات التى تتسم بالإكراه والرفض وعدم الاتساق تعرقل نمو هذا الإبداع .

وتبين كثير من الدراسات أن الاتجاهات الأسرية المشتقة من اتجاهات بعض فئات المجتمع والتى تؤكد على أدوار محددة بشكل صارم لكل جنس ، فننظر إلى المرأة كزوجة وأم ونعتبرها أقل من الرجل فى القدرات الجسمية والعقلية ، تؤثر تأثيراً سلبياً على إبداع كلا الجنسين ، ولكنها تسىء بشكل خاص للإناث الموهوبات ، ذلك أن هذه الاتجاهات تبدأ بالانتقال إلى الأطفال منذ الولادة وبشكل لا شعورى فتصبح جزءاً من شخصياتهم وقناعاتهم ، فمنذ الولادة يبدأ التعامل بشكل مختلف

مع كل من البنت والولد ، بحيث يعيش كل منهما خبرات حياتية مختلفة ، تؤدى إلى جعل استجابات كل منهما فى المواقف نفسها مغايرة تبعاً لجنسه .

فمنذ الطفولة المبكرة تظهر الأمهات قسوة على البنت ، عندما تكون كثيرة الحركة والضوضاء ومتمتعة بالحيوية واليقظة وحب الفضول ، ويبذلن جهودهن لتعديل سلوكها وإجبارها على التصرف بالشكل المتوقع لجنسها ، أى بشكل هادئ ومطيع ومستكين ، فى حين تحاول الأسرة استثارة نشاط الولد وعدوانيته ، وتقبل عناده واستقلاليته ، على أنه أمر طبيعى ، وتدعى البنت منذ السنوات الأولى من عمرها للمساعدة فى أعمال المنزل الروتينية ، فى حين يفسح للولد المجال للانطلاق واللعب خارج المنزل ، فى عالم رحب ملىء بالخبرات المتنوعة ، التى تثير الخيال ، وتكسب الكثير من المهارات ، هذا فضلاً عن أننا نقدم لعباً مختلفة لكل من الجنسين ، الدمية وأدوات المطبخ وما شابه ذلك للبنت، والأسلحة ووسائل النقل والبناء وغيرها للولد، وقد بينت عدة دراسات أن التمييز بين الجنسين يعتبر من المعوقات التى تقف حجر عثرة فى طريق تنمية الفتيات لقدراتهن الكامنة ، ويتفاقم الأمر عندما تصبح الفتاة نتيجة للتنشئة الاجتماعية ، مقتنعة بتدنى وضعها وبقدراتها المحدودة مقارنة بالولد ، وتتجه بالتالى للتصرف ضمن القوالب والتوقعات الاجتماعية التقليدية ، مما يعرقل انطلاق قدراتها الإبداعية وفى هذا إهدار كبير للمواهب والقدرات الإبداعية فى المجتمع .

من الضرورى أن يعمل الوالدان على توفير بيئة مادية غنية ومثيرة ، تلبى حاجات الأبناء واهتماماتهم وميولهم ، وتساعد على تنمية مواهبهم .وأن توفر المناخ النفسى المتقبل والمتفتح الذى تسوده مشاعر الحب والأمان والاطمئنان ، ويحترم الخصائص الفردية للأبناء من الجنسين ، ويمنحهم الاستقلالية وحرية الحركة ، ويشجعهم على الاعتماد على النفس ، وتحمل المسئولية فى أمورهم الشخصية ، وعلى أخذ المبادرة ويفسح لهم المجال للتعبير الحر ، عن آرائهم وأفكارهم ومشاعرهم ويلبى حب الاستطلاع لديهم ، ويدفعهم للبحث والاستكشاف الذاتى ، ويعزز نجاحاتهم مما يساعد على تنمية قدراتهم النقدية والتحليلية والإبداعية ، وهذا يعنى توفير مناخ يخلو من الحماية الزائدة والسيطرة والإكراه والضغط والنقد الشديد والطاعة العمياء ، كما يخلو من الضغط من أجل المنافسة الشديدة بين الأخوة والزملاء ، ويوقف اللجوء إلى العقاب البدنى ، الذى يشعر الأبناء بالخوف والمهانة والمذلة وغير ذلك من معوقات تؤدى إلى شعور الأبناء بالإحباط وتعرقل ظهور قدراتهم الإبداعية .

كذلك من الضرورى أن يهتم الوالدان بالإجابة عن أسئلة الأبناء الكثيرة ، التى تبدأ مبكرة فى حياتهم ، وذلك بأسلوب علمى موضوعى مبسط يتناسب مع درجة نموهم ، لأن ذلك يشجعهم على الاستمرار فى طرح الأسئلة ، ويساعد على توسيع معارفهم ومداركهم ، وكذلك استثارتهم ذهنياً بطرح أسئلة مفتوحة مثيرة لهم ، على شكل ألغاز ومشكلات مفترضة (مثل: ماذا يحدث لو.... ؟) تستدعى منهم التفكير ، وتطلق العنان لخيالهم وتفسح المجال لإجابات وحلول متعددة وغير مألوفة .

وكذلك إفساح المجال أمامهم لممارسة الألعاب الإيهامية ، والتلقائية الحرة ، والرمزية، ولعب الأدوار ، وألعاب التركيب الحرة ، وتشكيل الصلصال والخزف وغيرها ، وإتاحة الفرص لهم للتعبير بحرية عن أحاسيسهم ومشاعرهم وأفكارهم ، سواء بالقول أو بالرسم أو بالحركة أو بالغناء والموسيقى أو التمثيل...إلخ .

ومن الضرورى تشجيع الأبناء على ممارسة الهوايات ، والقراءة والإطلاع ، وتوفير فرص اتصالهم بالآخرين ، وبالمثيرات الفكرية ، وذلك بتشجيعهم على ارتياد المكتبات العامة ، والمعارض والنوادى والجمعيات الثقافية والعلمية .

فالقدرات الإبداعية تكمن فى أعماق أبنائنا ، وما علينا سوى إتاحة الفرصة لها للظهور والنمو ، وذلك بتوفير البيئة المناسبة ، المادية والمعنوية وإلا فإنها سوف تختفى وتضمحل ويقضى عليها .

ماذا يمكن عمله لتنمية القدرات الإبداعية لدى أبنائنا؟

لقد دلت الدراسات والبحوث على أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأسرة فى مصر وأساليب التنشئة التى تتبعها تدعو إلى المسارعة باتخاذ إجراءات مناسبة لتحسين الأوضاع المختلفة، وتأمين بيئة ومناخ مناسبين لتنمية مواهب وقدرات الأبناء الإبداعية، يحبث يصبحون قادرين على التفكير والإبداع منذ طفولتهم خاصة وأننا فى حاجة ماسة إلى طاقاتهم وإختراعاتهم ومبتكراتهم لنتمكن من مواكبة التطور العالمى ويتحقق ذلك كما يلى :

١- إعداد الدراسات المتعمقة للتعرف على كافة الظروف الأسرية .

٢- العمل على تحسين المستوى الاقتصادى والاجتماعى والثقافى للأسرة .

٣- توضيح أهمية الإبداع للأفراد والمجتمع وخصائص شخصيات المبدعين وحاجاتهم .

٤- ضرورة توفير بيئة مادية متنوعة غنية ومثيرة تلبى حاجات الأبناء واهتماماتهم .

٥- ضرورة توفير مناخ نفسى منفتح وديمقراطى تسوده مشاعر الحب والأمان .

٦- الاهتمام بالإجابة على أسئلة الأبناء الكثيرة بأسلوب علمى موضوعى مبسط .

٧- العمل على استثارة خيال الأبناء الذى يظهر فى مرحلة مبكرة جداً من حياتهم لارتباطه بالقدرات الخلاقة والمرونة والأصالة وغيرها .

٨- تشجيع الأبناء على ممارسة الهوايات والقراءة والاطلاع وتوفير فرص اتصالهم بالآخرين وبالمثيرات الفكرية .

٩- استغلال وسائل الإعلام الجماهيرية من إذاعة وتليفزيون وصحافة لتشجيع الإبداع، نظراً لتأثيرها البالغ على الاتجاهات والممارسات وقدرتها على الوصول إلى قطاعات واسعة ، مع تقديم نماذج من حياة المبدعين من الجنسين وتقديم برامج تستثير التفكير الإبداعى والخيال وتدريب على حل المشكلات .

١٠- توفير المكتبات والأندية والجمعيات العلمية والثقافية للجنسين ولمختلف الأعمار وفى مختلف المناطق والبيئات الاجتماعية .

● ● ●

الفصل الرابع

دراسة تحليلية للمجتمع المصرى

دراسة تحليلية للمجتمع المصرى ومدى تأثره بالتحديات العالمية والاساليب العلمية لمواجهتها . وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية :

(١) كيف كان التطور التاريخى للمجتمع المصرى ؟
(٢) ما هى أهم خصائص المجتمع المصرى ؟
(٣) كيف يمكن وضع أهداف لتحقيق التنمية فى مجتمعنا ؟
(٤) كيف يمكن للاقتصاد المصرى أن يتماشى مع العولمة ؟
(٥) ما أثر النظام العالمى الجديد على المجتمع المصرى ؟
(٦) كيف يؤثر التغيير الاجتماعى على التغيير الاقتصادى فى المجتمع ؟
(٧) كيف يؤثر النظام العالمى الجديد على التنمية فى مصر ؟
(٨) ما هو تأثير الاستثمار الأجنبى المباشر والشركات المتعددة الجنسيات على المجتمع المصرى؟
(٩) كيف يمكن التعامل مع السوق الجديدة ؟
(١٠) ما هى القيم الجديدة للأداء الفعال لمتطلبات العمل فى عصرنا الحالى ؟
(١١) ما أثر التقدم العلمى السريع على العالم والمجتمع المصرى ؟
(١٢) ما هى الاعتبارات التى ينبغى مراعاتها لتحقيق التقدم فى مصر ؟
(١٣) ما هى المطالب الأساسية لحقوق الانسان فى عالمنا المعاصر ؟
(١٤) ما هو دور المواطن المصرى لإنجاح السياسات الجديدة فى الاصلاح الاقتصادى ؟
(١٥) ما هو دور الإعلام فى النوعية الثقافية فى ظل العولمة ؟
(١٦) لماذا يتحتم تنمية المرأة لكى نحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؟
(١٧) ما هو وضع المرأة فى الحياة العامة فى مصر ؟
(١٨) ما هى نظرة المجتمع المصرى للمرأة ؟
(١٩) ما هى أهم الأسس التى وضعتها الحكومة لتحدد استراتيجية تطوير التعليم فى مصر؟
(٢٠) ما دور الديموقراطية فى ثقافة المجتمع ؟
(٢١) ما هى أهم الانجازات التى حققتها مصر حتى الآن ؟
(٢٢) ماذا تقول الدراسات عن قضايا الفقر والجهل والمرض ؟
(٢٣) ماذا يمكن أن نفعله لتنمية المرأة فى مصر ؟
(٢٤) هل نحن فى حاجة إلى استراتيجية جديدة لصناعة المستقبل فى مصر؟
(٢٥) لماذا ينبغى الاعتماد على العلم فى تحسين نوعية الحياة ؟
(٢٦) ما هى أهداف برنامج العمل الوطنى لمواجهة تحديات العصر ؟
(٢٧) ما هى الملامح الرئيسية لبرنامج العمل الوطنى فى مصر ؟
(٢٨) ما الذى فعلته مصر للحاق بالثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة ؟
(٢٩) إلى أى مدى يمكن أن تتحقق النهضة التكنولوجية فى مصر ؟
(٣٠) كيف يمكن لمصر أن تحقق النمو الاقتصادى الذى تنشده ؟
(٣١) كيف يمكن لمصر أن تحقق النمو الاجتماعى الذى تنشده ؟

وفيما يلى نحاول الإجابة على هذه التساؤلات .

كيف كان التطور التاريخى للمجتمع المصري؟

لقد أدرك المجتمع الإنسانى البدائى المكون من الذكور والإناث، أن الأنثى هى أصل الحياة بسبب قدرتها على ولادة الحياة الجديدة، فاعتبروها أكثر قدرة من الذكر وبالتالى أعلى قيمة وسادت الفكرة فى تلك العقود بأن الإله أنثى وأنها إله الإخصاب والخضرة والوفرة والخير وكل شىء مميز .

وكان الإنسان البدائي ينتقل من مكان إلى مكان ليصيد طعامه ـ كما كان الرجال والنساء يعيشون معا ويتزاوجون وحينما يولد الأطفال يصبحون أفرادا فى القبيلة بصرف النظر عن آبائهم أو أمهاتهم وكانت المرأة تتزوج عددامن الرجال والرجل يتزوج عددا من النساء، ولم يكن من السهل معرفة الأب لكن الأم كانت معروفة لأنها هى التى تلد الأطفال، وعلى ذلك كانت تنسب الاطفال إلى امهاتهم . وبذلك كانت الأم هى عصب العائلة وتقوم بأكثر أعباء الحياة ولها مرتبة أعلى من الرجل وتحترمها القبيلة احتراما كبيرا .

كانت للمرأة المصرية القديمة حظ كبير من الثقافة وكانت تمارس الرياضة والسباحة والأعمال الصعبة كالرجل سواء بسواء، كما كان لها نصيب كبير فى تولى العرش وإذا مات الملك عن ذرية أكبرها بنت أصبح العرش من نصيبها .

وكذلك كانت المرأة المصرية القديمة تعرف قيمة نفسها كإنسانة لها عقل وذكاء ونظر إليها المجتمع نظرة متساوية مع الرجل، فساهمت فى الحضارة الفرعونية، وشاركت فى أول حضارة إنسانية ظهرت على وجه الأرض، وحاربت فى أول حرب لتحرير البلاد من المستعمرين، واشتركت فى تأسيس أول امبراطورية عرفها التاريخ القديم قبل ظهور الأديان بألاف السنين .

كانت المرأة المصرية تختلط بالرجال وتشاركهم العمل والانتاج والحرب والتجارة والعلوم والفنون والسهرات والشراب وكل شىء ـ وكانت أيضا سيدة البيت لها مكانتها العالية داخل البيت وخارجه . والذى يدرس شخصية الملكة حتشبسوت يدرك قوة المرأة النابعة من شخصيتها وذكائها وقدرتها على القيادة والحكم، ولهذا ظهرت تماثيلها على شكل أبى الهول لها رأس إنسان وجسد أسد رمزا للعقل والقوة معا . وكان عصر حتشبسوت يتميز بالازدهار والتعمير وأثبتت كفاءتها كحاكمة وملكة أكثر من ملوك كثيرين . لكنها بعد أن ماتت خلفها تحتمس الثالث وأمر بتدمير تماثيلها وتشويه رسومها ونقوشها ويمثل تحتمس هنا بوضوح انتقام الرجل من المرأة بسبب تفوقها وذكائها وقوتها ومنذ ذلك التاريخ انقلب ميزان القوى فى صالح الرجل .

وقد خلق الله المرأة وفيها جهاز متفوق تكنولوجيا وهو الرحم الذى يحمل الجنين ويغذيه ويسمح له بالنمو الطبيعى ويحميه من المؤثرات الخارجية وعندما يكتمل الجنين فإن التكنولوجيا الإلهية تحول هذا الرحم إلى آلة طاردة للجنين بقواعد منتظمة يمر فيها حتى يخرج من بطن أمه.

تطورت حياة الإنسان بعـد ذلك واتجهت للزراعة وتربية الماشية والأغنام، ولم يكن يملك إلا البيت والملابس وأدوات الطعام وقوارب الصيد . ولم يكن ينتج إلا طعام ويقوم ببعض الأعمال البدائية والنسيج ثم تسببت زراعة الأرض فى زيادة انتاجه عن حاجته فتجمعت لديه بعض الثروة وأصبح مالكا الأرض واحتاج إلى أشخاص آخرين ليعاونوه فى الزراعة وتربية الماشية وبدأ الإنسان الأول يغزو القبائل الأخرى ويخطف منها بعض الأسرى يسوقهم إلى أرضه وبيته ليكونوا خدما وعبيدا .

ولم يستطع المالك البدائي أن يورث أبناءه أرضه لأنهم كانوا ينسبون إلى أمهاتهم، وحينما زاد الانتاج وزادت الثروة وزادت معها الملكية الخاصة فرض الرجل سيطرته أكثر على البيت وانتزع من الأم حقها في نسب الأولاد إليها ونسبهم إليه ليورثهم أرضه وأملاكه. وتسلط الرجل على المرأة منذ ذلك الحين وأصبحت تقوم المرأة على خدمته وأداة لانجاب الأطفال وأعطى لنفسه حق قتلها إذا عارضته فى شيء .

وبدأ النظام الأبوى للأسرة منذ ذلك الحين ، وفرض الرجل على المرأة أن تكون له وحده حتى لا يختلط أولاده بأولاد غيره وأعطى لنفسه حق تعدد الزوجات وبذلك ظهرت القيم الأخلاقية التى تحكم على المرأة العفة والوحدانية فى الزواج وأعطى الرجل حرية الاتصال بمن يشاء من النساء وتعددالزوجات.

من هذا التاريخ يمكن أن نستخلص أصالة الأمومة عند المرأة وأنها عرفت أمومتها الجسدية والنفسية منذ أول الحياة الإنسانية، وأن هذه الأمومة كانت عنيفة بيولوجيا وكانت سامية نفسيا بسبب قدرتها على إعطاء الحب لأطفالها، وأن الرجل لم يكتشف أبوته النفسية إلا حديثا وأن الذى جعله يكون الأسرة أو ينسب إليه الأطفال لم يكن الحب الأبوى وإنما كان هو العامل الاقتصادى وامتلاكه الأرض ورغبته فى توريث الأرض لأطفاله .

والملاحظ أنه قد مرت على المجتمع المصرى القديم عصور من الاستقرار تمكن فيها المصريون توطيد أركان نظمهم وتعميق جذور تقاليدهم وعناصر ثقافتهم ومنذ عام ٥٢٥ ق.م، وحتى عام ١٩٥٣ م (٢٤٧٨ عاما) كان حكام مصر حكاما أجانب وكان جزء من العالم الغربى لفترة حوالى ٩٧٢ عاما (٣٣٢ ق . م-٦٤٠ م) وعلى ذلك نلاحظ أن مصادر ثقافة المجتمع المصرى المعاصر متعددة : المصدر المصرى القديم- المصدر اليونانى الرومانى- المصدر المسيحى- المصدر الإسلامى- المصدر العثمانى (محمد على مرورا بنابليون ثم الانجليز) - المصدر العربى المعاصر.

وعلى الرغم من قهر الحكام الأجانب ظلت مصر بمجتمعها على الخريطة فلم تندثر بل بقيت قديمة وجديدة فى آن واحد تأخذ وتعطى وما أخذته أو تأخذه لم يمس الأصل.

وفى ضوء ما سبق نلاحظ أن المواطن المصرى المعاصر هو نتاج ثقافات متعددة مرت عليه عبر القرون الماضية وبخاصة ما نبت منها فى تربة الوطن فى عهود الاستقرار وتبلور وأصبح جزءاً من كيانه ووجدانه .

وأهم الحروب التى مرت عليه فى العقود الأخيرة كانت أعوام ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣ وهى حروب فرضت على الشعب المصرى فرضا انتهت بأن زالت عن كاهله كل أعباء الاستعمار ونال عزته وكرامته وإرادته .

كان المجتمع المصرى مجتمعا زراعيا، وكانت تتم فيه كل وظائف المجتمع الاساسية داخل الاسرة، فكانت الاسرة تقوم بوظيفة بيولوجية (التناسل) لاستمرار المجتمع ، ووظيفة اقتصادية لاحتياجات الحياة والحصول على الانتاج الذى يوزع على أفراد ذلك المجتمع ، ووظيفة سياسية لتحقق نظام داخلى وخارجى لمواجهة الصراعات، ووظيفة تعليمية لتعليم وتدريب الأبناء ليصبحوا أعضاء يشاركون فى أعمال المجتمع المختلفة، ووظيفة دينية كوسيلة لحل الأزمات العاطفية والاحتفاظ بالإحساس بمعنى الحياة وكان لابد أن يحدث الانسجام بين أهداف الفرد وأهداف المجتمع.

كانت الأسرة وحدة سياسية بذاتها وكانت قوة الفرد تعتمد على قوة أسرته .

وكان وضع المرأة متساوى مع وضع الرجل إلى أن أصبح الرجل هو مالك الأرض وصاحب الحق فى الانتاج وترك للمرأة حق الاستهلاك وهكذا أصبح الرجل هو الذى يعول والمرأة هى التى تخدم .

وعندما تطور المجتمع وعرف الصناعة وتطورت الحياة وحدثت المدنية انعكس كل ذلك على الاسرة وتسببت المدنية فى الفصل بين العلاقات التى كانت قائمة داخل الأسرة، وهذا الفصل أباح نوعا من الاستقلال وانعزال كل قطاع عن الآخر، ولم يعد من الممكن إلا لقلة قليلة من الناس ان تحتفظ بنظرتها الشاملة لمختلف القطاعات وان تلمس تأثير أحدها على الآخر .

وقد وقع هذا الفصل بشكل واضح حين انتقلت اعمال الانتاج خارج البيت والاسرة وانتقلت معها علاقات العمل أو العلاقات المهنية ولم يكن هذا الفصل عضويا فحسب لان العلاقات داخل الاسرة تختلف كثيرا عن العلاقات فى المجتمع الكبير- إن العلاقات الأسرية فى أساسها علاقات شخصية وعاطفية أما العلاقات فى مختلف قطاعات والمجتمع فهى فى أساسهاعلاقات نفعية .

إن التقسيم الاقتصادى للعمل فى المجتمع المتمدين الحديث يرتكز على الفصل بين وحدات الانتاج ووحدات الاستهلاك، كما توجد تخصصات وقطاعات مختلفة مثل الاقتصاد والسياسة والثقافة والتعليم والشئون الاجتماعية والدينية والسياحية ... الخ .

ما هى أهم خصائص المجتمع المصرى ؟

المجتمع المصرى مجتمع ذكورى ويتجه مثل هذا المجتمع بحكم القيم التقليدية التى سادته لعصور طويلة والتى لم يزل لها تأثير غالب فى تحديد سلوك أغلب أفراده إلى تركيز سلطة إصدار القرارات فى كل تنظيماته فى يد الرئيس « الأب » سواء فى ذلك أن يكون الرئيس هو رب الأسرة أو مدير العمل أو رئيس المصلحة أو الحكومة أو الدولة أو هو رئيس هيئة من الهيئات الأهلية أو غير الأهلية .

ويتصرف الرئيس « الأب » فى كل الحالات من منطلق أنه هو الأكثر دراية ومعرفة والأكثر قدرة على تقدير الصالح العام فى تنظيمه وأنه الأكثر استطاعة للتمييز بين الصحيح وغير الصحيح وبين الخطأ والصواب فى كل الأمور .

ومع أن الرئيس « الأب » قد يستشير من معه ويطلب منهم الرأى فيما يطرح من مسائل تتطلب قراره، فإنه يبقى فى النهاية وحده هو صاحب الحق فى إصدار القرارات الواجبة التنفيذ من الجميع .

ومن الملاحظ أن القيم الديموقراطية والسلوك الديموقراطى داخل الأسرة المصرية محدود حيث لا تتوفر بدرجة كافية إمكانات التعبير عن الآراء المختلفة ويصعب بصفة خاصة طرح مواقف لما استقر عليه العرف ومخالفة جذرية لما هو سائد من معتقدات .

من خصائص المجتمع المصرى أنه تسوده القيم والثقافة التقليدية وفى نفس الوقت فإنه يموج بتيارات واتجاهات قيمية جديدة تعارض الاتجاهات السائدة وتطرح رؤى مستقبلية للعلاقات الاجتماعية على اساس الديموقراطية والمساواة وتنشد إقامة مجتمع يتساوى فيه حقوق الذكور والإناث، ويتوفر فيه حق التنظيم المستقل وحق الاختلاف والصراع وحق المشاركة فى إصدار القرارات على أسس من المساواة وتتمتع فيه جميع فئات المجتمع بكافة حقوق الإنسان الأساسية التى يضمها الإعلان العالمى لحقوق الإنسان دون تمييز على أساس من الجنس أو اللغة أو الدين أو اللون. إن بلوغ هذه الغايات يبقى موضع صراع مع الجديد من المحتمل ان يطول حيث يبقى للقيم التقليدية رسوخها بالرغم من تناقض بعض عناصرها .

من خصائص المجتمع المصرى أنه شديد الاهتمام بالدين منذ فجر التاريخ وهو مستمر فى تدينه إلى الوقت الحالى بدرجة كبيرةوتؤكد هذه الظاهرة ما نجده فى المجتمع المصرى من معابد وكنائس ومساجد (أكثر من ١٠٠٠ مسجد بالقاهرة وحدها) .

المجتمع المصرى أصيل وله تاريخ وحضارة تمتد جذوره إلى ٧٠٠٠ سنة، وهو فى الأصل مجتمع زراعى ثم تطورت فيه الصناعة بدرجة كبيرة، وهو الآن يسابق الزمن فى جميع المجالات ليواكب روح العصر ويحقق نجاحات كبيرة ويقوم بمشروعات عملاقة وتعمير الصحراء .

كما أن إرسال سيدنا يوسف لفرعون مصر ، قرار تاريخى بأن لذلك المجتمع نظام ننفرد به نحن دون المجتمعات الأخرى .

ومن خصائص المجتمع المصرى أن به حكومة قوية وقيادة رشيدة تعمل بالتخطيط العلمى فى كل عمل تبدأ به، وقد نجح فى الإصلاح الاقتصادى بدرجة كبيرة شهدت له المؤسسات الاقتصادية العالمية منها (صندوق النقد الدولى والبنك الدولى) .

ومن عيوب المجتمع المصرى أنه لازال يعانى من مشكلات الأمية والفقر والمرض رغم المجهودات الهائلة التى تبذلها كل من وزارتى الصحة والتربية والتعليم كما أنه فى حاجة إلى إعادة النظر فى كل القيم والمعتقدات والعادات والتقاليد لتدعيم الايجابيات والتخلص من السلبيات .

وعموما يسعى المجتمع اللابقاء على القيم السائدة دون تغيير دفاعا عن مصالحة وتستند فى ذلك إلى ما هو راسخ من قيم ومعتقدات لا يسهل التخلى عنها رغم كل الجهود التنويريةوالتطويرية التى تناضل من أجل التغيير .

ويتصف بعض أفراد المجتمع المصرى بالفهم الخاطيء لأهمية المرأة فى المجتمع ودورها فى إصدار القرارات الأسرية، والمشاركة فى إصدار القرارات العامة بما فيها المشاركة فى اقتراح السياسات وفى قيادة النشاط السياسى والاجتماعى والاقتصادى ... .

ولقد لوحظ أن مساهمة المرأة فى دخل الأسرة يعطيها أحيانا حق المشاركة فى عملية اتخاذ القرارات، كما لوحظ أيضا أن دور المرأة فى اتخاذالقرار يزداد بازدياد السن والتجربة . كما يتأثر بمستوى التعليم وان دور المرأة فى الحضر يختلف عن دورها فى الريف ، كما أن مشاركة المرأة فى اتخاذ القرارات يختلف تبعا لنوعية القرارات ومجالاتها. فبينما يميل الرجل إلى الانفراد بالقرارات الخاصة بالاموال والعقارات والبيع والشراء والتأجير وما إليها فإنه يسمح للمرأة بالقرارات الخاصة بزواج الأبناء وبخاصة الإناث منهم .

وعلى الرغم من المساواة القانونية بين الرجل والمرأة فى الحقوق السياسية، فإن المشاركة الحقيقية للمرأة فى العمل السياسى لم تزل محدودة. وتهتم الجمعيات الأهلية المصرية حاليا وخاصة تلك التى تعمل فى مجال النشاط النسائى بالتوعية بأهمية المشاركة السياسية للمرأة لتنمية المجتمع ولحل القضايا الخاصة بالمرأة . إلا أن تحقيق نقلة حقيقية فى المشاركة السياسية للإناث يبقى معتمدا على مدى التطور الديموقراطى فى المجتمع وعلى مدى النجاح فى تطوير الثقافة .

ويمكن القول أن المجتمع المصرى مزيج من التناقضات والصراعات بين القديم والجديد وبين الشرق والغرب وبين الريف والحضر وبين الرأسمالية والاشتراكية وتختفى هذه التناقضات أو تطفو على السطح أحيانا لكنها موجودة ومتغلغلة فى أعماقنا والمرأة أكثر عرضة للوقوع فريسة المتناقضات الاجتماعية بسبب الضغوط عليها ووضعها المتدنى فى المجتمع .

ومن عيوب المجتمع المصرى أن غالبيته لا تهتم بالعلم والبحث العلمى بالدرجة المطلوبة وحتى إذا اهتم المجتمع بالعلم فإنه لن يقوم بدوره بكفاءة إلا إذا تحول هذا العلم إلى مكون عضوى من ثقافة المجتمع بشرط توظيف هذا العلم فى المجتمع وان يدخل ضمن ثقافته وفى كل مؤسساته . بمعنى أن العلم كثقافة للمجتمع يستلزم اندماج وتفاعل مناهجه مع المكونات الأخرى لثقافة المجتمع مع توافر المناخ المجتمعى الملائم إن مجتمعنا المصرى لازال يعانى من الأشكال القديمة لثلاثية التخلف :ـ الفقرـ الجهلـ والمرض ولا حل لذلك إلا بثلاثية التقدم :ـ المعرفة والعلم والتكنولوجيا والديمقراطية .

ان المجتمع فى حاجة إلى إجادة لغة العلم بالإضافة إلى ممارسة التفكير العلمى الذى يرى البعض انه ليس انجازا أو حالة من حالات التقدم البشرى بل هوالتقدم البشرى نفسه .

كيف يمكن وضع أهداف تحقق تنمية مجتمعنا ؟

فى عالم شديد التغير والتداخل والتشابك يصعب تحديد أهداف لتنمية المجتمع . خصوصا وأن مصر مليئة بالأفكار المتضاربة والمتناقضة كما أوضحنا. ولكن كل ما نستطيع عمله هو تحديد مؤشرات لمسار التنمية وتحولاتها، ونضع أهدافاً بعيدة المدى بتضمنها خطط وبرامج مقترنة بالسياسات والوسائل اللازمة لخلق وتهيئة الاوضاع والشروط المناسبة لتحقيق هذه الأهداف .

إن إدراك المتغيرات المتوقعة مستقبلا بالاضافة إلى الواقع الحالى واستيعاب ما يجرى على الصعيد العالمى بجانب إدراكنا لتراثنا أمر ضرورى عند تحديد الأهداف العامة لتنمية المجتمع وترجمتها إلى خطة قومية تشترك فى تنفيذها التنظيمات المجتمعية المختلفة .

وقد رأينا فيما سبق كيف أن المتغيرات التى يمر بها العالم اليوم بلغت حدا غير مسبوق فى التاريخ فى حجمها ومداها وتداعياتها وهى أشد وأقوى من المتغيرات التى مر بها العالم عند التحول من المجتمع الزراعى إلى المجتمع الصناعى فى بداية الثورة الصناعية .

ان مجتمع القرن الحادى والعشرين هو مجتمع المعلومات وهى محوره الرئيسى وخامته الأساسية لأن المعارف تحتل فيه الواقع الذى كانت تحتله الآلة فى المجتمع الصناعى .

وهو مجتمع خدمات لتضخم حجم انتاج الخدمات فيه بالنسبة للانشطة الانتاجية الأخرى، ولأن للخدمات فى جوهرها عملية انتاج معلومات وهو ايضا مجتمع التكنولوجيا المتقدمة High Technology باعتبار التكنولوجيا هى التطبيق العملى للمعلومات والمعارف بهدف توسيع

وتضخيم قدرات الإنسان ، فقد أصبحت التنمية الحقيقية للإنسان هى تنمية قدرة المعرفة وقدرة الابتكار وقدرة الاكتشاف . والتنمية التى ينبغى أن نسعى إليها تتمثل فى تنمية متوازنة متكاملة فى إطار اجتماعى شامل. التكنولوجيا فى مجتمع القرن الحادى والعشرين تقوم بتضخيم القدرات العقلية للبشر . كذلك فإن التكنولوجيا المتطورة هى التى تقودنا إلى استنباط أشكال جديدة من الطاقة المتجددة .

وفى ضوء ما سبق نقدم بعض الاعتبارات التى ينبى ان تشملها الأهداف التى تحقق تنمية مجتمعنا .

وفى ضوء ما سبق نقدم بعض الاعتبارات التى ينبغى أن تشملها الأهداف التى تحقق تنمية مجتمعنا ومن أهمها :-

١- إعداد الأفراد ثقافياً وتكنولوجياً وسياسياً لمواجهة احتياجات وتحديات التنمية والعولمة فى القرن الحادى والعشرين .

٢- توجيه التنمية البشرية بالثقافة والتعليم نحو موارد المجتمع فى المستقبل وليس احتياجات المجتمع فى الحاضر.

٣- وضع برنامج التعليم المستمر والتعليم خارج المدرسة وتعليم كيفية الدخول فى الشبكة العالمية للمعلومات والاتصالات التى لا غنى عنها فى عالم اليوم .

٤- إعداد برنامج تنمية القدرات المحلية ، وهذا يعنى إعطاء كل فرد القدرة على اتخاذ قراره بنفسه وعليه أن يختار بنفسه ، وأن يستغل لحسابه الخاص الموارد الطبيعية التى تحيط به .

٥- الارتقاء بنوعية الحياة فى المناطق الريفية بحيث تصل إلى مستوى يوقف أو يقلل من معدلات الهجرة من الريف إلى المدن أو الهجرة من المدن إلى الدول الأجنبية .

٦- توعية الجتمع بأهمية التكنولوجيا وتشجيع الابتكار والإبداع فى كل المجالات وفى كل الأعمار وتشجيع كل فرد على تحقيق ذاته إلى أقصى حد ممكن .

٧- وضع برنامج لإنشاء قاعدة بيانات ومعلومات للواقع الثقافى والاجتماعى والاقتصادى على المستوىالقومى.

٨- أن تشمل التنمية البشرية برنامج اكتشاف المواهب والقدرات العقلية الفائقة ، وتنميتها إلى أبعد مدى .

كيف يمكن للاقتصاد المصرى أن يتماشى مع العولمة ؟

من الواضح ان ظاهرة العولمة تؤثر على جميع اقتصاديات العالم لدرجة كبيرة مما يحتم مناقشةتأثيراتها وآليات التفاعل معها بصورة ايجابية. وفى مقدمة مظاهر العولمة التى يجب دراستها ومناقشتها ظاهرة تدويل الاقتصاد، بمعنى زيادة الأهمية النسبية لدور العلاقات الاقتصادية الدولية فى النشاط الاقتصادى على الصعيد المحلى. وتعتمد هذه الظاهرة على مجموعة من الآليات تمثل اتفاقيات الجات ونمو الشركات المتعددة الجنسيات وزيادة حركة الاستثمارات الأجنبية والتكتلات الاقتصادية، والطفرة الهائلة فى مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات. ومن الواضح أن التعامل مع العولمة ليس خيارا لاى دولة وإنما هو واقع مفروض يجب المشاركة فيه بشكل ايجابى القدرة فى التأثير والمشاركة فى قيادة وإدارة النظام الاقتصادى العالمى وتنظيم المكاسب المحققة إلى جانب القدرة على تحمل ومواجهة التأثيرات الخارجية على الاقتصاد الوطنى، وإلا فإن النتيجة أن تصبح الدولة تابعة ليس تبعية اقتصادية فحسب وإنما تبعية سياسية واجتماعية وثقافية مما يهدد كيانها بشكل إجمالى .

ومن الواضح أن الدول العربية ومنها مصر وهى تصنف ضمن مجموعة الدول النامية غير مؤهلة بوضعتها الحالى للتعامل الايجابى مع نظام العولمة الأمر الذى يتطلب البحث عن الأسس المناسبة لتنظيم اقتصادياتها بشكل يمكنها من استيعاب التحولات الاقتصادية الدولية ـ التكيف السريع معها، ولذا كانت ظاهرة العولمة وتأثيرها على الاقتصاد المصرى لن نستفيد منها إلا بتكتل مصر مع الدول العربية والدول الإسلامية والدول الافريقية. ومن هذا المنطلق يتحتم علينا أن ندرس الواقع الاقتصادى لكل دولة من هذه الدول من حيث حجم الموارد المتاحة لتأكيد أنها تملك من الموارد ما يجعلها قادرة على التفاعل الايجابى مع العولمة، وتقييم الأداء الاقتصادى لهذه الدول، لأن الأداء الفردى لكل دولة غير قادر وحده على تمكنيها من التعامل الايجابى مع نظام العولمة .

وخلاصة القول إننا نريد أن نؤكد على أهمية وضرورة التكامل الاقتصادى بيننا وبين الدول العربية والإسلامية كأحد المرتكزات الاساسية لاحداث التحولات المطلوبة لامكان التعامل الايجابى مع العولمة، ثم تحديد مراحل التكامل ومن ثم معرفة معوقات التكامل وسبل تلافيها وكذلك بيان ما يمكن ان يقدمه الاقتصاد العربى والإسلامى لتنظيم اقتصادنا بشكل يجعلنا فى موضع نتمكن من الاحتفاظ بشخصيتنا والتأثير الفعال فى الاقتصاد الدولى .

ومن الواضح أن القيادة السياسية فى مصر على إدراك كامل لأهمية التكتل العربى والتكتل الإسلامى والتكتل الافريقى، ولا تكتفى بذلك بل إنها تعمل على التكتل مع الدول الاوربية ومع الولايات المتحدة الأمريكية ومع فرنسا والمانيا وايطاليا .

ولقد قام الرئيس مبارك بزيارة هامة لكل من الصين وكوريا الجنوبية واليابان وغيرها كثير لعقد اتفاقيات اقتصادية مع كل منها . كل ذلك بهدف الارتقاء بمستوى الانسان المصرى وفتح مجالات عديدة له للتعليم والتدريب والمشاركة فى صناعة التقدم الدولى .

ستشهد مصر فى المرحلة القادمة مزيدا من التقدم الاقتصادى الهائل لزيادة الصادرات المصرية إلى أكبر عدد ممكن من دول العالم وعلاج العجز فى الميزان التجارى وتحفيز الاستثمارات الأجنبية، ومشاركة واسعة للشركات متعددة الجنسيات فى العديد من المجالات الحيوية لكى تحقق التدفق الملائم من الاستثمارات الأجنبية، وتساهم فى ظل التكنولوجيا المتقدمة والمعارف الفنية الحديثة - إلى تحقيق طموحات الاقتصاد المصرى فى الارتفاع بمعدلات النمو بدرجة كبيرة. كذلك لابد من التنسيق بين الدول المتقدمة فى الشمال والدول النامية فى الجنوب لمواجهة التحديات التى أفرزتها ظاهرة العولمة والتدفق السريع غير المسبوق للسلع والخدمات ورأس المال عبر الحدود .

وقد أبرزت الأزمات التى حدثت فى دول شرق آسيا ١٩٩٧م أن الدول يجب ان تسعى للحفاظ على مصداقيتها فى الأسواق العالمية وفى هذا الإطار تبرز أهمية قيام الدول بمراقبة موشراتها الاقتصادية لبنوكها المركزية وعلى أجهزتها المصرفية بهدف التأكد من التزامها بالمعايير المصرفية الدولية .

من جانب آخر ينبغى على الدول أن تعمل على تعبئة مدخراتها المحلية، وأن تسعى لزيادة صادراتها إلى الأسواق العالمية، وإلى تنمية قدراتها على جذب الاستثمار الأجنبى المباشر بما يسمح بتقليل الآثار السلبية لأى تقلبات مالية مفاجئة. ولا شك فى أن من شروط نجاح تلك الدول فى إدارة الأزمات التى تواجهها بصورة مفاجئة فى بعض الأحيان أن نتعاون معها الدول الأخرى وأن توفر لها الامكانات التى تنتج لها ان تخرج من الأزمات بأدنى خسارة ممكنة ويجب ألا تنسى أن المجتمع البشرى أصبح يعيش فى خندق واحد ولم يعد ممكنا أن تنعم مجموعة من الدول بالرخاء والاستقرار إذا كانت دول أخرى تئن من وطأة الأزمات. ويبرز فى هذا الصدد ضرورة فتح أسواق الدول الصناعية فى الشمال أمام صادرات الدول النامية فى الجنوب بلا عقبات أو حواجز فعندما لم تتمكن دول الجنوب من تصدير نسبة من منتجاتها فسوف يترتب على هذا بالضرورة عجزها عن الاستيراد من دول الشمال وبذلك يواجه النظام الجديد للتجارة الدولية أزمة يمكن ان توجه إليه ضربة خطيرة.

ولكى يمكن للاقتصاد المصرى ان يتماشى مع العولمة ينبغى ان تكون القوى البشرية فى المجتمع هى الركيزة الاساسية لهذا التقدم. فالإنسان العامل هو أهم ثروات وموارد الدول وهو العنصر الفعال للاستفادة من بقية الموارد الأخرى لتحقيق الأهداف المرجوة من خلالها .

وتحظى قضايا التنمية والتطور فى مصر وما يصاحبها من تغييرات جذرية وتحديات تتمثل فى التنافسية والتقدم التكنولوجى وثورة المعلومات والعولمة. وما يتطلب ذلك من إعداد الكوادر المتخصصة التى تتناسب مع تلك التغيرات باهتمام كبير .

- **تنمية الموارد البشرية :**

ويعتبر الإعداد والتدريب الجيد للقوى البشرية من أهم عوامل تنميتها ويتفق الجميع على أن التدريب هو أكثر الاستراتيجيات المعترف بها فى مجال تنمية الموارد البشرية وتحسين الأداء . وكما يستهدف التدريب إعداد القوى العاملة الجديدة لمواجهة متطلبات النمو فإنه يجب أن يستهدف أيضا رفع كفاءة القوى العاملة الحالية لتحقيق الاستفادة منها ويعتبر التعليم والتدريب من أهم ما يعتمد عليه فى تنمية القوى البشرية . وهو يعد الفرد لدخول سوق العمل بمستوياته المختلفة وفق مستواه الثقافى وإمكاناته وقدراته الجسمية والذهنية، ويعمل على تزويد الفرد بصفة مستمرة بالمعارف والمهارات نظريا وعمليا التى يحتاجها فى مراحل عمله المختلفة أو حين استخدامه لمعدات جديدة أو انتقاله إلى عمل آخر.

ومن الضرورى توفير امكانية تدفق مستمر للمعلومات الدقيقة لاحتياجات المهن المختلفة ومستوياتها. وظروف وأنواع البطالة ويجب ان تكون هذه المعلومات متاحة ودقيقة ومستحدثة حتى يمكن الاعتماد عليها لاعداد الخطط الخاصة بالتدريب .

كذلك من الضرورى العمل على وضع وتطبيق نظام قومى لمستويات المهارة المهنية. لأن هذه المستويات بمواصفاتها الفنية تتيح فرصة وضع البرامج التدريبية بطريقة اقتصادية. وكذلك التقييم الموضوعى لمستوى مهارة الفرد مهما كان إعداده وتدريبه وهذا الوضع هام لجميع أطراف العملية التدريبية .

ومن الضرورى وجود بنك للمعلومات على مستوى قومى تتوفير فيه البيانات اللازمة عن امكانيات ومخرجات وقدرات أجهزة التدريب المهنى ونوعياتها وتخصصاتها واحتياجات سوق العمل وهى بيانات لازمة لتخطيط التدريب ووضع سياساته على اسس من البيانات الصحيحة.

كذلك يجب محاولة الوصول إلى الاستخدام الأمثل كماً ونوعاً لامكانات التدريب المتاحة وهذا لا يتم إلا بحصر دقيق لما هو موجود وسوف يؤدى ذلك إلى توفير مراحل تدريب إضافية وتطوير اسلوب الإدارة والمحافظة على مستوى كوادر العاملين وتشجيعهم ماديا وأدبيا مع الاهتمام بكفاءة ونتائج التدريب .

ما أثر النظام العالمى الجديد على المجتمع المصرى ؟

ذكرنا فيما سبق التحديات والتغيرات العالمية الهائلة وكذلك المحلية ومن الطبيعى أن ذلك له انعاكسات إما سالبة أو موجبة على الأسرة المصرية .

لقد مضى الوقت الذى كان يمكن لأى دولة أن تقبع داخل حدودها وأن تنعم وحدها بالرخاء، وان تترك غيرها لمواجهة المجاعة أو الفقر أو الارهاب أو التخلف. وذلك لان واقع ثورة الاتصالات

قد تخطى حواجز الزمان والمكان. هذا فضلا عن ان التقدم التكنولوجى قد أتاح امكانات للأفراد ومنحهم قدرة غير مسبوقة مما يشكل احتمالات خطيرة تهدد السلام العالمى. وأبرز الملامح على ذلك ما نشاهده بالنسبة للبلدان التى تعانى الفقر والمجاعة والأوضاع الاجتماعية المتردية من بروز ظاهرة الهجرة الجماعية لمواطنيها إلى الدول الأكثر تقدما أو رخاء.

كما ان هناك احتمال أكثر خطورة ومؤداه أن الشعوب التى تشعر بأنها مهمشة أو مظلومة فى ظل واقع غير عادل ، وتعامل معاملة من الدرجة الثانية ، فإنها قد تتجه بدافع اليأس والاحباط الشديد إلى القيام بأعمال يائسة ضد الدول الأخرى. هذه التحديات والتغيرات الهائلة السابق ذكرها ساعدت على ظهور شركات متعددة الجنسيات، وانتقل جانب كبير من نشاط هذه الشركات إلى أماكن ودول أخرى ومنها مصر، أما عن مكونات الانتاج نفسها فقد أصبح انتاجا تتعاون فيه أطراف عديدة مختلفة الجنسيات .

كذلك لاحظنا ان الشركات الصناعية أو التجارية المتعارف عليها والتى كان يشكل لها مجلس إدارة ورئيس ومديرون ومنفذون، أصبحت الآن تتجة إلى ما يعرف بالشركة الاعتبارية لانها تتم وفقا لتعاقدات وتحالفات وارتباطات وقتيه أو مرحلية بين جهات متعددة يقع بعضها فى نطاق الصناعة، والبعض فى نطاق التجارة، أو فى نطاق المؤسسات الخاصة أو فى نطاق الجامعات أو المعاهد . هذه المسائل كلها جعلت هناك عالما جديدا لم يكن متصورا من قبل ـ عالما يتغير فيه نمط الحياة تماما يتسم بسرعة المتغيرات، كما فرضت نوعية جديدة من التكنولوجيا المتقدمة والتى تحتاج إلى عمالة على مستوى عال من التعليم والتدريب والقدرة على التحول من مهنة إلى أخرى واتخاذ القرار على خط الانتاج مباشرة .

• التحديات والمواجهة:

هذه التحديات والتغيرات الهائلة تتطلب انسانا جديدا بفكر جديد وبمهارات جديدة وتعليم من نوع جديد، يتمتع بمرونة فى التفكير وقدرة فائقة على التكيف فى المواقف الجديدة وقدرة فائقة على اتخاذ القرارات الحاسمة على اسس علمية سليمة .

إن هذا الأمر يتحتم مواجهة هذا التحدى والتعامل مع معطياته بأساليب جديدة وتخصصات جديدة لتمكين أبناء مصر من التعايش مع القرن الحادى والعشرين وهم مسلحون بلغة العصر الجديد ومفاهيمه وآلياته بالقدر الذى يؤهلهم للتعامل الجيد مع آليات العصر واحترام الوقت واستثماره والقدرة على التكليف السريع مع الظروف المحيطة .

إن ظهور ثورة التكنولوجيا المتقدمة فى العالم أدت إلى ظهور حضارة جديدة لها نظامها الانتاجى المتميز، ولها انعاساكاتها الصناعية، ولها آثرها الاخلاقية والاجتماعية، حيث أدت إلى تغيير جذرى فى شكل الحياة، فأصبح الانتاج يتطلب المعرفة الكثيفة والسرعة وقلة العمالة بعد ان كان يتيمز بالوفرة وكثافة العمالة. إن الاتاج فى الحضارة الجديدة فى العالم يتميز بأنه انتاج خدمات وأفكار بدلا من السلع والآلات والقدرةالكبيرة على مواجهة تغير أذواق المستهلكين .

كذلك تحتاج وسائل الانتاج فى الحضارة الجديدة إلى التسلح بنظام معلوماتى فائق السرعة يستطيع التعرف على التغير الذى يحدث فى أذواق المستهلكين ومتطلباتهم فى كل مكان من العالم ويحدث التعديل السريع فى خطوط الانتاج لملاحقة هذا التغير وانتاج سلع أو خدمات جديدة مما يحتم توفير كوادر قائمة على الانتاج تتصف بقدرات عالية من حيث القدرة على استعمال الرياضيات المعقدة والقدرة على التعامل مع الكمبيوتر والقدرة على حل المشكلات واتخاذ القرارات والقدرة الفائقة على تقييم جودة الانتاج على خط الانتاج ذاته دون انتظار لتعليمات أو رقابة .

إن التحديات والتغيرات الهائلة للحضارة الجديدة تسببت فى اندثار مهن وتخصصات قديمة وأنشأت مهن وتخصصات جديدة يحتاج فيها الانسان لمعرفة الترابط والتشابك بين فروع العلوم المختلفة، والاحساس العميق بتكامل المعرفة وترابط عناصرها وتداخل مكوناتها وأصبح الاتجاه الحديث هو العمل بشكل فريق يتألف من تخصصات مختلفة . إن الارتباط بين المعلومات التى يستقيها الانسان ومكونات الحياة نفسها هو الطريق الطبيعى والمدخل الحقيقى لاستيعاب المعرفة والتفاعل معها والتأثر بها . أما ما نعرفه الآن من جزئيات علوم منفصلة لا ترابط بينها فلا قيمة له على الإطلاق فى حياتنا المعاصرة لأن هذا يفقد الحياةحيويتها وديناميكيتها وتأثيرها القوى على الإنسان وتفاعل الانسان معها .

إن دخول التكنولوجيا المتقدمة فى حياتنا المعاصرة، قد أعطى الإنسان امكانات هائلة لم تكن موجودة من قبل فاليابان مثلا أدخلت الإنسان الآلى فى صناعة السيارات، وهذا الإنسان الآلى استطاع ان يجعل الانتاج عالى الجودة وخفض زمن الانتاج إلى الربع وتكلفة الانتاج إلى الثلث وحسم سباق صناعة السيارات فى العالم لصالح اليابان .

لكن فى مقابل هذا فإن دخول أى آلة متقدمة أو الإنسان الآلى أو سوبر كمبيوتر يؤدى إلى ازاحة أعداد متزايدة من القوى العاملة وبالتالى زيادة البطالة الرهيبة فى العالم كله .

ومن الملاحظ الآن وفى ظل تطور الحاسبات الالكترونية، إن سرعة هذه الحاسبات وقدرتها قد تقدمت بشكل مذهل بما يمكن العلماء من إجراء العمليات الحسابية الضخمة والمعقدة المكونة لهذه الظواهر فى زمن قليل جدا . لقد أصبحت هذه التكنولوجيا فائقة الصغر مدخلا هائلا إلى العلاج الطبى بحيث تستطيع ان تدخل الالات فائقة الصغر فى مجرى الدم لاصلاح أوعية أو شرايين أو لتقوم بتدمير بعض الخلايا السرطانية المريضة أو لتجرى عمليات جراحية فى أماكن لم يكن إجراء عمليات جراحية فيها متاحا .

كما أصبح من الممكن فى ظل التطورات وفى إطار اكتمال الخريطة الحديثة للإنسان ان يصل عمر الانسان فى مرحلة ما فى القرن القادم إلى ضعف العمر الحالى، وهناك احتمال كبير فى سيطرة التكنولوجيا المتقدمة على الحضارة والثقافة المصرية، مما يؤدى إلى مشاكل اجتماعية وأسرية وأخلاقية ومجتمعية كالتفكك الأسرى والانحلال الخلقى وتفشى العنف والجريمة والادمان. وليس من السهل التوفيق بين دواعى التقدم التكنولوجى وضرورات الانتماء والولاء للوطن .

إننا فى مواجهة ثورة تكنولوجية عارمة تحدث تأثيرات فى كل مجالات الحياة، لان الأعمال أصبحت تقيم على اساس قيمتها المادية ومقدار ما تحققه من ربح، ويساعد فى ذلك شبكة الاتصالات التى تستطيع ان تصل فى يسر وسهولة إلى المستهلك فى اى مكان من العالم .

إن المجتمع المصرى يشهد مع هذه الثورة التكنولوجية التى كسرت حواجز الزمان والمكان والانتقال من مدينة إلى مدينة أخرى ومن بلد إلى بلد أخر ومن قطر إلى قطر اخر، أسلوبا سائدا للحياة مما أدى إلى ظهور نمط جديد من الحياة يفتقد عوامل الاستقرار والألفة بحيث لا يتوافر الوقت اللازم للاستمتاع بروح الاسرة. بل لقد ظهرت العلاقات العابرة والاتجاه إلى الاستمتاع دون تورط فى علاقات مستديمة وأصبح هذا هو نمط الحياة السائد. إن تحدى المنافسة العالمية والاحتكارات الدولية خاصة مع زيادة الانفتاح فى العالم وتوقيع اتفاقيات الجات أصبحت عناصر المنافسة والجودة والتميز هى المحك الرئيسى فى قوانين السوق فى الحضارة الجديدة فى العالم، ومن هنا تظهر أهمية نوعية التعليم الذى يتلقاه الفرد باعتباره أحد المحددات الإنتاجية فى أى مجتمع لأنه يحدد الخبرات والقدرات التى يتسلح بها الأفراد للتنافس بين الدول ، ولذلك فليس من مصلحة الدول المتقدمة أن تدعم الصناعات فى الدول النامية حيث تعتبرها اسواقا لتصريف منتجاتها .

ويتصل بتحدى المنافسة تحد آخر يتعلق بالاحتكارات الدولية، فمصر تحتاج إلى مستثمرين ولكن طبيعة الاستثمارات الموجودة عرضة للاحتكارات الدولية الأمر الذى يضعف من ارتباطها الوطنى والجغرافى وأحيانا الأخلاقى، فضلا عن أنها تنظر إلى مصالحها الاقتصادية البحتة دون اى اعتبارات أخرى وعلى قدر حاجتها للاعتبارات يكون انتقالها فى اى وقت من بلد إلى بلد آخر يقدم لها ميزات أفضل مخلفة وراءها فراغا هائلا أو كارثة اقتصادية كما حدث فى المسكيك عام ١٩٩٥ .

التجارة الدولية فى عصرنا الحالى تتعدى الحواجز والحدود وترفض اى ضوابط سواء كانت وطنية أو اجتماعية أو أخلاقية ولا يهمها قوانين السوق . فالمنافسة على مستوى العالم تقوم على حرية الاختيار إذ لا نستطيع فى المستقبل ان تفرض حماية على المنتجات لأن جميع دول العالم تدخل سوقا واحدة فى تنافس تحكمه القدرة التى يتمتع بها اى شعب والقدرات التى يتسلح بها افراده والتى تنعكس على انتاجية المواطن .

إن تحدى الدخول فى سوق عالمية واحدة منطقها الوحيد التنافس يتحتم علينا معرفة متطلبات السوق واحتياجات المستهلكين ومهارة فائقة فى التسويق ولقد أصبح الاقتصاد الحر هو المسيطر على النشاط الاقتصادى أما المصلحة العامة فهى مسألة هامشية فى اقتصاد السوق(*) .

من الملاحظ وجود فجوة كبيرة بين التعليم فى مصر وفى الدول المتقدمة مما أدى إلى فجوة اقتصادية مماثلة وتبعتها بالضرورة فجوة اجتماعية .

إن ظاهرة البطالة بدأت تتفشى على الصعيد العالمى نتيجة دخول الكمبيوترات المتقدمة لتحل محل العقول البشرية وإحلال الإنسان الآلى محل القوى العاملة .

(*) فى أمريكا نجد أن ٤ ٪ فقط الذين يعملون فى قطاع المعرفة يملكون أكثر مما يملك ٥١ ٪ من المجتمع الأمريكى الذى يشكل قاعدة المجتمع .

ما هو الارتباط بين التغيير الاقتصادي والتغيير الاجتماعى ؟

لقد دلت الحقائق التاريخية والعلمية السابقة على ان القيم الاخلاقية والقوانين تخضع للضرورة الاقتصادية، وليس أدل على ذلك من التطورات التى حدثت فى علاقة الرجل والمرأة بعد ان تغير المجتمع من الزراعة إلى التصنيع ومن التصنيع إلى عهد التكنولوجيا والالات الحديثة - كذلك تغيرت علاقة - الرجل والمرأة فى بعض البلاد بانتقال المجتمع من الرأسمالية إلى الاشتراكية .

فى الفترات الأولى لعهد التصنيع فى الدول الغربية كان المجتمع فقيرا يعانى من انخفاض شديد فى المستوى الاقتصادى للناس وكانت ولادة الاطفال خارج الزواج تهدد المجتمع اقتصاديا . ولم تكن المرأة تعمل بل كانت عالة على الرجل ولهذا اشتدت القيود الاخلاقية على النساء وحرمت عليهن العلاقة الجنسية خارج الزواج وأدانت الاطفال غير الشرعيين .

وحينما انتعش المجتمع اقتصاديا بتطور الصناعة وزادت الثروات وارتفع المستوى الاقتصادى والثقافى للأسرة وبالتالى انخفض عدد المواليد بدرجة شديدة أصبح المجتمع يعانى من نقص فى السكان فإذا به يتغاضى عن ولادة الاطفال سواء داخل الزواج أو خارجه .

عندما بلغ المجتمع درجة عالية من التصنيع وارتفع مستوى المعيشة ولم يعد العمل يعتمد على القوة الجسمية للإنسان وعندما استدعى التطور التكنولوجى واستمرار التطور الاقتصادى زيادة فى استخدام الالات والماكينات فقدت القيمة الاخلاقية وظيفتها البيوريتانية * وأصبح من الطبيعى لمجتمع استهلاكى ألا تمجد قيمة العزوف عن متع الحياة والاستقامة والادخار وأصبح المجتمع فى حاجة إلى ان يصنع لنفسه أخلاقيات أخرى يعتمد على اشباع رغبات الانسان وحاجاته بل وخلق احتياجات جديدة فى الانسان منها زيادة الاستهلاك والاستمتاع بالحياة .

ويقول علماء النفس ان مفهوم التسامى نبع من الضرورة الاقتصادية التى سادت المجتمع الرأسمالى فى بداية عهد التصنيع، حين كان المجتمع ينتقل من الزراعة إلى الصناعة كان المجتمع محدود الامكانيات ولم تكن الصناعة تقوم على الالات وانما على الجهد الانسانى، ولم يكن يستطيع المجتمع ان يحقق هذا إلا بالقوة عن طريق القهر المادى أو الاجتماعى وكان يجعل العمل فى الصناعة ضرورة نفسية عن طريق خلق قيم اخلاقية تمجد العمل وتجعله واجباً مقدسا وليس مجرد واجباً فحسب وينتج عن ذلك ظهور مجموعة جديدة من قيم أخلاقية ترتكز على العزوف عن متع الحياة والاستقامة بشتى اشكالها • وهى ما سميت بالبيوريتانية(*) .

(*) البيوريتارنية معناها التسامى وهو اصطلاح وصفة فرويد لعملية توجيه الطاقة الجنسية فى الانسان إلى اعمال فى المجمع غير جنسية .

من المعروف فى علم الاجتماع أن التغيير الاقتصادى يحدث بأسرع من التغيير الاجتماعى أو الثقافى أو الوجدانى، فما أسهل على الأسر ذات الحالة الاقتصادية المرتفعة ان تشترى أحدث الاجهزة وتستخدم أحدث الوسائل التكنولوجية فى البيت والعمل وترتدى أحدث الملابس ولكن تظل الأعماق عاجزة عن التخلص من الأفكار المتخلفة والخرافات .

حتى فى الريف المصرى نجد ان الفلاح بمجرد ان يحصل على بعض المال فإنه يشترى الثلاجة والراديو والتليفزيون ولكن ما أصعب عليه ان يغير من عاداته وتقاليده ونظرته نحو شريكة حياته . وبالمثل ما أسهل على المجتمع أن يتحول بالقرارات الاقتصادية للتحول من الاقتصال الشمولى إلى الاقتصاد الحرّ ؛ ومع ذلك تظل الأفكار والمشاعر الوجدانية والتقاليد بدون تغيير.

كيف يؤثر النظام العالمى الجديد على التنمية فى مصر ؟

يؤثر النظام العالمى الجديد وبشكل جذرى فى تغيير أسلوب التنمية وأبعادها فى كل البلاد سواء أكانت نامية أو متقدمة ويشكل هذا التغيير فرصا للنمو الاقتصادى من ناحية ولكنه يشكل من ناحية أخرى تحديات وشكوك فى مستقبل التنمية يتحتم على الدول النامية مراعاتها .

ان مايسيطر على الاقتصاد العالمى حالياً هو مؤسسات اقتصادية ومالية دولية مثل البنك الدولى - وصندوق النقد الدولى ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية وبنوك التنمية الاقليمية المتعددة الجنسيات .... الخ

وهناك اتفاقيات دولية مثل الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة ، الجات ، والتى أسفرت عن انشاء منظمة التجارة العالمية .... مما خلق منطق وفكر عام شبه موحد متبلور فى شعارات محددة مثل ، حرية ، السوق - واليات السوق وحرية التجارة والتخصيصية ... الخ فأصبح لزاما على الدول النامية أن تغير من ظروفها وأنظمتها الاقتصادية لتتماشى مع هذه النظرية الدولية، وهو التعبير الذى أطلق عليه الاصلاح الاقتصادى وفرضت هذه المؤسسات العالمية على الدول وعلى الشعوب برامج هذا الاصلاح ذات المنظور الاقتصادى البحت، ومن أهم معالمة هو إزالة أو تقليل الدعم الحكومى للخدمات التى تساعد محدود الدخل .

أدى هذا التغيير العالمى إلى زيادة اعتماد الدول على بعضها البعض وتقرض البنوك والموسسات الدولية بلابين الدولارات للدول النامية، وتؤثر هذه القروض على شكل ونوع المشروعات والسياسات التى تتبناها حكومات هذه الدول وهذه المؤسسات تساند القطاع الخاص وبالذات. المؤسسات والشركات متعددة الجنسيات والتى تسيطر عليها الدول الكبرى ، مما ينتج عنه إضعاف وتقليص لدور الحكومات ليس فقط فى مجال الانتاج بل فى مجال الخدمات فالتجارة الحرة لا تقتصر على المنتجات الصناعية والزراعية بل ايضا تنسحب على الخدمات مثل التعليم والصحة والنشاط المصرفى.

وباختصار شديد ان برامج الاصلاح الاقتصادى التى تفرضها بنوك التنمية الدولية وصندوق النقد الدولى يؤثر على التنمية فى البلاد النامية كما يوثر على الأسرة أيضا وهناك فقرات فى اتفاقية الجات تبدو فى ظاهرها كأنها فى صالح العمال وحماية البيئة إلا انها فى الواقع وسيلة للتحكم بطريق مباشر فى تجارة بعض المواد مثل المبيدات والسلع الغذائية وبالذات المنتجة بالهندسة الوراثية . وقد أدخلت هذه الفقرات عندما شعرت الدول الغنية المالكة للتكنولوجيا بما يهدد صناعتها وقد يؤدى كل هذا إلى مسار التجارة العالمى فى اتجاه واحد من الشمال إلى الجنوب مما يضعف التجارة الداخلية ويزيد من هيمنة هذه الشركات الكبيرة على السوق العالمى بدرجة كبيرة فى القرن الحادى والعشرين عصر المعرفة والمعلومات وانفجارهما وعصر التفوق الفكرى والابتكار فإن الاقتصاد الحر والقدرة التنافسية يصبحان سلاحا للأغنياء والفقراء على حد سواد للتعامل مع متطلبات التنمية فى هذا العصر الجديد .

ما هو تأثير الاستثمار الأجنبى المباشر والشركات المتعددة الجنسيات على المجتمع المصرى ؟

تختلف آراء الاقتصاديين أيضاً حول هذا الموضوع فمنهم من يرى أن الشركات متعددة الجنسيات تجوب العالم وتستفيد من العولمة دون أى مساءلة من المجتمع الدولى، وأ ن إنتقال رأس المال بحرية فى أرجاء الكون يفيد فقط الرأسمالية العالمية والوطنية المرتبطة بها وبعض المهن مثل: (المديرين وأصحاب التخصصات النادرة) دون غيرهم من الفئات وأن التهافت على جذب الاستثمار الأجنبى بين الدول هو نوع من السباق إلى القاع . بينما يرى فريق آخر أن المنافسة من أجل الاستثمار الأجنبى يؤدى فى دول الشمال والجنوب على السواء إلى الارتقاء بمستوى التعليم وتحسين البنية الأساسية مما يرفع فى النهاية من مستوى المعيشة فى كل الدول . ويرى فريق ثالث أن الاستثمار الأجبى المباشر ينمى ويرتقى بمناطق جغرافية معنية وذلك على حساب مناطق أخرى فى العالم .

أما الرأى الأكثر شيوعاً فيتمثل فى محدودية الدور الذى تلعبه الشركات المتعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبى فى التأثير على مستوى المعيشة. ويذهب أصحاب هذا الرأى إلى تأكيد مفهومهم إلى القول بأن الاستثمار الأجنبى ما زال يمثل نسبة ضئيلة من الدخل القومى وبأنه عادة ما ينتقل بين الدول الغنية وبعضها كما أن عدد الدول النامية التى حصلت على ٨٠٪ من الاستثمار الأجنبى المباشر خلال عقدى الثمانينات والتسعينات لا تزيد على عدد أصابع اليدين .

وعموماً فإن الاستثمار الأجنبى ليس شراً وليس خيراً وأن تأثير نقل رأس المال على مستوى المعيشة يعتمد بشكل أساس على الأهداف والسياسات التى تضعها الدولة المضيفة والمتعلقة بالعرض المحلى وبطبيعة المنافسة المحلية وبالقواعد العامة التى تحكم هذا الاستثمار. ويقودنا هذا الرأى الأخير

إلى ملاحظتين جوهريتين هما :

١ـ وهى أن نفس المستوى من الاستثمار الأجنبى قد يؤدى إلى نتائج مختلفة على الاقتصاد خاصة على الأجور ومستويات البطالة وتوزيع الدخول، وذلك نتيجة اختلاف الأطر والقواعد الحاكمة فى كل دولة .

٢ـ وهى أن المنافسة الهدامة بين الدول النامية من أجل جذب رأس المال، والتى تتمثل فى حوافز مبالغ فيها وإعفاءات ضريبية غالباً ما تؤدى إلى خفض الإنفاق العام (نتيجة إنخفاض الحصيلة الضريبية) . وإنتقال عبء الضرائب إلى المواطنين والمنشآت الوطنية . ومن المفارقة أنه بينما يتطلب الاستثمار الأجنبى مستويات عالية من الموارد البشرية والبنية الأساسية الحديثة ومن الطلب المحلى فإن الدول النامية قد ستخفق فى تحقيق هذه المستويات نتيجة دخولها فى سباق الإعفاءات الضريبية وإجراءات التقشف الناجمة عن نقص الحصيلة .

كيف يمكن التعامل مع السوق الجديدة ؟

هل تقلل العولمة من إمكانات الدولة القومية فى رسم وإتباع سياسات مستقلة ؟ هذا السؤال وغيره يشغل بال أهل السياسة والاقتصاد. وبرغم أن عصر العولمة يمكن تعريفة جزئياً بالتحديات التى تواجه الدولة، إلا أن دور إدارة العولمة يبقى أساساً فى يد الدولة والحكومات من خلال الممارسات التى تتبناها والاتفاقات التى تبرمها وشبكات الأمان التى توفرها فهى التى تقرر وتحسم فى النهاية مدى الاستفادة من فرص هذا العنصر الجديد . فعلى المستوى المحلى لايمكن عزل أية دولة عن الآثار المترتبة على العولمة ومن المستحيل على سبيل المثال حماية المهن التى تندثر نتيجة التغير التكنولوجى والمنافسة العالمية والحل لا يكمن فى التمسك بها بل فى إدارة التحول بشكل يدفع العاملين ويعاونهم على التأقلم مع الأوضاع الجديدة .

وعلى المستوى الإقليمى فإن على الحكومات أن تسعى إلى تحقيق التعاون الإقليمى (السوق العربية المشتركة فى حالتنا) وذلك بضمان التدفق الحر للعمالة والمنتجات والخدمات ورأس المال وتشجيع الإندماج بين المؤسسات والشركات وبناء قواعد لضبط الأسواق المالية الإقليمية. قبل فتحها للمنافسة الخارجية والإرتقاء بتكنولوجيا البنوك وتحديث أدواتها المالية والإلتزام بشفافية المعاملات الإقتصادية وضمان تدفق المعلومات وتطبيق مواصفات عالية الجودة فى الأشراف على نظم الإدارة والمحاسبة للمنشأت الوطنية .

وعلى المستوى الدولى فإن الدول النامية بحاجة إلى إتفاق يمنع المنافسة الهدامة فى مجال خفض الضرائب بهدف جذب الاستثمار الأجنبى وعلى المؤسسات الدولية، مثل البنك الدولى وصندوق النقد التوقف عن ممارسة الضغط على الدول النامية لفتح اقتصاداتها للاستثمار الأجنبى

كشرط رئيسى للحصول على قروض دولية وفى هذا المقام لايجب إغفال الدور الحيوى الذى تقوم به منظمات المجتمع المدنى فى العالم . فلقد نجحت هذه المنظمات فى عام ١٩٩٨ فى التصدى بشكل فعال لاتفاقية الاستثمار متعدد الأطراف التى تعطى صلاحيات وامتيازات تتعدى بمقتضاها على التشريعات الوطنية والدولية .

وبشكل عام ومختصر يمكن القول بأن هناك الآن ثلاثة اتجاهات على الساحة الاقتصادية للتعامل مع مشاكل الاقتصاد الكوكبى :

الاتجاه الأول : يتبنى فكر الاقتصاد الحر ويطالب بالتخلى تماماً عن دور صندوق النقد فى توفير حزم لإنقاذ الإقتصادات المتعثرة وترك هذه المهمة كاملة للأسواق. ويدعى أصحاب هذه المدرسة بأن تدخل المؤسسات الدولية سيؤدى إلى مزيد من الأزمات نتيجة معرفة حكومات الدول مسبقاً بإمكانية الحصول على معونات مالية فى حالات التعثر .

والاتجاه الثانى : يطالب بإنشاء مؤسسات جديدة لإدارة الأسواق العالمية والاشراف على حركة إنتقال رءوس الأموال وعلى توجيه القروض ويقترح إنشاء هيئة دولية تقوم بضمان الرهن العقارى فى مجال الإسكان، ويقترح أن تسمى المؤسسة الجديدة بالهيئة الدولية لضمان الاقتراض .

أما الاتجاه الثالث : فيقترح إعادة هيكلة وإصلاح المؤسسات القائمة بهدف تحقيق الانضباط فى المعاملات المالية والاشراف على المؤسسات المالية فى الدول المختلفة ووضع قواعد محاسبة صارمة لقياس أداء البنوك والشركات وأليات جديدة لإعادة هيكلة المنشآت المتعثرة دون تصفيتها وإغلاقها ولعل أهم جزء فى هذه المقترحات هو المتعلق بضرورة تحمل المقرضين نصيباً فى حالة الخسارة والتعثر . مما سيدفع المقرضين إلى تحميل المقترض الذى لايفى بالشروط الكاملة للشفافية والقواعد المالية الجديدة بفوائد مضرفية أعلى بحيث تعبر تكلفة الاقتراض عن مخاطر احتمالات عند السداد.

ماهى القيم الجديدة للأداء الفعال لمتطلبات العمل فى عصرنا الحاضر؟

نحن فى حاجة شديدة إلى تحديث الأداء فى مصر التى تعنى بالوعى الجاد بلغة العصر حيث لم يعد الحكم على الناس والمؤسسات بالاستحسان أو الاستهجان العابر وإنما بمعايير كمية وكيفية تقيس الخطوت وتحلل العمليات وتزن الأهداف والإنجازات على أساس من الشفافية التامة وحرية تدفق المعلومات وتحسبن المهارات وتطوير الاتجاهات السلوكية بما يتفق مع المتغيرات المستجدة .

لذلك كان لابد أن ندرس عدة قضايا تمثل طبيعة التحولات الجارية بما فى ذلك البيئة الدولية وإعادة هندسة دور الدولة ودور الهيئات التنفيذية والتشريعية والمجتمع المدنى، وأهمية المهارات

السياسية، مثل إدارة الحملات الانتخابية، والاتصال السياسى، وإقتراح التشريعات، وصنع القرارات، فى إطار فهم مهام الهيئة التشريعية، وبالذات فيما يتعلق بمناقشة الميزانية، وعن القوانين، والمعونات الأجنبية والسياسية والإقتصادية، والواقع أن هذه اللقاءات المتعددة التى تعقد يومياً فى المجالات المختلفة، ومن تخصصات مختلفة، والعمل كفريق متكامل ، يعبر بصدق عن درجة نضج النظام السياسى الآن، مستوعباً كل الاتجاهات المحتملة على الساحة .

وينبغى من البداية تعظيم أداء الإدارة بإعتبارها مدخلا منهجياً لتحسين أداء السلطة التشريعية، بالتصميم على جعل تفاعل الأحزاب المختلفة، تعبر عن نفسها بحرية تامة، وأن الأفراد يتمتعون بالحس الوطنى، والرؤية السياسية، بتبادل الخبرات، واقتسام أكبر قدر من المعرفة والمهارات والاتجاهات العصرية، ولن يتم ذلك إلا بتحديد الذات، وتعريف الهوية، وصولا إلى صياغة الرسالة المستهدفة، والتى تتلخص فى تنشيط المجتمع المدنى، والتنمية البشرية، بتوسيع اختيارت الناس ويستلزم هذا تشخيص معالم البيئة الواقعية الجديدة ـ وطنياً وإقليمياً ودوليا ـ ونعنى بها ظاهرة العولمة، والتهميش، والاختراق، والعزلة، والاعتماد المتبادل، بحيث يكون المحك الرئيس فى الحوار داخل السلطة التشريعية، هو التأكيد على أهمية مهارات جمع المعلومات والترابط بينها، لتشكيل مجموعة ضغط، وصناعة السياسات، وإدارة الوقت وحق الاختلاف والتسامح. ويقبول الآخر، وفن المعارضة، والتعامل مع الحكومة، كل ذلك فى إطار الديموقراطية ، التى تكمن عبقريتها فى آلية التصحيح الذاتى، باعتبار الديموقراطية نظاماً أجتماعياً، يعكس الشروط الثقافية والحضارية والاقتصادية لشعب من الشعوب كل ذلك لتطبيق استراتيجة أو تكنولوجيا الأداء .

والأداء هنا يعنى مجموعة من العمليات والمعايير وعدداً من الخطوات والاشتراطات التى يؤدى الالتزام بها إلى تنفيذ المهمة وتحقيق الأهداف بالكفاءة العالية وبأقل التكاليف والفاعلية المرغوبة (أى الاتجاه المتكامل) ويمكن اعتبار الأداء استراتيجية الغايات المرتقبة

معنى ذلك أن العبرة ليست فقط بالأهداف والغايات وإنما بالوسيلة والأداء أيضاً .

مثلا قد تكون غاياتنا أسمى من غايات خصومنا وأهدافنا أنبل من أهدافهم ولكن قد يكون أداؤهم ووسائلهم أفضل ومن ثم يكون الفوز حليفهم وهو ما يفسر لنا سر الانتصارات التى حققوها.

ويتحسن أداء السلطة التشريعية بتزويد النواب بالخبرة القانونية والمعلوماتية والتواصل مع القيادات السياسية داخل مجلس الشعب والحركة داخل اللجان البرلمانية والاستخدام الذكى لأدوات المناقشة والطلبات العاجلة والسؤال والاستجواب وتقصى الحقائق ولجان الاستطلاع والاستماع مع الإحاطة بالمفاهيم الاقتصادية والدولية والفهم العميق لقضايا الخطة والموازنة والديون والمعونات وتكثيف الجهود للاستفادة بالمكتبة المتطورة لدى المجلس ومركز البحوث البرلمانية الذى أنشئ أخيراً وشبكة المعلومات والدراسات المقارنة فضلا عن استخدام الوسائل السمعية والبصرية والتصويت الالكترونى والتقنيات الحديثة مثل صناديق الاقتراع الزجاجية وتبسيط القيد فى الجداول وحسن تقسيم الدوائر واللجان الانتخابية .

إن الأداء الفعال هو منظومة متكاملة تتفاعل فيها ثلاثية متطلبات العمل والقدرات الفردية والمناخ التنظيمى ليرتقع الأداء سواء لمجلس الشعب أو للنظام السياسى ككل وبالتالى تختفى كل الصور السلبية التى نشاهدها أحياناً . إن تحديث السلطة التشريعية فرصة عظيمة لإجراء قفزة وشجاعة فى مسيرة تجربتنا السياسية .

ما أثر التقدم العلمى السريع فى العالم على المجتمع المصرى ؟

إن التقدم العلمى السريع المعاصر قد أحدث فجوة بين الأجيال لم تقف عند حدود فاصلة بحكم المسافة بين طرفى المعرفة ولكنها تجاوزت ذلك إلى طبيعة القيم الموروثة ذاتها .

فقد فتح عالم الانترنت آفاقاً واسعة للمعلومات والاتصالات وأصبح يحتل حيزاً ضخماً يشد أجيالاً بالكامل نحو ميادين مختلفة لم تكن مطروحة منذ عقود قليلة مضت .

إن الخيال العلمى يبدو مفتوحاً أمام تصورات بغير حدود نرى فيه أن المستقبل سوف يحمل فى طياته نموذجاً للحياة الديمقراطية عن طريق الكمبيوتر بحيث يصبح التصويت من خلال شبكة الانترنت ويصبح قياس الرأى العام فى لحظة واحدة أمراً ممكنا وبطريقة سهلة .

إن التقدم العلمى قد بدأ يؤدى إلى اختلال النسب الطبيعية فى الكون وإلى خلل فى التوازن البيولوجى على الأرض وفى البحار والفضاء الخارجى . فأصبحنا نلاحظ اختفاء كيانات وانقراض أخرى مع خلل واضح فى معطيات الأحوال الجوية ومخاوف شديدة من التغيرات المناخية بآثارها المحتملة على الإنسان والحيوان والزراعة والتربة والمياه وغيرها من عناصر الوجود .

إن مستقبل العلوم الحديثة، والتقدم الصناعى الهائل والتكنولوجيا المذهلة، سوف تؤدى بالسلب على مستقبل الفنون والآداب. وقد تؤدى إلى تغير فى كثير من الفنون المعاصرة والآداب التقليدية، مثل الشعر والرواية لأن الثورة العلمية فى هذا المجال، تشكل عداوناً على الخيال الإنسانى وسوف نجد أجيالاً جديدة قادمة، قد حرمت من حق الخيال، لأن التقدم العلمى سوف يتكفل بتقديم الإجابات المباشرة على كل التساؤلات، ويعطى التفسيرات المحددة لفضولهم. فإذا قارنا مثلا بين أجيال المذياع وأجيال التليفزيون، نجد أن الأول تمتعت بخيال خصب، سمح لهم بعشرات التصورات حول المتحدث الواحد، بينما أجيال التليفزيون والفضائيات ، يسهل عليها مشاهدة أصحابها مباشرة. ومن المعروف أن حق الخيال، من أهم الحقوق للإنسان وهو بداية الوصول إلى الرؤية الشاملة، والتصور السليم، وكل الأفكار الكبرى والفلسفات العظمى، بدأت لدى أصحابها أحلاماً وأكتملت لديهم خيالاً ثم تحققت واقعاً.

من آثار الثورة العلمية أن ظهرت كل الوسائل والإمكانات لتخفيف الآلام وامتصاص المعاناة ولكن على الجانب الآخر نجد للثورة العلمية آثارها السلبية، إن أجدادنا لم يعرفوا التلوث البيئى ولم يواجهوا عشرات الأمراض الجديدة ولم يعيشوا عصور الخوف من أسلحة الدمار الشامل فى وقت لم تعد فيه ميادين القتال محددة بمواقع معروفة ولكنها أصبحت إحتمالاً مفتوحاً فى أى مكان إذ يعانى المدنيون الابرياء مثلما يعانى العسكريون المحاربون .

إن جيل الكمبيوتر والانترنت سوف يفتقد كثيراً من جوانب الحياة الإنسانية الثرية بالعطاء الفنى كما سوف يكون محروماً من الفضول والدهشة اللذين يصاحبان التعطش للمعرفة بكل ألوانها.

ويجب أن نعترف بأن التقدم العلمى المذهل فى ميدان المعلومات والاتصالات قد جاء فى معظمه خصماً من حساب المشاعر الإنسانية والعلاقات الاجتماعية .

يرى تيار من علماء مناهج البحث وطرائق التعليم أن الأساليب الجديدة فى التربية الفكرية مع سنوات النشأة الدراسية الأولى تبدو مسئولة إلى حد كبير عن نمو الذاكرة وضعف الخيال وفقر الفلسفة منذ أصبح الاعتماد على مخازن المعرفة فى جهاز الكمبيوتر تكفى عناء البحث ويختصر جهد الطالب الذى تحول دوره العلمى مؤخراً إلى مجرد عملية إدارة للمتاح أمامه من معلومات والعمل على توظيفها دون السعى للحصول عليها أو الإضافة لها .

إننا نريد أن نقول أن مآثر العلم الحديث أمر يستحيل إنكاره ولكن ذلك لايعنى أن الصورة وردية كلها ـ إذا أن هناك آثاراً جانبية للزحف الكاسح لمسيرة التكنولوجيا المعاصرة . كما أن كل سلبيات عصرنا التى أشرنا إليها لاتحجب بدورها حقيقة مؤداها أن لكل إنجاز نواقصه ولكل نجاح سلبياته كما أن سقوط طائرة لم يمنع البشر من استخدام الطيران كذلك فإن حوادث السيارات المتكررة لم تقل من قيمة ذلك الاختراع المهم .

ماهى الاعتبارات التى ينبغى مراعاتها لتحقيق التقدم فى مصر؟

هناك العديد من الاعتبارات التى ينبغى مراعاتها لتحقيق التقدم المنشود فى مصر عن طريق إدارة حوار واسع بين أهل الرأى والخبرة حول ثلاث قضايا هى :

القضية الأولى: مناقشة التغيرات التى استجدت على المجتمع المصرى وعلى الإنسان المصرى هناك أفكار وأخلاقيات ومبادئ وأنماط سلوك جديدة ـ بعضها إيجابى ولابد من نشره وتعميقه وبعضها سلبى يعكس أمراضاً إجتماعية وسلوكية وتحتاج إلى تشخيص صحيح وعلاج حقيقى، هناك عادات جديدة تتصل بالاستهلاك وبالزواج والطلاق وباحترام العمل واحترام العاملين.

ولابد من بحث سلم القيم الاجتماعية والأخلاقية السائدة الآن والتغيرات التى طرأت بحيث تغير وضع قيمة المال لتصبح على القمة وتهبط قيمة العمل، والدقة والاتقان وكذلك الحال بالنسبة لقيم أخرى ذات أهمية أساسية فى تماسك المجتمع وتقدمه .

والقضية الثانية : هى دور مؤسسات التربية الاجتماعية ومناقشة مدى نجاحها فى قيامها بدورها مناقشة صريحة وموضوعية ـ هل يقوم البيت بدوره والمدرسة والنادى والتليفزيون والصحافة

والكتاب وغيرها من المؤسسات المسئولة عن عملية التربية الاجتماعية التى تشمل غرس القيم والأخلاقيات والمبادئ فى الفرد منذ طفولته المبكرة وحتى نهاية العمر . هل تؤدى هذه المؤسسات دورها بصورة مرضية ؟ وهل أعددنا الآباء والأمهات لهذا الدور الخطير؟ وهل يجد الطفل والشاب «القدوة» التى يتأثر بها ويمتص منها المثل العليا والأخلاق والوطنية وكيفية تكوين علاقات سوية مع الآخرين قائمة على التسامح والتعاون واحترام حقوق الآخرين ومثل هذه المبادئ لايكتسبها الطفل والشباب بالتلقين أو المحاضرات أو الخطب ولكن يكتسبها بالمعايشة وبالقدوة .

القضية الثالثة : وهى انحرفات الأطفال والشباب التى أصبحت مصدر قلق ولن نتمكن من العلاج إن لم نعرف الأسباب والعوامل التى أدت إليها ـ ما سبب إنتشار العنف والعدوان فى السلوك والأفكار؟ ما سبب إنتشار كتب قديمة تنتمى إلى مرحلة الإنحطاط فى الفكر الدينى والاجتماعى؟ وما سبب بث فتاوى أصدرها رجال لهم شأنهم فى ظروف خاصة وواجهوا بها قضايا ومشكلات ظهرت فى أيامهم وتختلف عن ظروف ومشكلات المجتمع والعصر الذى تعيش فيه وما أسباب إنتشار المخدرات والأرهاب وغياب الانتماء والولاء للوطن إلى آخر هذه الظواهر السلبية .

كل ما يهمنا هو البحث فى المشكلات الاجتماعية وفى أوجه القصور فى المؤسسات الاجتماعية وفى قضية إعداد المصريين للتعايش معاً فى مجتمع جديد يتغير من اعتماد الفرد على الدولة إلى مجتمع يقوم على المبادرات الفردية والجهود الذاتية .

إننا نحتاج إلى إصلاح جرئ لمساعدة أطفالنا على إبراز قدراتهم وقد حان الوقت لمشاركة جديدة لإعادة بناء الإنسان المصرى بالتعاون بين الشعب والحكومة لتصبح مصر على قدم المساواة مع الدول المتقدمة .

ماهى المطالب الأساسية لحقوق الإنسان فى عالمنا المعاصر؟

حقوق الإنسان لايمكن أن تتحقق إلا بتوافر ثلاث عناصر رئيسية هى :

الديموقراطية و العدالة و التنمية

فى غياب الديمقراطية لا تتحقق الحريات وبدون العدالة تنهار العدالة القانونية والقضائية ودون تنمية لا يستطيع الإنسان أن يتمتع بحقوقه ويؤدى التزاماته .

إن الدول النامية ناضلت للربط بين حقوق الإنسان والتنمية وطالبت الدول المتقدمة بالاعتراف بهذا الحق والتعاون من أجل إقراره هذا النضال تمخض عن إعلان الحق فى التنمية الصادر من الأمم المتحدة عام ١٩٨٦ والذى يركز على أن الإنسان هو محور عملية التنمية مشيراً إلى أنه بالرغم من هذه الجهود مازال المجتمع الدولى لم يحقق الآمال المرجوة ويحتاج إلى المزيد من الحوار حتى لاينتهى هذا الإعلان إلى مجرد حبر على ورق ـ ويوجد الآن شعور بالقلق لدى الدول النامية التى

تخوض معركة الإصلاح الاقتصادى والتحول إلى اقتصاديات السوق وما تحمله العولمة من مخاطر عديدة على مستقبل النمو الاقتصادى وفى أمور قد تؤثر بالسلب على حقوق الإنسان الإقتصادية والاجتماعية والثقافية لأن لكل دولة ظروفها الخاصة التى تنبع من الخصائص الاجتماعية نتيجة التطورات والتحولات الاقتصادية التى مرت بها .

وإذا كانت التحديات السياسية للعولمة والتطور التكنولوجى فى وسائل الاتصال تؤكد الحقوق السياسية والمدنية للإنسان فإنه فى نفس الوقت تسبب العولمة إنعكاسات سلبية على الجانب الاقتصادى لأن أعمال إتفاقية التجارة الدولية وتحرير وسائل الإنتاج سيؤديان إلى تركيز شديد للثروة على المستوى الداخلى محدثا خللا فى التوزيعات الاجتماعية هذا بالإضافة إلى تأثير ذلك على المستوى الدولى حيث تصبح الدول الفقيرة أكثر فقراً والدول الغنية أكثر غنى، هذا الخلل يرجع إلى إطلاق آليات السوق بدون حد أدنى من الضوابط ـ الأمر اذى أوجد عدداً من الأنظمة الأوربية الجديدة الآن التى تحاول مواجهة هذه المشاكل المترتبة على الحد من الانطلاق الكامل لآليات السوق.

ما هو دور المواطن المصرى لإنجاح السياسات الجديدة فى الإصلاح الإقتصادي؟

إن المصريين عليهم مسئولية كبرى فى المرحلة القادمة ولابد أن ندرك أن فلسفة العمل الوطنى قد تغيرت وأصبح للمواطنين دور هام لايقل عن دور الدولة ـ إن مشاركة ـ المواطنين هى الضمان الحقيقى لنجاح السياسات الجديدة والمشروعات الكبرى فى سيناء وتوشكى وشرق بور سعيد وشمال غرب خليج السويس .

ومن الملاحظ أن أحد القضايا الرئيسية أمام مصر الآن والتى تمثل التحديات الكبرى تتخلص فى ضبط وترشيد السلوك الاستهلاكى وزيادة الإدخار والتوجه بقوة نحو التصدير وبقدر النجاح الذى يتحقق فى هذا الاتجاه سيكون نجاحنا فى حل مشاكل الفقر والبطالة والتخلف .

ومن المعروف أن السلوك الاستهلاكى والسلوك الإنتاجى كلاهما إنعكاس للمرحلة التى يمر بها المجتمع والتى أفرزت طبقة أقل رقياً وثقافة وأكثر مالا . إن ترشيد السلوك الاستهلاكى والإنتاجى ليس أمراً سهلا ـ ولايتحقق بالتوجيه والإرشاد ولكنه يتحقق بتغيير السياسات والإجراءات وبنشر ثقافة تتماشى مع طموحتنا وفى تنفيذ حملة توعية تواجه حملة الاعلانات التى تحرض على الاستهلاك المظهرى . إننا فى حاجة شديدة إلى ثقافة الإنتاج بتشجيع كل فرد على الإدخار أى أن يكون إنفاقه أقل من دخله مهما يكن دخله محدوداً وهذه من فضائل المجتمع المصرى القديم . لقد حققنا نجاحاً ملحوظاً فى الموازين الاساسية وأصبح الاقتصاد المصرى الآن بشهادة المنظمات والمؤسسات الدولية مهيأ للانطلاق ليكون بين الدول الأسرع نمواً فى ظل التوجيهات والسياسات الجديدة .

ويكفى أن نعرف أن الادخار المحلى فى مصر فى حدود ٦ ٪ فقط من الناتج المحلى بينما فى كوريا ٣٥ ٪ وفى ماليزيا ٣٨ ٪ وفى سنغافورة ٤٧ ٪ وفى تلايلاند ٣٦ ٪ وفى هونج كونج ٣١ ٪ وبعض الدول تطبق نظام الادخار الآجبارى باستخدام نسبة من دخل كل مواطن تعود إليه عند التقاعد . ينبغى أن يتعلم المصريون استثمار مدخراتهم فى وسائل إنتاجية، ويتعلموا شراء أسهم فى شركات إنتاجية جديدة أو شركات استصلاح أراضى، ولأن المواطن المصرى حديث عهد بمثل هذا النوع من الاستثمار فإنه يحتاج إلى جهاز خبرة يرشده ويوجهه إلى أفضل وسيلة مضمونه يضع فيها مدخراته القليلة . ولابد أن تقوم المدرسة بدورها فى تعويد التلاميذ فى المراحل الأولى على الأدخار لأن الهدف هو تنمية سلوك الإدخار .

أما قضية التصدير فهى الأكثر تعقيداً لأن نمو الصادرات يتوقف على سياسات الحكومة لتشجيع الصادرات وفتح الآسواق الخارجية لمساعدة المصريين . وقد أصبحت الحكومة الآن هى التى تفتح الأسواق وأصبح التصدير من صميم العمل السياسى، وفى الوقت نفسه فإن التصدير يتوقف على نجاح الصناعة المصرية فى الوصول إلى المستوى الذى يجعلها قادرة على المنافسة فى الأسواق الخارجية بالسعى والجودة وهذه مسئولية رجال الصناعة فى القطاعين العام والخاص .

ما هو دور الإعلام فى التوعية الثقافية فى ظل العولمة ؟

تثير ظاهرة العولمة إهتمام خبراء الإعلام باعتبارها من أهم القضايا التى سيكون لها تأثيراتها على هويتنا الإعلامية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية ومواجهة هذه القضية أصبحت أمراً ضرورياً وأن الاستعداد لهذه المواجهة تتطلب الكثير حتى بعد الخطوات الإيجابية التى تم اتخاذها .

- يمكن القول أن نتائج العولمة ستخدم الدول الكبرى أكثر من خدمتها للدول النامية ومنها مصر، بمعنى آخر المكاسب ستكون للأولى والخسائر للثانية .

- إن خطر العولمة يكمن فى المعلومات المتدفقة التى تبثها شبكات الإعلام الدولية والتى غالباً ما تسيطر عليها القيم الغربية التى لا تتناسب مع تقاليدنا وقيمنا الشرقية الأصيلة وأن هناك شكاوى من الكثيرين تقول أن المعلومات التى تقدمها الشركات الأمريكية تسيطر عليها قيم هوليوود - وأن القنوات التى كان من المفروض أن توجد جواً من التنوع أصبحت تتحدث عن موضوعات محددة وتعكس عالماً يغلب عليه العنف والجنس معاً .

- إن مركزية مؤسسات البث العالمى أدت إلى الحد من المعلومات التى يمكن أن تختزن وسائل الإعلام وهذا يشكل تحدياً خطيراً لإعلامنا المصرى وهو يخطو نحو العالمية .

- هناك تخوفاً كبيراً من أن تؤدى العولمة إلى تقليل الدور الذى تقوم به الحكومات والمؤسسات بحيث تخرج من تحت أيديها السيطرة على المجتمع وتصبح المؤسسات العالمية هى وحدها القادرة على تحريك عملية العولمة .

ـ هل يمكن للإعلام المصرى أن يقيم سداً فى مواجهة التيار العالمى الجارف الذى يملأ الشاشات الصغيرة والكبيرة ويحتل موجات الأثير والصحف المطبوعة وهل يستطيع الاقتصاد الوطنى الذى يشق طريقة إلى النمو بصعوبة بالغة أن ينافس الاقتصاد العالمى بإمكاناته الاغراقية عبر الحدود ، إن الخوف من أن تهتز أسس وقواعد الهوية الوطنية تحت ضربات هذه العولمة وأن التحدى الحضارى الأكبر مع عولمة وسائل الإعلام هو تجويد الرسالة الإعلامية من حيث الشكل والمضمون حتى تتجاوب معها الجماهير داخلياً وخارجياً ليصبح إعلامنا عنصر جذب للمستمع والمشاهد .

وقد اتخذ الإعلام المصرى خطوات بناءة وقيمة لتحقيق هذه الغاية وذلك بإنشاء القنوات الفضائية التى تتحدث ببعض اللغات الأجنبية . وأطلق القمر الصناعى المصرى نايل سات وأنشأ وطور مدينة الإنتاج الإعلامى ودخل بتلك المشروعات العملاقة القرن الحادى والعشرين .

ـ إن الصمود أمام إغراءات البث الأجنبى ليس مسئولية أجهزة الإعلام وحدها ولكنها مسئولية مشتركة تقوم بها كل أجهزة الدولة المعنية ببناء الإنسان والحفاظ على هويته وربطه بجذوره الأصيلة النابعة من دينه وتراثه الحضارى والثقافى .

لماذا يتحتم تنمية المرأة لكى تتحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر؟

ينبغى أن تكون تنمية المرأة ضمن سياسة تنموية متكاملة تتكامل مع غيرها من سياسات التنمية الشاملة وتنبثق من الإطار الفكرى التنموى الذى ينبغى ان يسود المجتمع .

إن تنمية المرأة كسياسة تنموية تتحدد توجيهاتها فى ضوء موقع الإنسان فى الإطار الفكرى التنموى السائد وما إنا كان الإنسان فى هذا الإطار مجرد وسيلة للتنمية باعتباره أحد عناصر الانتاج أم انه الهدف الأساسى للتنمية. فضلا على اعتباره وسيلتها فى الوقت ذاته وبذلك اهتمت الدولة بزيادة الانفاق على التعليم والصحة والمسكن وغيرها من مجالات الخدمات وذلك من مجرد انفاق استثمارى لدعم قدرات الانسان على العمل والانتاج .

ولما كان الإنسان يبدأ طفلا تأتى به الأم إلى الحياة ملتصقاً بها ومحل رعايتها طوال فترات نموه المختلفة فإن ذلك يؤدى بنا إلى القول بأن تنمية الانسان تبدأ بتنمية المرأة وبمعنى آخر يمكن القول بأن بوابة التنمية الاقتصادية والاجتماعية تبدأ بتنمية المرأ ة. وعلى قدر الاهتمام برعاية المرأة وتدعيم وضعها فى المجتمع يتحدد النجاح فى تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى المنشود فى الأجل الطويل .

إن من أهم جوانب تنمية المرأة فى مصر هو ما يتصل بمواجهة تلك التركمات من التخلف الفكرى الذى يحط من وضع المرأة ومكانتها الاجتماعية فى مجال حقوقها كمواطنة وكأم

وكإمرأةعاملة إن هذا التخلف الفكرى يعد أحد العوامل المسئولة عن استمرار الاوضاع المتدنية للمرأة وبقدر ما تحتاج تنمية المرأة إلى مقومات مادية شأنها فى ذلك شأن تنمية أى نشاط آخر بقدر ما تحتاج إلى مقومات من التخطيط الثقافى والاجتماعى المستند إلى فكر حضارى يرفع من شأن المرأة فى المنزل وفى المجتمع .

بمعنى أن الاستثمارات التى توجه إلى تنمية المرأة لن تحقق النتائج والمنشودة إذا لم يصحب ذلك التركيز على التخطيط الثقافى والاجتماعى الذى يستهدف تحقيق الموقع الاجتماعى الذى يسمح للمرأة بأن تكون عنصرا ايجابيا فعالا فى قضايا التنمية مسهمة فى أنشطتها ومستفيدة من عوائدها .

إن البرامج التعليمية والثقافية المتعلقة بالأم وإعادة صياغتها بهدف تحقيق نقلة حضارية فى وضع الأم تعد من أهم وسائل التخطيط للتنمية فى مجال الأمومة، ذلك أن التشريعات والقوانين واللوائح وان كانت شرطا لازما لهذه النقلة إلا انها ليست بكافية لبلوغ اهدافها واستكمال مقاصدها.

ولا يخفى على أحد أن المرأة هى نصف المجتمع وراعية للنصف الآخر ، وهى المجال الحيوى للتكوين النفسى والبدنى للإنسان وهى المشكلة للوجدان والغارسة للقيم والمبادىء لأبنائها ، وهى الحاضنة للانسان فى فترة طفولته وتأثيرها يظل فى وجدانه طيلة حياته وهى المؤسسة التعليمية الأولى لجميع أفراد المجتمع - رجالا ونساءاً - وتأثيرها فى تشكيل شخصية الإنسان تظل معه طيلة حياته ويصعب تغييرها فيما بعد .

ما هو وضع المرأة فى الحياة العامة ؟

لقد حققت المرأة المصرية نجاحات كبيرة منذ نشأة الحضارة القديمة وكانت منهن ملكات مصر فى فترات مختلفة وكان الاعتراف بمكانة المرأة وكيانها شأنا عظيما يوم ان كانت الحضارة المصرية هى أعظم الحضارات فى العالم ثم جاء الإسلام فأعطاها حقوقا ومكانة عظيمة وشاركت فى الحروب مع الرجال وظلت تعمل جنبا لجنب مع الرجال ثم جاءت فترات دفع بها الرجل إلى المنزل تظل حبيسة فيه رغبة منه فى السيطرة عليها وحرمانها من التعليم ومن الخروج للعمل ووضع لها القيود والاغلال التى تشل حركتها .

- أما اليوم حيث المرأة المصرية تنعم بقدر من الديمقراطية وحرية الحركة واتيحت لها فرصة التعليم وشغل الوظائف القيادية فنجد الالاف من النساء المصريات اللاتى اسهمن اسهامات جليلة فى بناء مجتمعهن وحققن نجاحات باهرة فى جميع المجالات التى عملت بها فأصبح منهن : وزيرات - وسفيرات - وعميدات فى الكليات الجامعية - ومديرات فى شركات كبرى ونجحن نجاحا باهرا فى مجال الصحافة والاعلام وكأستاذة فى جامعات وطبيبات ومحاميات ووكلاء وزارات وغير ذلك من الوظائف القيادية العليا وحديثاً عينت امرأة رئيس للنيابة الإدارية فى الدولة .

ورغم العديد من العقبات والمعوقات التى تقف فى طريقها وتحملها أعباء أدوار متعددة داخل

المنزل وخارجه فهى تريد ان تتفوق فى كل عمل يسند اليها ولكنها تصطدم بايديولوجيتين : أيديولوجية تساوى بين الرجل والمرأة فى الحياة العامة وفى التعليم والعمل وغيرها طبقا للدستور وأيديولوجية أخرى تحاول استبعادها وعزلها عن المجتمع وانعزالها داخل البيت ، فالصراع قائم بين مفاهيم مختلفة تسود المجتمع المصرى وبين مظاهر الحضارة المعاصرة وتختلف درجة الصراع وشدته تبعا لما يأتى :-

١ ـ وضعها فى الحياة العامة كأمرأة عاملة .

٢ ـ وضعها داخل الأسرة كزوجة وكأم .

٣ ـ نظرة المجتمع للمرأة كتقاليد قديمة موروثة .

٤ ـ نظرة المرأة لنفسها .

وسنتعرض لذلك بالتفصيل فى الفصل الرابع من الكتاب .

كيف ينظر المجتمع المصرى للمرأة ؟

ـ ينص الدستور المصرى على مساواة جميع المواطنين فى الحقوق والواجبات العامة(وان جميع الافراد سواسية امام القانون لا تمييز بينهما بسبب الجنس أو الدين أو العقيدة ولكن قوانين الاحوال الشخصية لا تحقق هذه المساواة مما ترتب عنه ما يلى :-

* تكليف المرأة بعدة أدوار ومسئوليات داخل المنزل وخارجه مما يعرض المرأة للتوتر والارهاق العصبى .

* عدم ورود حقوق جديدة للمرأة داخل الأسرة نظير واجباتها الجديدة فى المجتمع ومشاركتها فى الانفاق على الاسرة .

* عدم تكليف الرجل بواجبات جديدة تجاه اسرته مقابل الواجبات الجديدة للمرأة العاملة .

* الاستمرار فى عملية التشوية الجنسى للفتيات فى مصر (وهو ما يعرف بختان البنات) رغم اصدار القانون بمنع هذه العملية منعا باتا فى ديسمبر عام ١٩٩٧ بعد ان ثبت علميا انها تسبب أضراراً فادحة للفتاة فى حاضرها ومستقبلها ويحرمها من حقها فى الحفاظ على جسدها كاملاً وصحيحا هذا بالاضافة إلى ان هذه العملية ترتبط بالعلاقات الجنسية بين الرجل والمرأة كما أنها هى ايضا قضية تنموية ترتبط بقيم واخلاقيات المجتمع ولايمكنه ان يتقدم دون الاقلاع عن هذه الممارسات الخاطئة .

* لازالت عبارة خلقت المرأة للبيت ، قائمة فى أذهان الكثيرين فى مصر ومن ثم كان أعدادها منذ الطفولة لتكون ست بيت مما يجعلها تنظر لنفسها على انها خلقت لتكون روجه وأم وفى خدمة الاسرة واصبح تركيز اهتماماتها على هذا الجانب والتفكير فى الحصول على الزوج كهدف وحيد فى حياتها وكثيرا ما تتعرض للقلق والاضطرابات النفسية نتيجة الاحباطات التى تواجه بها لتحقيق

هذا الهدف . ولا تزال شريحة من المجتمع تعتقد ان المرأة مخلوق ناقص لا تسطيع ان تقيم حياة دون عون الرجل والامثلة على ذلك كثيرة نذكر منها ما يلى :

* تحرم المرأة من الاشتغال فى سلك القضاء والنيابة دون سند شرعى لا فى الدين ولا فى الدستور .

* تنخفض مكانة المرأة إذا تزوج زوجها بغيرها ، أو إذا لم تتزوج أطلاقا ، وترغم المرأة على الزواج فى كثير من الأحيان تبعا لرغبة والدها .

* تعيش المرأة مع زوجها فى ظل المعاملة السيئة وتصبر على المكاره من أجل لقمة العيش والبقاء بجوار أولادها .

* تعيش فى وجل وخوف من شبخ الضرة أو الطلاق .

* ممكن ان تطلق المرأة إذا لم تنجب ذكورا .

* تقوم بكل مسئوليات المنزل المتعددة ورعاية الزوج وانجاب الاطفال بالاضافة إلى انفاق مرتبها على أسرتها وليس من حقها ان تقيد حرية زوجها باية صورة من الصور .

ـ وللأسف فإن الكثير من المصريات قد رضخن واستسلمن لكل هذه الافكار المتخلفة تحت ستار مفاهيم خاطئة مما أدى إلى شعورهن بالضعف فى الارادة مما تنعكس آثاره السلبية على المرأة فى تربية أولادها وفى إدارة منزلها وعلى التنمية فى المجتمع المصرى ككل .

ـ هذا بالاضافة إلى ان الام المصرية فى كثير من الاحيان لا تترك شخصية الرجل تنمو فى مناخ عادل ولكنها تهيىء له الوسائل لان يكون مسيطرا أو دكتاتورا فى بيته .

إن أسباب التخلف الثقافى والعلمى فى المجتمع عديدة منها : عدم الاهتمام بالقدرات العقلية للمرأة ومحاولة عزلها فى المنزل ووضع العراقيل والعقبات أمامها إذا ارادت ان تخرج من اطار التخلف والرجعية او المشاركة مع الرجل فى صنع القرارات .

ما هى أهم المبادئ والأسس التى وضعتها الحكومة لتحديد استراتيجية التعليم فى مصر ؟

هناك عدة أسس تحدد ملامح استراتيحية تطوير التعليم فى مصر نذكر منها ما يلى :

(١) التعليم قضية أمن قومى : يعتبر التعليم الآن المحور الأساسى لأمننا القومى بمعناه الشامل فى الاقتصاد وفى السياسة وفى الاستقرار الداخلى وفى الأمن الخارجى وفى التنمية وتحقيق الرخاء .

ويمكن تعريف الأمن القومى بأنه منظومة القوى والامكانات والخيارات التى تحمى الوطن من كل الاخطار المحتملة والتى يمكن ان تهدد حدود الوطن وقدراته واستقراره وحرية إرادته وتقدمه وسلامه الاجتماعى ونموه الشامل .

وقد اختلف مفهوم التعليم فى عصر العلم والمعلوماتية وعظمت أهميته فأصبح أداة المنافسة الدولية . ومن الطبيعى ان يشتمل الأمن القومى ، وفى ضوء التطورات الحديثة على اكتساب التكنولوجيا والاسهام فى تطويرها وفى تطوير الصناعات الاستراتيجية المهمة وعلى رأسها :

* صناعة الالكترونيات والاتصالات .
* صناعة البرمجيات وعلوم الحاسب .
* الصناعات الكيماوية والحيوية بما فيها صناعة الدواء .
* الصناعات النووية بما فيها محطات توليد الطاقة النووية .
* الصناعات الميكانيكية بما فيها الأقمار الصناعية والطائرات .

كما يشتمل الأمن القومى على تقرير الممارسات الديموقرطاية ووضوح العلاقة والحدود بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية واحترام التعددية .

(٢) التعليم استثمار : يعتبر التعليم استثمار لأغلى موارد نمتكلها الدولة فالاستثمار فى التعليم هو استثمار للقوى البشرية إن الإنسان يعتبر رأس المال الأسمى ويجب تنميته إلى أبعد مدى لما لهذا من عوائد مهمة على التنمنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها ولذلك يجب توفير الاستثمارات اللازمة لتطوير التعليم فى محاوره المتعددة .

(٣) عدم المساس بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية : يجب توفير فرص متكافئة تحقق المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع فى الالتحاق والقبول بالمؤسسات التعليمية والمساواة فى المعاملة بين أبناء الشعب جميعا ثم المساواة فى توزيع المخرجات النهائية للتعليم على المجالات الاجتماعية والاقتصادية التى تتفق والإمكانات الحقيقية لكل خريج .

إن مجانية التعليم هدف أساسى فى حياتنا لأنها كفيلة بتعليم جميع أبناء المصريين .

(٤) تحديد سياسة التعليم الواعية فى إطار ديموقراطى : سياسة التعليم الواعية هى سياسة متواصلة ومتأنية ومتوائمة وتتبع الأسلوب العلمى وتسلك الأساليب الديموقراطية فى كل مرحلة وتعبر بصدق عبن المتطلبات الحقيقية لشعب مصر .

إن أزمة التعليم التى نعايشها وثورة المعلومات والتكنولوجيا فى العالم تفرض علينا ان نتحرك بسرعة وفاعلية لنلحق بركب هذه الثورة ومن الضرورى ان يتم هذا التحرك بطريقة ديموقراطية وبأسلوب علمى بحيث تتحقق مشاركة جميع الفئات والأفراد أصحاب المصلحة فى التغيير والتطوير.

التعليم الحالى فى مصر يسلح المتعلم بالقدرات اللازمة لعصر جديد ، والقدرة على حسن استخدام الموارد والقدرة على التعامل مع المعلومات وكيفية الحصول عليها من مصادرها المتعددة وكيفية تنظيم هذه المعلومات ثم كيفية توظيفها والقدرةعلى الربط بين المعلومات وإدراك العلاقات التبادليه بينها واستنباط معلومات جديدة منها والقدرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة. واستخدامها بمهارة والحفاظ عليها وصيانتها بالاضافة إلى القدرة على التعامل مع البشر والقدرةعلى العمل فى إطار فريق والتعاون مع الآخرين .

ما هو دور الديموقراطية فى ثقافة المجتمع ؟

تعتبر الديمقراطية نوعا من الحق السياسى للشعوب، وهى ثقافة وفكر وسلوك. ومن الملاحظ فى مجتمعنا أنها تحتل مكانة محدودة فى منظومة الوعى الاجتماعى والسياسى سواء على مستوى النخبة السياسية والثقافية بكل شرائحها أو على مستوى القواعد الجماهيرية فى المدن والقرى ومختلف التجمعات الاجتماعية. والسبب فى ذلك هو ان الايديولوجيات التى تبناها الساسة والمثقفون فى مصر منذ بدء حركة التحديث، هى ايديولوجيات تزعم احتكار الحقيقة المطلقة وبالتالى فإن قبول الآخر فكرا أو نظاما هو أمر يمس أسس الاخلاص للعقيدة. وتشير بحوث عملية عديدة إلى أن مسألة الديموقرطية والمشاركة السياسية تحتل مكانة متدنية فى الوعى الشعبى وحتى بين شرائح الصفوة المهتمة اهتماما مباشراً بشئون السياسية والحكم - نجد قضايا التنمية والتحرر الوطنى يتصدر أولويات اهتماماتها بينما تتوارى مسألة الديمقراطية والحق فى المشاركة السياسية من دائرة الاهتمام ويرجع فريق من الناس ان غيبة اديموقراطية فى مصر ترجع إلى الاعتقاد بأن الديموقراطية لا تتسق مع تعاليمنا الدينية .

وهناك فريق آخر يعتقد أن تحرير الوطن أهم من تحرير المواطن، والذى يجعل من الحرية الاجتماعية والاقتصادية سابقة على الحرية السياسية دون ان يعلن اصحاب هذا التبرير ان إهدار تراب الوطن ووجود الظلم السياسى، هو نتيجة لغياب الحرية السياسية والديموقراطية فى كثير من المجتمعات العربية .

وفريق ثالث يرى تأجيل الديموقراطية، لأن التنمية الديموقراطية لابد وان تسير بخطوات محسوبة متواكبة مع ما يتحقق فى المجتمع من تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية، وان القفز من واحدة بالتطبيق الفورى للنموذج الديمقوراطى العربى هو قفز بالمجتمع إلى المجهول ومن شأنه أن يؤدى إلى انفجارات اقتصادية غير محسوبة مثلما حدث فى روسيا بعد انهيار اتحاد السوفيتى أو إلى نتائج سياسية غير مرغوبة بتولى أعداء الديموقراطية سير الحكم باسلوب دبموقراطى مثلما كان متوقعا فى الجزائر. وهذا قول صحيح فى مجمله لان الديموقراطية ظاهرة اجتماعية ثقافية قبل ان تكون مطلبا سياسيا، ظاهرة لها متطلباتها ونائجها التى تستحق ادراسة ولها شروطها المجتمعية التى يجب الاستعداد لها ولكن هذا التبرير مرهون بطرح برنامج متكامل الاركان واضح المعالم للتنمنية الديموقراطية بشرط الانتقال التدريجى المدروس والمتفق عليه بالمجتمع ثقافة واقتصادا وفيما من حالة الشمولية إلى حالة الديموقراطية والتعددية وهذا البرنامج غير مطروح حتى الان على الساحة العربية لأنه لا يوجد بين المثفين العرب ديموقراطية من حيث المذهب والايديولوجية، ونحن نقول ان المهم ان نبدأ فى أقرب وقت ممكن تطبيق برنامج التنمية الديموقراطية نحن نقول ان الديموقراطية هى الطريق الوحيد لخروج العالم العربى من أزمته بحكم حسابات الجدوى السياسية لا بحسابات الحقوق والمطالب، وتقع على مصر دور خاص فى تقديم حل طويل المدى لهذه الاشكالية عن طريق تبنى مشروع قومى مدروس للتنمية الديموقراطية يكون نموذجا يثير حماس المجتمعات العربية مما يساعد على تغيير نوعية الانسان المصرى .

ان مصر تبنت بذكاء حكامها وأقامت بسواعد أبنائها مشروعات قومية كبرى مثل بناء السد العالى بأسوان وتحويل مجرى نهر النيل وإقامة حضارة جديدة فى توشكى وغيرها .

علينا من الآن أن نربى أفراداً يجيدون الاختلاف لا الانصياع، والاقتناع لا الانطباع والتجديد لا الترديد ، تلك هى القيمة الثقافية التى تكمن فى صميم المشروع الحضارى الديموقراطى الذى نريده أما فى تفصيلاته وخطواته فهو أمر يحتاج إلى حوار طويل يديره أهل العلم والاختصاص .

ما هى أهم الانجازات التى حققتها مصر حتى الآن ؟

إن ما حققه الرئيس مبارك منذ توليه الحكم عام ١٩٨١ كان هائلا وشاملا. كانت صورة مصر قبل حكمه غير مشجعة . كان كل ما حولنا يدعو إلى اليأس والاحباط . كانت البلاد غارقة فى مشاكلها الداخلية خاصة بعد ان توقف كل شيء، فى أعقاب سلسلة الحروب والهزائم التى انتهت بنصر أكتوبر سنة ١٩٧٣ ، وأصبح من حق الشعب ان يطالب برفع مستوى معيشته ليتساوى فى ذلك مع باقى شعوب العالم المتقدم .

كان الشعب المصرى يتطلع إلى المستقبل بثقة وأمل كاملين، عندما تولى الرئيس مبارك كان تصميمه على تحقيق الإصلاح المطلوب وبالاسلوب العلمي السليم بدأ بالدعوة إلى عقد مؤتمر اقتصادى فى مارس سنة ١٩٨٢ والذى انتهى بالدعوة إلى الأخذ بالخطط الاقتصادية. وكان الحل الوحيد هو الاقتراض من الخارج ليبنى البلاد من جديد وقام ببناء البنية الاساسية، ونجح فى هذه المهمة الشاقة واستطاع ان يخفض من الديون مقدار ٢٥ مليار جنيه .

وفيما يلى نوضح اهم الانجازات التى حققتها مصر فى عهد الرئيس مبارك والتى تدعو إلى التفاؤل بأن مصر قادرة على صنع المعجزات بما لديها من قدرات بشرية استطاعت ان تحقق الإصلاح الاقتصادى ومعه تحقق الاصلاح الأمنى والسياسى والاجتماعى .

يعد المشروع القومى الهائل فى توشكى ، الذى يهدف إلى بناء دلتا جديدة سوف يغير جغرافية مصر وتمتد مساحة التعمير إلى عمق الوادى الجديد، لتضيف بذلك حضارة ثانية لحضارة وادى النيل. منطقة جنوب غرب اسوان، حيث تشهد صناعة ضخمة جديدة للصلب تستثمر خامات الحديد المكتشف فى تلك المنطقة . وفى شمال سيناء تمتد ترعة السلام من غرب الدلتا إلى داخل صحراء سيناء، لتروى أكثر من نصف مليون فدان جديدة تربط سيناء بالوادى وتجعل كل منهما متكاملا ينهى إلى الأبد عزلة سيناء التى كانت مطمعا للغزاه والمحتلين . وشرق مدينة بورسعيد، حيث تم بناء أضخم ميناء بحرى فى منطقة الشرق الأوسط يستثمر موقع مصر الفريد على ملتقى قارات العالم فى تعزيز امكاناتها فى التجارة العالمية . ومنطقة جنوب شرق مدينة السويس، حيث يجرى العمل فى إنشاء منطقة صناعية ضخمة بسهم فيها عدد من الشركات العملاقة المصرية والمشتركة التى تريد ان تكون أكثر قربا إلى السوق العالمية.

هذه بعض نماذج النهضة الصناعية الهائلة التى ننعم بها وكل نموذج منها كان كافيا لاقناع المراقبين المحايدين بأن مصر فى طريقها بالفعل لتصبح واحدة من الدول الاقتصادية الكبرى فى المنطقة التى قلبت كل الموازين والمعايير المعتادة فى سباقها مع الزمن لتتبوأ المركز والموقع الجديرين بتاريخها وشعبها وقيادتها .

ولحسن الحظ أن الرئيس مبارك كان واعياً منذ البداية إلى وحدة المجتمع وترابطه ونادى بضرورة التمسك بروح التكافل بين فئات الشعب المختلفة ترسيخا للسلام الاجتماعى مهما كانت الصعوبات ومهما تأخرت عملية الاصلاح الاقتصادى .

كان حريصا على التدرج المحسوب وعلى توزيع الأعباء على فئات الشعب المختلفة، وعلى ان يكون الحل مصريا فى جميع مراحله يراعى اعتبارات المجتمع وظروفه ويحفظ دور الدولة ومسئولياتها فى رعاية الفئات الأقل قدرة حرصا على ترابط الوطن وسلامة الاجتماعى بلغ حجم الاستثمارات ما يزيد على ٥٠٠ مليار جنيه انفقت على مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

زاد حجم القطاعات الاقتصادية حتى أصبح لمصر قاعدة ضخمة للانتاج السلعى والخدمى تستطيع ان تغطى انتشار المشروعات على مساحة اكبر من أرض مصر دون التقيد بالجوار الجغرافى المحدود لوادى النيل ودلتاه بحيث أصبح ممكنا إقامة اى مشروع فى اى بقعة من أرض مصر .

حدث الانتقال الآمن إلى اقتصاد السوق وزادت مساهمات انقطاع الخاص فى التنمية وارتفعت استثماراته من ٣ مليار جنيه عام ٨٢ إلى ٤٣ مليار جنيه عام ٩٦ اى ما يمثل حوالى ٦٥ ٪ من إجمالى الاستثمارات كما زادت حصة القطاع الخاص فى الناتج القومى الإجمالى إلى ما يقرب من ٧١ ٪ .

كذلك يحرص الرئيس مبارك على بذل أقصى جهد للحد من الواردات عن طريق انتاج سلع لا تقل جودة عن السلع المستوردة من الخارج ، وينادى بتحقيق الاعتزاز بالمنتجات المصرية الوطنية فى وجدان كل مواطن حتى يمكننا أن نحقق توازن بين الصادرات والواردات .

كذلك يهتم الرئيس بالتنمية البشرية كعنصر أساسى لقدرة الاقتصاد على المنافسة مع الاقتصادى العالمى، وان أى تنمية بشرية فعالة تبدأ منطقيا بقدرة الانسان على التعامل مع الاساليب التكنولوجية الحديثة والياتها، وعلى استيعاب كل ما هو جديد من المواد المستخدمة وأساليب واليات انتاج السلع والخدمات وكيفية استخدام المعلومات فى هذا العصر الذى يشهد ثورة تكنولوجية كبرى .

إن لمصر ميزة تنافسية كبيرة فى بعض المجالات تشكل عنصر جذب لشركات عالمية لتشاركنا فى تنمية هذه الصناعات، ومما لا شك فيه أن دخول مصر فى مجال تكنولوجيا المعلومات بفتح آفاقا جديدة للاقتصاد المسرى سواء عن طريق تنمية كوادر بشرية جديدة مسلحة بأساليب العصر الحديث أو توفير نوعية جديدة من فرص العمل تتواكب مع متطلبات العصر .

إن الدراسات تؤكد إمكانية اقتحام مصر للأسواق الخارجية فى بعض الصناعات المميزة وبالذات فى مجال البرمجيات بما له من أثر ايجابى على الميزان التجارى والصادرات المصرية. وهذا ما دفعنا إلى تشكيل لجنة وزارية تضع السياسات والأسس التى تستطيع الدولة بها ان تشجع مثل هذا التوجه كما أعلن الرئيس مبارك أنه يطلب من هذه اللجنة ان نشكل مجموعة تنفيذية ومسئولا تنفيذيا متفرغا لوضع المعايير والسياسات التى تحفز إقبال القطاع الخاص على الاستثمار فى هذا المجال .

إن القيادة السياسية والتنفيذية تشجع القطاع الخاص نحو استمرار تدفق استثمارات القطاع الخاص هذا يعتبر تحديا أساسيا لضمان نمو الاقتصاد المصرى وتوفير فرص عمل جديدة بعد ان أزالت الحكومة جميع العقبات من أمام المستثمرين وشجعتهم على ربط الاستثمارات الجديدة بسياسات تصديرية للعالم. إن ما تحقق ويتحقق ليس كافيا فإذا قد نجحنا فى الوصول بمعدلات استثمار عالية وبلغت نسبة الناتج القومى حوالى ٢٢ ٪ فالتحدى أمامنا مازال كبيرا حتى نرتفع بهذا المعدل إلى ما يزيد على ٢٥ ٪ حتى يتمكن الاقتصاد المصرى من أن ينمو من ٧ ٪ إلى ٨ ٪ ويوفر ما يزيد على ٥٠٠ الف فرصة عمل سنويا .

يهتم الرئيس مبارك بزيادة الاستثمار على المشروعات الضخمة والعملاقة وعلى الصناعات الصغيرة والمتوسطة قال الرئيس: إذا كنا نتحدث عن تشجيع الاستثمار فإن ركنا أساسيا لسياسة الدولة فى هذا الاتجاه هو تشجيع وتدعيم الصناعات الصغيرة والمتوسطة لأن مساهمة هذه الصناعات فى دعم النمو الاقتصادى وخلق فرص العمل الجديدة لا تقل أهمية عن المشروعات الكبرى والاستثمارات الصناعية الضخمة .

وتأكيدا لهذا الاهتمام فإن الرئيس يطالب الحكومة بالاستمرار فى دعم القائمين على هذه المشروعات والعمل على إزالة العقبات التى تواجههم سواء عن طريق الصندوق الاجتماعى أو اى سبل أخرى مناسبة .

لقد استثمرت مصر فى عمليات التنمية الاجتماعية ما يقرب من ٤٩ مليار جنيه على مدار ١٧ سنة فى مجالات التعليم والصحة والثقافة والإعلام والعدالة والأمن وكلها استثمارات ضخمة حرصت الدولة على استثمارها فى النهوض بهذه الخدمات الحيوية. حقيقة ان الشعب يطالب بالمزيد ولكن حقيقة اخرى لا يختلف عليها اثنان ان الفارق كبير جدا بين مستوى هذه الخدمات فى الماضى ومستواها فى هذه الأيام وهذا الفارق لم يكن من الممكن ان يتحقق إلا لحرص الدولة واستمرار مسئوليتها فى رعاية محدودى الدخل والفئات الأقل قدرة باعتبار ان الإنسان المصرى هو هدف التنمية ومحورها .

ارتفع عدد الأفراد الذين تظلهم التأمينات الاجتماعية إلى ١٧ مليون مواطن بزيادة ٧ ملايين مواطن عن عام ١٩٨٢ وارتفع عدد الذين تظلهم شبكة التأمين الصحى إلى ٢٧ مليون مواطن، أى

حوالى نصف المجتمع من العاملين بالحكومة وقطاع الأعمال والقطاع الخاص وطلبة المدارس والجامعات، وهو دلالة على الوجه الإنسانى لتجربة التنيمة المصرية والفلسفة التى تحكم رؤيتنا للأهداف الوطنية والبرامج التى نضعها لتحقيقها وتحويلها من حلم إلى حقيقة .

إن حماية محدودى الدخل وفتح أبواب جديدة للرزق بتوفير فرص عمل جديدة للشباب يتصدران قائمة الأولويات والأهتمامات للقيادة السياسية ولقد ترتب على ارتفاع معدلات التنمية المصرية انخفاض ملحوظ فى نسبة البطالة نتيجة إضافة ٦,٥ مليون فرصة عمل جديدة على امتداد الخطط الخمسية الثلاث السابقة سوف تصل إلى ٧ ملايين فرصة قريباً.

ومن أهم الانجازات التى حققتها مصر هو مشروع الدعم المؤسسى الفنى للمنظمات غير الحكومية لتنفيذ وثيقة بكين فى الموضوعات الآتية : مكافحة الفقر - تعليم المرأة - النهوض بصحة المرأة - مكافحة العنف ضد المرأة - زيادة وعى المرأة بحقوقها - مكافحة التمييز ضد الإناث.

ماذا تقول الدراسات عن قضايا الفقر والجهل والمرض ؟

خلال نصف قرن اهتم برنامج الأمم المتحدة للتنمية بقضايا الفقر والجهل والمرض لمقاومتها بشكل ايجابى تمثلت البرامج فى معايير ثلاثة يمكن قياسها ببيانات واحصاءات كانت لها العناوين العريضة .

- مستوى التحصيل من التعليم والثقافة والمعرفة (أى مقاومة الجهل بكل صوره) .
- حصة الفرد من الناتج المحلى الاجمالى (أى محاولة توزيع الثروة ومقاومة الفقر) .
- تقدير السن المتوقعة للفرد عند الولادة وهو تعبير عن مقاومة المرض .

وقد اعلنت جميع اجهزة الأمم المتحدة على جمع البيانات من كل دول الأعضاء ورصدت كل الامور التى يمكن قياسها للتعبير عن أحوال الفقر والجهل والمرض من خلال مجموعة من المتخصصين فى جميع هذه المجالات الثلاث : الاقتصاد والتعليم والصحة. وحولوا الأرقام إلى معادلات رياضية ادخلتهم إلى معيار أو دليل رقمى Index يمثل الحالة العامة للبشر فى كل دولة ثم رتبوها تنازليا مثلما يتم عند قياس المتفوق فى انتخانات المدارس والجامعات. ولقد جاء ترتيب مصر فى أول تقدير للأمم المتحدة عن التنمية البشرية عام ١٩٩٠ ليضعها فى المرتبة الـ ١١٤ من بين ١٦ دولة وفى تقرير عام ١٩٩٣ تخلفت مصر ليكون ترتيبها ١٢٤ من بين عدد الدول التى تمت دراسة أحوالها وهى عدد ١٧٣ دولة أما فى تقرير عام ١٩٩٨ (وهو نتيجة احصائات عام ١٩٩٥) . تحسن ترتيب مصر قليلا ليكون فى موقع ١١٢ من بين ١٧٤ دولة وقد سجل ان العمر المتوقع عند الولادة ٦٤,٨ سنة ثم زاد معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين ليصل إلى ٥١,٤ ٪

ونسبة القيد فى جميع مراحل التعليم صارت ٦٩٪ كما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى ليكون ٣٨٢٩ دولار امريكا .

أما عن التفرقة بين الرجل والمرأة فوجدت التفرقة واضحة وان كنا فى مصر نلمسها كظواهر اجتماعية تمثل الواقع المجتمعى، فمتوسط عمر النساء يزيد بنحو عامين ونصف العام على عمر الرجال ونسبة القيد فى كل مراحل التعليم متقاربة ٦٣,٤٪ للبنات ٦٨,٩٠ للأولاد) اى ان البنت التى تنجح فى دخول اولى مراحل التعليم تتمسك بالاستمرار واستكمال التعليم حتى اخر الشوط مثلها كمثل الولد. ولكن المفارقة تبدو شديدة فى قضية الأمية التى تقاس بمعدل معرفة القراءة والكتابة بين الباغلين فنصل إلى ٦٣,٦٪ بين الذكور ولكنها تنخفض إلى ٣٨,٨٪ بين النساء ومن ثم فهى قضية فقر ووعى اجتماعى فالأسرة الفقيرة توفر التعليم للذكور وتحرم الأناث منه بحجج شتى وآن الوقت لعمل حملة قومية لرفع الوعى ليس فقط لان ذلك يحسن ترتيب مصر بين الأمم ولكن لأن تعليم المرأة يرتقى بالاسرة كلها وبالتالى بالمجتمع .

هذه المعلومات والبيانات جعلت الدولة تهتم باصلاح هذا الخلل وعهدت إلى معهد التخطيط القومى وهيئة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمزيد من الدراسة والتعمق لمسح المناطق المختلفة فى مصر.

وجاء تقرير الفريق المصرى عن عام ١٩٩٦ فاحصا بشكل اعمق قضايا الفقر باعتبارها ظاهرة متعددة الأبعاد ويمكن التعبير عنها من خلال مفهومين متكاملين وهما :-

فقر الدخل (الذى ينصرف إلى عدم كفاية الموارد لتأمين الحد الأدنى لمستوى المعيشة المناسب اجتماعيا) وفقر القدرة (الذى ينصرف لتدنى مستوى قدرات الانسان إلى حد يمنعه من المشاركة فى عملية التنمية وفى جنى ثمارها) .

وقد قدم التقرير تحديدا رقميا لمستوى الفقر الأول مبنى على اساس سلة الطعام وقدرت لذلك ٣١٤٨ جنيه للأسرة سنويا كما قدرت على اساس تكلفة الحاجات الأساسية بمبلغ ٤١٦٨ جنيها للأسرة سنويا وفق اسعار عام ١٩٩٦ وهذه المتوسطات القومية تخفى تباين التقديرات بالنسبة للريف والحضر . ومن أهم ملامح الفقر فى الريف وأسبابه ان متوسط نصيب الفرد الريفى من الأرض الزراعية لا تتجاوز ملكية الواحد منهم فدانا واحداً وعلى الرغم من ان مصر بلد زراعى إلا ان الزراعة تسهم بقدر حوالى ١٦٪ من الناتج المحلى الاجمالى، ولكن فى المقابل بلغت الاستثمارات الثابتة بالقطاع الزراعى حوالى ٨٪ من اجمالى الاستثمارات فى الاقتصاد المصرى .

ويقول خبراء التنمية البشرية ضرورة ان يؤخذ معيار السكن ليكون أحد العوامل الرئيسية المعبرة عن مستوى الفقر والجهل والمرض مجتمعة ووضعت معايير لقياس درجة رقى، أو سوء أحوال السكن يمكن قياسها بأرقام مثل الموقع والمسطح والحالة الصحية والمرافق وما إليها .

ماذا يمكن أن نفعله لتنمية المرأة فى مصر ؟

هناك اهتمام واضح لدى القيادة السياسية لتنمية المرأة فى مصر وكل الشواهد تؤكد ذلك كما يلى : بالنسبة للتمية السياسية للمرأة فهناك اهتمام واضح باهمية مساهمة المرأة فى عملية صنع القرار ، خصوصا ذلك الذى يتصل بشئونها وعلينا ان نستمر فى مساندة المرأة من جانب الحكومة والمؤسسات المختلفة والمجتمع المدنى لممارسة كامل حقوقا السياسية، وان تقوم الأحزاب بتشجيع دور المرأة فى التنمية السياسية وتخصيص نسبة من بين مرشحيها للمرأة، وهو اسلوب تطبقه الأحزاب السياسية فى أربع وثلاثين دول ةبالنسبة للمجالس التشريعية والشعبية .

- أما عن التنمية الاقتصادية للمرأة فإنها تعنى تمكين المرأة اقتصاديا لتصبح وحدة انتاجية تضاعف من قدرات المجتمع وطاقاته الانتاجية، من خلال تنمية مواردها البشرية والمرأة المصرية تقدم عطاءاً هائلا للتنمية الاقتصادية وهذا العطاء يمكن له ان يتضاعف إذا ما أعدت له المرأة إعدادا حسنا ووضعت السياسات والضوابط التى تؤكد حصولها على ما تحتاجه من خدمات وتدريبات وينبغى أن تستند التنمية الاقتصادية للمرأة إلى تنمية شاملة للخدمات الاجتماعية الاساسية المقدمة لها وأهمها التعليم والصحة بحيث لا تركز على الحضر فحسب، وإنما تمتد لتشمل القرى والنجوع النائية التى تحتاج المرأة فيها إلى مزيد من الرعاية والخدمات .

وقد أحدثت الصناعات الصغيرة والخدمية نشاطا اقتصاديا فاعلا لتنمية المجتمع خاصة فى الريف المصرى حيث يتطلب تكثيف الانشطة التدريبية للمرأة ومضاعفة البرامج والمشروعات التى توفر لها أدوات ومستلزمات الانتاج من خلال قروض ميسرة، ولدينا فى مصر تجارب عديدة تسهل تقديم قروض للمرأة بشروط سهلة وبضمان المشروع أو ضمان جماعى مثل برامج : البنك الرئيسى للتنمية والأئتمان الزراعى . وبرامج مشروع صندوق تنمية الاسرة ومشروعات الصندوق الاجتماعى للتنمية ومشروع الاسر المنتجة والبرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة (شروق) . ولدينا فى مصر العديد من المؤسسات والهيئات التى تعمل مع المرأة من أجلها وينبغى العمل على حسن استثمار ما هو متاح والتخطيط السليم لرفع مستوى كفاءة البرامج الموجودة فعلا قبل دراسة انشاء هيئات جديدة. وينبغى مراعاة التنسيق بين أنشطة المؤسسات القائمة بهدف توحيد جهودها وتكامل برامجها لخدمة هدفنا الاساسى وهو تحقيق التنمية الشاملة للمرأة .

قد يكون من المفيد التقييم العلمى والمتابعة المستمرة لتنمية المرأة على أسس علمية فى ضوء مبادىء معينة نذكر منها ما يلى :

- أن نحرص على اتباع مناهج البحث العلمى السليم بأن نحدد المشكلة وتوضح الهدف ونحصر الامكانات المتاحة أولا ثم بعد ذلك يكون وضع السياسات والخطط والبرامج المناسبة .

- ان تكون سياستنا واقعية نابعة من مجتمعنا ونحاول استثمار مالدينا من قيم أصيلة وتقاليد ايجابية تعد جزءا من تراثنا وتتفق مع معتقداتنا - فالتخطيط السليم هو عملية الموائمة بين الأهداف الطموحة والامكانات المحدودة .

ان قضية المرأة هى قضية الوجود الايجابى للمرأة التى كرمها الله وأوصى بها خيرا فهى ام المفكرين والعباقرة وهى اخت العلماء والفلاسفة وهى ابنة القادة والزعماء وهى مصدر إلهام الرجل والتعبير النابض من ضميره وهى الاحساس المتجدد والوجدان اليقظ للأمم والشعوب .

هل نحن فى حاجة إلى استراتيجية جديدة لصناعة المستقبل فى مصر؟

ذكرنا فى الفصل الثانى التحديات العالمية والمحلية الهائلة التى تواجه مصر ، وتحدثنا فى الفصل الثالث عن المجتمع المصرى فى الوقت الحالى ومن ذلك يتبين لنا أننا فى حاجة ماسة إلى وضع استراتيجية جديدة لصناعة المستقبل فى مصر وهذا يعتمد على ثلاثة محاور رئيسية هى : محور اقتصادى - محور سياسى - محور فكرى (تعليمى وثقافى) .

أما المحور الاقتصادى فقد اهتمت به القيادة السياسية اهتماما كبيرا ففى سنة ١٩٩١ بدأت مرحلة مواجهة كبيرة مع أسباب ضعف الاقتصاد المصرى وأنجز الكثير على المستويين المالى والاقتصادى ولكن الإصلاح الإدارى فإنه أكبر التحديات الاقتصادية الآن .

أما المحور السياسى فيعنى التوسع فى التجربة الديموقراطية مع ما يقتضيه ذلك من تعديلات تساعد على توسيع وتعميق الحياة الديموقراطية فى المجتمع .

أما عن المحور الفكرى (تعليمى وثقافى) فهو ضرورى جدا لصنع المستقبل الذى نبتغيه متسما بالرخاء والرفاهية والسلام الاجتماعى - والتواصل الايجابى والبناء وذلك للنهوض بكل طبقات المجتمع .

ومن المعروف أن أى عملية تقييم لمؤسساتنا التعليمية لا يمكن أن تكون علمية وموضوعية إلا إذا كانت متمشيه مع الأهداف العصرية للعملية التعليمية ووضعت لها الاستراتيجية المناسبة لتنفيذها .

ينبغى على التعليم فى الوقت الحاضر أن يكون قادرا على إفراز النوعية البشرية المطلوبة لمواجهة تحديات العصر المختلفة بشكل ايجابى وفعال بحيث تستهدف إعطاء مفاتيح العلوم التطبيقية والاجتماعية والانسانية .

كما ينبغى أن يهتم التعليم بغرس مجموعة أساسية من القيم العامة أو الحياتية التى تفرز مواطن يهتم بقيمة العمل المتقن القادر على المنافسة الشرسة بالإضافة إلى قيم حياتية أساسية مثل قبول الآخر والقبول الموضوعى، للنقد وعدم التعصب، والاحترام العميق للخلافات العرقية والدينية والسياسية والفكرية والثقافية وكذلك إدخال ثقافة السلام .

إن مؤسساتنا التعليمية تحتاج إلى إعداد استراتيجية جديدة لصناعة المستقبل على المدى القصير واستراتيجية موازية طويلة الأمد .

أما الإصلاح على المدى القصير ، فيتطلب عدم الانشغال بإصلاح كل المؤسسات التعليمية فى وقت واحد ، وإنما انتقاء حوالى ١٠ ٪ من مجموعة المدارس على مستوى الجمهورية ووضع برنامج محدد للنهوض بهذه المجموعة المنتقاه، على جميع المستويات، وبالتحديد مستوى المعلمين، ومستوى البرامج التعليمية، ومسوى الأبنية التعليمية، وما يتبعها من تجهيزات، كالمعامل والمكتبات والملاعب الرياضية ومعامل اللغات الأجنبية وأجهزة الكمبيوتر، ويكون هذه المدارس هى نموذج للتطوير المنشود. والهدف من الاكتفاء بعدد ١٠ ٪ من العدد الكلى للمدارس هو أن إصلاح كل المدارس فى وقت واحد مهمة بالغة الصعوبة وتكلفتها عالية جدا ، فمثلا تطوير الأبنية المدرسية على مستوى الجمهورية فى ذات الوقت تحتاج لميزانية تزيد على ٥٠ مليار جنيه ، وهو ما يعادل نصف الميزانية الإجمالية للدولة فى سنة كاملة . ولا بد أن نخلط التعليم بالتثقيف بالاستنارة وغرس قيم الحضارة الجديدة، وقيمة العمل فى ظروف الحياة الاقتصادية المعاصرة، وظاهرة العولمة، وترغيب التلاميذ فى حب المعرفة، والتعليم المستمر، كما ينبغى أن يتحول العلم إلى مكون عضوى، من ثقافة المجتمع كله، بشرط توظيف هذا العلم فى المجتمع، وأن يدخل ضمن ثقافته فى كل مؤسساته .

لماذا ينبغى الاعتماد على العلم فى تحسين نوعية الحياة ؟

العلم هو السلاح الوحيد الذى يمكن أن يستخدم لحل أى مشاكل تواجه حياة الإنسان .

العلم يتغير على الدوام بتطور عقل الإنسان وقدراته المتزايدة على إكتشاف الحقيقة حيث أن الحقيقة المقدسةفى زمن من الأزمان، قد تصبح فى زمن آخر غير مقدسة أو غير صحيحة - وهذه ميزة الإنسان عن الحيوان - إن الإنسان له عقل، وأمام عقل الإنسان ليس هناك حقائق ثابتة .

لقد كان هناك وقت يعتبر أن تكوين العالم والأرض والشمس والقمر والنجوم، كلها من الحقائق الثابتة المقدسة، لكن استطاع العلماء بعد ذلك أن يغيروا هذه الحقائق - وبالرغم من أن هؤلاء العلماء أدينوا، إلا أن عقولهم رفضت التسليم بالحقائق الثابتة - وإلى عهد قريب كان يدان العلماء الذين يبحثون عن حبوب منع الحمل، لكن ذلك لم يمنع اكشتاف حبوب منع الحمل، وبعد معرفتها أقبل عليها معظم المجتمعات .

وكثيرا ما يدان فى أيامنا الحاضرة أناس يخوضون موضوعات، يرى بعض الناس أنها غير قابلة للمناقشة، ثم يأتى المستقبل وتصبح الأفكار غير المقبولة، مقبولة لأن كل شىء أمام عقل الإنسان قابل للمناقشة والتغيير والتطوير ولهذا السبب نتقدم الحياة الإنسانية تقدما سريعا ومستمرا وتبقى حياة الحيوان كما هى لا تتغير .

إن هدف العلم والبحث العلمى دائما واحد، وهو البحث عن الحقيقة . والبحث العلمى الذى لا يهدف إلى البحث عن الحقيقة يصبح بحثا أجوف ولا يستوفى شروط البحث العلمى، إن القدرة على التفكير النقدى، تقتضى ثقة بالنفس وشجاعة وحرية، وهذه الصفات الثلاثة لا تغزوا الإنسان فجاة ولكنها صفات تنمو مع الإنسان بالتدريج منذ الطفولة، وفى مراحل العمر المختلفة .

إن قمع التفكير الذاتى الأصيل النابع من نفس الباحث، وعدم الالتزام بالموضوعية يسلب البحث العلمى أصالته وقدرته على خلق الجديد من الفكر .

الموضوعية ليست قمع التفكير الذاتى، ولكن الموضوعية هى ألا يكون الإنسان متأثرا بآراء الغير وأفكارهم، وأن يكون قادرا على التفكير الحر، فى الظواهر التى يراها ويكتشفها .

إن البحث العلمى كالعمل الفنى، يحتاج إلى قدرة على الصدق، وقدرة على الخلق ولكن كثير من الناس يخافون الجديد ، ويفضلون عليه القديم، الذى درجوا عليه وألفوه وورثوه - إن هذا الخوف من الجديد، هو الذى يجعلنا سجناء الماضى، ولا نستطيع أن نواجه الجديد بثقة ودون خوف وبذلك نعرف الطريق الصحيح الذى يسير فيه .

ولا يمكن لأى بحث يتناول دراسة الإنسان، إلا إذا أحاط الباحث بجميع جوانب الإنسان : النفسية والجسدية والتاريخية والاجتماعية وبدون الربط بين هذه العلوم الإنسانية المختلفة لا يمكن للباحث أن يلمس جذور الدوافع والعوامل التى تشغل نفسية الإنسان- رجلا كان أو أمراة.

العلم يعتبر من أهم أدوات التغيير المجتمعى، لتحسين نوعية الحياة، ولكن لا يمكن أن يقوم بدوره بكفاءة، إلا إذا تحول إلى مكون عضوى من مكونات ثقافة المجتمع، بشرط توظيف هذا العلم فى المجتمع، ويدخل ضمن ثقافته فى كل مؤسساته. لأن العلم نشاط مجتمعى يتحكم مثل غيره من الأنشطة فى هذا المجتمع ، بل وفى أحيان كثيرة ، قواعد اللعبة ، فى هذه المؤسسة المجتمعية أو تلك وتتمد هذه القواعد بالطبع لتشمل علاقات المجتمع ومؤسساته بغيره من المجتمعات المؤسسات .

بمعنى أن العلم كثقافة للمجتمع يستلزم إندماج وتفاعل التفكير العلمى ومناهجه مع المكونات الأخرى لثقافة المجتمع مع توافر المناخ المجتمعى الملائم .

ماهى أهداف برنامج العمل الوطنى لمواجهة تحديات العصر؟

لقد حدد رئيس الجمهورية فى ٩٩/١٠/٥ فى خطابه لأعضاء مجلس الشعب أهداف برنامج العمل الوطنى لتعزيز قدرة مصر على مواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين وذكر تسع نقاط تضمنت المضى قدما وبمعدلات متسارعة فى تنفيذ المشروعات القومية الكبرى ، وفتح المجال للشباب للإسهام فى مشروع النهضة الشاملة ، وتنفيذ المشروع القومى للنهضة التكنولوجية ، وتعميق مفهوم دولة المؤسسات ، والالتزام بتحقيق العدالة الاجتماعية ، وتحسين أداء الاقتصاد المصرى ، وتوجيه عناية أكبر للتنمية فى المناطق التى لم تلق اهتماما كافيا ، وتنفيذ الخطة الشاملة للإصلاح الإدارى . وفيما يلى نذكر التسع أهداف التى جاءت فى خطاب رئيس الجمهورية وهى :

١ – المضى قدما وبمعدلات متسارعة فى تنفيذ المشروعات القومية الكبرى التى انعقد عليها التوافق الوطنى وأصبحت تشكل ضرورة حيوية لتحقيق النهضة والنماء فى شتى أرجاء البلاد .

٢ – فتح المجال لشباب مصر، للإسهام بفاعلية فى مشروع النهضة الشاملة ، وذلك بتمكينهم من التزود بالقدرات والمهارات اللازمة ، لمواجهة متطلبات تلك النهضة وزيادة الفرص المتاحة أمامهم للمشاركة النشيطة فى العمل الوطنى ، وإثراء مسيرة التنمية التى تعتمد فى المقام الأول على التنمية البشرية ، وتعظيم قدرة الإنسان المصرى على تحمل مسئولية الارتقاء بالبلاد إلى أعلى درجات التقدم .

٣ – تنفيذ المشروع القومى للنهضة التكنولوجية ، بما يضمن تعبئة جهود المجتمع بكل قطاعاته لتوظيف واستخدام وانتاج التكنولوجيا ، بما فيها التكنولوجيا المتقدمة والمتطورة ، وإدخالها فى شتى جوانب الحياة . وهو ما يستلزم إعداد المجتمع المصرى بكل فئاته لدخول عصر التكنولوجيا فائقة التقدم ، وتشجيع المدارس والمعاهد والمؤسسات الأخرى ، على التوسع فى إقامة مراكز التدريب والتأهيل فى كل أنحاء مصر ، واقتراح التشريعات التى تيسر تحقيق هذا التحول الأساسى ، على أن تضطلع اللجنة الدائمة للتنمية والتكنولوجيا بدور محورى فى تحقيق هذا الهدف ومتابعة الخطوات التى تتخذ فى سبيل الوصول إليه – وهذا يستلزم إصلاح نظام التعليم بصورة مكثفة وتوجيه ورعاية خاصة للطلاب المتميزين والمبدعين ، مع الارتقاء بالبحث العلمى ، لأن هذه العناصر مجتمعة تشكل القاعدة التى يقوم عليها أى تقدم ، والأساس اللازم لتمكين العقل المصرى من استيعاب حقائق العصر وأساليبه وأدواته المتعددة علما بأن التقدم فى استخدام وابداع التكنولوجيا المتطورة هو السبيل الأكيد لرفع مستوى دخل الفرد المصرى ، وهو هدف نسعى إلى تحقيقه بكل إصرار وعزم .

٤ – تعميق مفهوم دولة المؤسسات فى الواقع المصرى ، على جميع الأصعدة وذلك بتعزيز دور المؤسسات الرسمية والأهلية على السواء ، وتمكينها من ممارسة مهامها الوطنية بالكفاءة المطلوبة، فى تلك الحقبة التى تتطلب تكثيف جهود الأفراد والمؤسسات والأجهزة الرسمية وتوجيهها لخدمة المصالح القومية العليا فى تجانس وتضامن .

٥ – الالتزام الصارم بتحقيق العدالة الإجتماعية وصيانة مصالح الفئات محدودة الدخل فى مختلف مراحل التنمية والتقدم ، لأن العدالة تعتبر من أهم أركان شرعية الحكم .

٦ – تحسين أداء الاقتصاد المصرى ، فى المجالات التى بقى علينا أن نحقق فيها طفرة ملموسة خلال السنوات القليلة القادمة ، وأهمها زيادة قدرتنا التصديرية ونصيبنا من التجارة الدولية ، وسدّ الفجوة القائمة فى الميزان التجارى ، ولتعزيز قدرة السلع والخدمات المصرية على المنافسة فى الأسواق العالمية وتشجيع القطاع الخاص الوطنى ، على زيادة قدراته وتوسيع نشاطه مع حثه على زيادة إسهامه فى المشروعات الخدمية التى تعود بالفائدة على الشباب ومحدودى الدخل بصفة خاصة والمجتمع ككل بصفة عامة .

٧ – توجيه عناية أكبر للتنمية فى المناطق التى لم تلق اهتماما كافيا فى الفترات الماضية ، وبالتحديد محافظات الصعيد والقرى والنجوع المصرية ، وكذلك الارتقاء بدور الفئات التى ظل دورها محروما ، وبخاصة المرأة وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة . ويستلزم هذا الإعداد الجيد للمؤتمر الإجتماعى القومى الذى يعقد فى ديسمبر ٩٩ بحيث يخرج بمقترحات محــددة لتحقيق هذه الأهداف .

٨ – تنفيذ الخطة الشاملة للإصلاح الادارى وتبسيط الإجراءات التى يتعين على المواطنين اتخاذها للحصول على حقوقهم والخدمات التى تقدمها جميع الأجهزة على المستويات المركزية والمحلية .

٩ – وضع تصور متكامل لتحقيق العدالة بحيث تستقر الأوضاع القانونية وتمكن أطراف التقاضى التعرف على حقوقهم والتزاماتهم دون إبطاء .

ما هى الملامح الرئيسية لبرنامج العمل الوطنى فى مصر ؟

أشار رئيس الجمهورية إلى خمسة حقائق هامة توضح الملامح الرئيسية رالبرنامج الوطنى فى خطابه لمجلس الشعب يوم ٥ /٩٩/١٠ وهى : –

١ – البرنامج الوطنى ينبغى أن يستند إلى جهد دؤوب لتدعيم دور المؤسسات فى المجتمع المصرى ، وترسيخ مفهوم دولة المؤسسات فى واقعنا السياسى والإدارى والإجتماعى ، لأنه المفهوم الذى يضمن أكبر قدر من المشاركة الجماعية وتغليب الموضوعية عند وضع السياسات واتخاذ القرارات ، كما أنه الأسلوب الذى يوفر الثبات والاستقرار للعمل العام .... لأنه مالم تتكامل الجهود التى يبذلها شركاء التنمية الأساسيون فى إطار خطة واحدة تنسق بين هذه الأدوار الثلاثة يصبح من العسير النجاح الكامل ....

٢ – يجب أن يمتلك الشباب المعرفة والكفاءة والخبرة التى تمكنه من أن يكون أكثر تواصلا مع عصر جديد تعتمد انجازاته العلمية والتكنولوجية على الثروات الذهنية التى تملكها الأمم ، والعقول المفكرة القادرة على الابتكار والإبداع .... ويتطلب ذلك تطوير نظام التعليم فى مصر لكى يكون أكثر توافقا مع عصر يعتمد على تدفق المعلومات وكفاءة استخدامها وتداولها ، وحسن استثمارها لخدمة المجتمع . بالإضافة إلى توسيع نطاق البحث العلمى ، وتوفير كل الضمانات التى تكفل حريته وتوثيق الروابط بين مراكز الأبحاث ومؤسسات الانتاج الوطنى وتطوير هيكل الحوافز فى المجتمع بما يضمن رعاية الباحثين والمبتكرين .... وبدون ذلك سوف نجد أنفسنا عالة على جهود الآخرين ، ندفع فى مقابلها ثمنا باهظا يحدّ من قدرتنا على أن نكون طرفا منافسا فى السوق الدولية .

٣ – برنامج العمل الوطنى ينبغى أن ينطوى على رؤية متكاملة الأبعاد هدفها تعزيز قدرتنا على التعامل مع الواقع العالمى الجديد بفاعلية وكفاءة بحيث تحقق أقصى قدر من الاستفادة من جوانبه الايجابية ، والحد من النواحى السلبية فيه ، وأساس هذه الرؤية هو تنمية القدرة التنافسية لمؤسسات الانتاج الوطنى كى تكون قادرة على زيادة نصيب مصر من حجم التجارة الدولية واستثمار الميزات النسبية التى يمكن أن تهيء لمصر مكانة أفضل فى سوق المنافسة ، وتعزيز قدرات قطاع خاص قوى يعرف دوره ويؤدى واجبه وليستطيع التعامل مع عالم تشتد فيه المنافسة وتحكمه مؤسسات وتكتلات قوية ، تفرض علينا تطوير نظمنا وأساليبنا وأدواتنا ، بما يمكننا من مواجهة هذا التحدى والنهوض بعديد من المشروعات العملاقة ، التى تفتح أفاقا رحبة لغرض التنمية المصرية وتهيء المجال الصحيح لاستخدام تكنولوجيا متطورة ، وتخلق جيلا جديدا من عمالة مؤهلة ومدربة .

٤ – إقامة مشروع قومى جديد لنهضة تكنولوجية شاملة تحيل مصر إلى دولة منتجة لعناصر التكنولوجيا المتطورة ، وتجعل منها قاعدة لصناعة المعلومات ، هذه الصناعة الجديدة التى أحدثت انقلابا شاملا فى معايير الكم والجودة ، وحققت طفرة هائلة فى مستويات دخول دول عديدة لارتفاع قيمها المضافة .... وهذا يستلزم البدء فى حملة قومية لمحو الأمية التكنولوجية فى المجتمع وتعميم استخدام الحاسب الالكترونى فى المدارس والمعاهد والجامعات وإدارات الحكومة ومؤسسات المجتمع الأهلية ونشر معاهد التدريب والتأهيل فى كل أرجاء مصر .... إن التنمية التكنولوجية لقدرات العمل الوطنى تعنى زيادة الكفاءة الانتاجية لقاعدة الصناعة المصرية والتوظيف الأمثل للطاقات والموارد المتاحة وخفض تكاليف الانتاج ، وتحقيق الجودة والاتقان ....

٥ – الحرص الكامل على أن يبقى البعد الاجتماعى ضمن الأولويات التى تفرض نفسها على كل قرار .... تلك المسؤلية التى تشكل ركنا أساسيا من شرعية الحكم ، حفاظا على أمن المجتمع وسلامه الاجتماعى ، وحرصا على إقامة مجتمع قوى مترابط ، يعطى للقادرين فرص العمل والمشاركة ، ويحافظ على مصالح الفئات العريضة التى تشكل أغلبية ساحقة ويعتبر الجميع شركاء فى جهود التنمية التى ينبغى أن تعود بالنفع على كل مواطن .... كل ذلك يهدف الارتقاء بنوعية الحياة ، والخدمات على نحو يمكن المواطن البسيط من جنى ثمار التنمية ، وزيادة قدرة الفئات الأقل دخلا على تحسين دخولها خلال برنامج ضخم يساند إقامة المشروعات الصغيرة ، ويعطيها أولوية متقدمة ، وييسر لها فرص التحويل المريح ويوفر لها العون الفنى الذى ييسر لها فرص النجاح ....

ما الذى فعلته مصر للحاق بالثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة ؟

تهتم القيادة السياسية والتنفيذية فى مصر إهتماما كبيرا للحاق بالثورة العلمية والتكنولوجية ، فقامت بتطوير المؤسسات التعليمية فى كل مراحل التعليم العام وفى الجامعات ؛ من مناهج مدرسية ، وتدريب المدرسين وسفرهم للخارج ، والاهتمام بالأبنية التعليمية والتجهيزات والوسائل التعليمية ؛ وأدخلت تعليم الكمبيوتر فى ٢٠ ألف مدرسة . كما تبذل المؤسسات التعليمية جهودا فائقة فى اكتشاف الموهوبين من التلاميذ وترغيبهم فى حب المعرفة والتعليم المستمر ، كما تحاول الحكومة جاهدة تحويل العلم إلى مكون عضوى من ثقافة المجتمع ، وتوظيف هذا العلم بحيث يدخل ضمن ثقافة المجتمع فى كل مؤسساته ليساهم فى إعادة تشكيل الحياة إلى الأفضل .

وقد أقامت الحكومة شبكة اتصالات قادرة على التعامل مع الانترنت ، وشجعت على إنشاء ١٤٠٠ مركزا للمعلومات ، وأصبح لمصر ٤٠٠ شركة متخصصة فى تكنولوجيا المعلومات تحقق ٣٢٪ نموا سنويا . وفى ١٣ سبتمبر ١٩٩٩ أنعقد مؤتمر لنهضة المعلومات الذى افتتحه الرئيس مبارك وبدأه بقوله : « جئت إليكم اليوم أحمل آمالا كبار تستند إلى رؤية متكاملة وأسباب موضوعية عديدة ، تجعلنا نضيف إلى مشروعات مصر العملاقة التى دخلت حيز التنفيذ الفعلى ، مشروعا قوميا جديدا لنهضة تكنولوجية شاملة تستخدم تطبيقات العلوم الحديثة فى قطاع الانتاج والخدمات المختلفة – وتغرس جذور التكنولوجيا فى تربة الوطن ، وتحول مصر إلى دولة منتجة لعناصرها المتطورة ، وتجعل منها قاعدة لصناعة المعلومات ، هذه الصناعة الجديدة التى أحدثت انقلابا شاملا فى معايير الكم والجودة ، حققت طفرة هائلة فى مستويات دخول دول كثيرة لارتفاع قيمتها المضافة ، وأصبحت محور التقدم فى عالمنا المعاصر .... إن الاستثمار فى صناعة التكنولوجيا هو استثمار فى مستقبل مصر ، لا يجوز التردد بشأنه ، إن البدايات الواعدة التى شاهدناها تؤكد أن فى وسع مصر ، أن تلحق بهذا التطور المهم ، الذى مكن دولا نامية عديدة من مضاعفة دخلها الوطنى ، فى زمن قياسى لم يتجاوز عشرين عاما ، وأحدث طفرة هائلة فى قدرتها التصديرية .... إن التنمية التكنولوجية لقدرات العمل الوطنى تعنى زيادة الكفاية الانتاجية لقاعدة الصناعة المصرية ، والتوظيف الأمثل للطاقات والموارد الطبيعية ، وخفض تكاليف الانتاج ، وتقليل فاقده ، وتحقيق الجودة والاتقان اللذين يمكنان الانتاج المصرى من المنافسة فى السوق العالمية ، كما تعنى تهيئة فرص عمل جديدة ذات دخول مرتفعة وقيمة مضافة عالية لشباب مصر .... إن التنمية التكنولوجية لأساليب العمل الوطنى تحقق للاقتصاد المصرى إنطلاقة جديدة تجعله أكثر قدرة على التوافق مع متغيرات عصرنا وأكثر استطاعة على الصمود فى سوق المنافسة الدولية .... والأهم من هذا فإن

التنمية التكنولوجية تعلى استثمار قوة العقول المصرية الشابة فى الابداع والابتكار والتجديد ، ورسم صورة المستقبل المصرى ، وصياغته وبناءه وتسخيره لمعيشة أفضل لكل المصريين ....،

ويعتبر المشروع القومى للنهضة التكنولوجية مشروع حضارى بدرجة كبيرة لأنه يشمل كل قطاعات الانتاج والحياة العصرية بعد أن قطعت مصر شوطا فى التعامل مع عصر العولمة .

إن التنمية التكنولوجية تطلق الاقتصاد من خلال : -

- زيادة الكفاءة الانتاجية والتوظيف الأمثل للطاقات والموارد .
- خفض تكلفة الانتاج وتقليل الفاقد وتحقيق الجودة .
- تهيئة فرص عمل ذات دخول مرتفعة وقيمة مضافة عالية .
- تمكين الانتاج المصرى من الصمود فى سوق المنافسة الدولية .

ومن المعروف أن المعلومة الدقيقة فى الوقت المناسب هى أساس القرار الصحيح ونحن فى مصر ندرك أن توجهنا المستقبلى ينبغى أن يركز على عدة اتجاهات : -

- تنمية الطلب الوطنى على المعلومات واستخداماتها والحصول على نصيب من السوق العالمية للكمبيوتر .

- تكثيف استخدام الحاسب الآلى فى نوادى الأطفال والمدارس والجامعات كما أننا ندرك ان التنمية المصرية تأتى فى عصر تتسارع فيه الانجازات العلمية وتتلاشى فيه الحواجز بين الأسواق الوطنية والعالمية ، وهذا يقتضى تطوير برامج التعليم لإعداد أجيال تتعامل مع التطور المذهل فى تكنولوجيا المعلومات .ومن أهم مهام الحكومة فى الفترة المقبلة هى :

- تحفيز رجال الأعمال على إنشاء المؤسسات المعلوماتية وتشجيع البنوك على تمويل المشروعات التكنولوجية .

- جذب الاستثمارات الأجنبية لإقامة مشروعات مشتركة مع الشركات الوطنية كما أننا نحتاج الآن فى مصر إلى تدفق الاستثمارات العامة والخاصة لتحديث بنية تكنولوجيا المعلومات ، ومراجعة التشريعات لحماية الابتكارات .

وخلاصة القول فإن هذا المشروع القومى للنهضة التكنولوجية يضمن تعبئة جهود المجتمع لاستخدام وتوطين وانتاج التكنولوجيا ؛ بالاضافة إلى أن التنمية التكنولوجية تزيد الكفاءة الانتاجية لقاعدة الصناعة المصرية والتوظيف الأمثل للطاقات والموارد الطبيعية والبشرية .

إلى أى مدى يمكن أن تتحقق النهضة التكنولوجية فى مصر ؟

إن مصر لديها كموارد بشرية رفيعة المستوى الإرادة السياسية القوية للدخول فى عصر النهضة التكنولوجية فى أقرب وقت ممكن .

وأمامنا دروس تعلمناها من حصول العالم المصرى « أحمد زويل » على جائزة نوبل العالمية الذى دخل التاريخ كواحد من أبرز العلماء الذين أثروا القرن العشرين بالانجازات العلمية الضخمة فى علوم الليزر ووحدة الزمن المتناهية فى الصغر « الفانتوم » إن وصول مصر إلى مستويات رفيعة من العلم والمساهمة فى انتاج التكنولوجيا يمكن تحقيقه بالإصرار والعزيمة والمثابرة والتصميم على ملاحقة التقدم العلمى السريع . فهناك دول صغيرة ومحدودة الدخل وعانت طويلا مثلنا من عصور الاستعمار وآثاره ومن التخلف الاقتصادى والاجتماعى والعلمى ولكنها استطاعت بالجدية والصدق مع النفس بناء قاعدة علمية حقيقية ظهرت آثارها فى كثير من مظاهر التفوق فى العلوم النظرية وفى تطبيقاتها ، رغم انتشار الفقر والأمية والصراعات الداخلية، مثل الهند التى أصبحت لديها قاعدة من العلماء والمعامل وجعلت كثيرا من علمائها يصلون إلى العالمية فى تطوير صناعاتها ، وحديثا وصلت إلى انتاج قنبلة ذرية . ونحن لا تهمنا القنبلة الذرية فى ذاتها ولكن يهمنا درجة التقدم العلمى والتكنولوجى فى كل المجالات ونحن نريد أن نصل إلى هذا المستوى من التقدم فى العلوم الأساسية وتطبيقاتها فى مجالات أخرى عديدة غير انتاج القنابل . كذلك تمكن علماء الهند من بناء الصواريخ والأقمار الصناعية مما يعنى أنهم وصلوا إلى درجة عالية من التفوق فى فروع الهندسة والكيمياء والفيزياء والمواد الجديدة وغيرها من العلوم التى تمثل الصواريخ والأقمار الثمرة الأولى من ثمارها . وليست الهند وحدها التى كسرت الحصار العلمى المفروض على الدول النامية من الدول الكبرى التى تحتكر العلم والتفوق العلمى ؛ ولكن هناك أمثلة كثيرة لدول بدأت نهضتها العلمية من نقطة متأخرة عن النقطة التى نقف عندها الآن .

وقد يقال أن عصور الاستعمار وأعوانه ، وراء استمرار الاعتماد على نقل واستيراد التكنولوجيا دون البدء بجدية فى تحقيق الاستقلال العلمى – وأن فقدان الاستقلال السياسى والاقتصادى لحقبة طويلة من الزمن ارتبط بفقدان الاستقلال العلمى – وهذا صحيح .وقد يقال أن التخلف العلمى عند العرب المسلمين ارتبط بتوقف الاجتهاد فى ميدان الفقه وهذا صحيح ، والسبب واحد وهو النظام السياسى الذى عاش فيه العرب والمسلمون قرونا من الاستبداد والقمع ، وفرض الجمود على الحياة العامة ، وقتل روح التفكير والابداع ، ومحاربة العقل . وكانت النتيجة وحدها هى التراجع إلى الوراء واجترار أمجاد الماضى التى كان يعيش فيه المسلمون الأوائل منذ مئات السنين .

إن ما نحتاجه الآن هو مضاعفة الميزانية المخصصة للبحث العلمى بما يتناسب وطموحاتنا فى نهضة علمية عالية نلاحق بها الدول المتقدمة . إن هذه الدول يعتمد تمويل البحوث العلمية فيها على ما تقدمه الشركات والهيئات ورجال الأعمال من اسهامات مالية كبيرة مقابل الاستفادة بنتائج الأبحاث فى تطوير

وتحديث المنتجات الصناعية ، لإيمانها بأن البحث العلمى هو الوسيلة الوحيدة لتطوير الانتاج ، وزيادة القدرة على المنافسة فى الأسواق الخارجية .

ونتيجة لكفاية التمويل فإن الجامعات ومراكز البحث العلمى هى بالفعل مراكز لتجديد العقل وإضافة علوم وابتكارات جديدة ، وتفريخ أجيال متعاقبة من العلماء وكل عالم له تلاميذ ومساعدون يعدهم ليكملوا العمل الذى بدأ فيه ولذلك فالتقدم العلمى فى هذه المراكز أشبه بسباق التتابع ، كل واحد يسلم الراية لمن يليه ليكمل المشوار ولا يبدأ من أول الطريق كما يحدث عندنا .

وعن طريق الاستفادة بالزيارات المتكررة للعالم العالمى ، أحمد زويل ، يمكن لعلماء مصر أن يتتبعوا مسيرة هذا العالم الكبير ويطوروا وينتجوا تكنولوجيا جديدة تناسب البيئة المحلية – كما يمكن دعوة علماء كبار من الحاصلين على جائزة نوبل للعمل فى مركز من مراكز البحث عندنا لمدة سنة أو أكثر لتدريب علمائنا الشباب وللقيام بتجاربهم وأبحاثهم عندنا مما سيفيدنا فى تطوير المعامل ومراكز البحث وتطوير أساليب العمل. وأهم من ذلك يساعدنا على وضع ، نظلم ، نموذجى للعمل فى مراكز البحث .

وأخيرا نحن نحتاج إلى روح العمل الجماعى ونحتاج إلى الإدارة المتخصصة القادرة على تحقيق النجاح للبحث العلمى وما دامت القيادة السياسية تبذل قصارى جهدها لتحقيق طموحاتنا فإن مصر يمكن أن تصل إلى مصاف الدول المتقدمة قريبا .

وخلاصة القول إن مصر يمكنها أن تحقق نهضة تكنولوجية عالية إذا عقدت العزم على أن تكون الجامعات المصرية مصانع لتنمية العقول وبناء كوادر علمية فى كل مناشط ومرافق الحياة فى المجتمع كله بحيث تصبح جامعاتنا قلاعا علمية شامخة .

كيف يمكن لمصر أن تحقق النمو الاقتصادى الذى تنشده ؟

لقد حدد الرئيس مبارك برنامج عمل للحكومة والشعب فى الجلسة الافتتاحية للدورة البرلمانية لمجلسى الشعب والشورى فى خطابه يوم ١٩٩٩/١١/١٣ فى جميع المجالات بمناسبة ولايته الجديدة للحكم ومنها برنامج شامل للاصلاح الاقتصادى بدأه باعتبارات ينبغى مراعاتها وهى :-

١ – أن نحافظ على النجاح الذى حققته عملية الإصلاح الاقتصادى وأن نواصل مسيرة تطوير الإصلاح لكى نحقق نقلة نوعية كبيرة فى التصدير من خلال تطوير مؤسسات الصناعة والخدمات وتطوير الصادرات الزراعية .

٢ – أن نراعى البعد الاجتماعى فى كل خطوة وقرار كى تظل التنمية المصرية كما كانت وكما يجب أن تكون تجربة إنسانية رائدة تستهدف الإنسان كغاية يشارك فيها بعقله وجهده وماله ليحصل على الجزاء العادل ؛ على أن تراعى مصالح العمال والفئات محدودة الدخل بوجه خاص ، لأننا ننظر إلى التنمية كمفهوم متكامل يرتبط منها البعد الاقتصادى بالبعدين الاجتماعى والسياسى .

٣ – أن نسعى لتعميق الديمقراطية بتوسيع حق المشاركة والبحث عن أنسب السبل التى تضمن تمثيلا صحيحا لكل فئات الشعب .

وكان الرئيس مبارك قد ذكر خطورة التحديات التى تواجهنا بسبب العولمة والتى ربطت الاقتصاد العالمى بمفاهيم جديدة لتعاون الساحة العالمية فى كيان واحد سقطت حواجزه لتنتقل فيه السلع والخدمات والأموال دون عائق . العالم الجديد تحكمه كيانات وتكتلات كبرى ومؤسسات اقتصادية ومالية ضخمة ، اقليمية ودولية، وضعت لنفسها قواعد وآليات جديدة للتعامل ، تحتاج فى المقابل إلى مؤسسات وطنية قوية ، لها هى الأخرى قواعدها المعروفة وأساليبها الواضحة ، التى تمكنها من التعامل مع هذه المؤسسات والتنافس معها من موقف متكافئ يلبى المصالح المشتركة والوطنية ... أضف إلى ذلك التقدم العلمى والتكنولوجى الهائل فى الدول المتقدمة وقدرتها الفائقة فى تقديم منتجات جديدة فى مجالات الاتصالات والمعلومات والمواد الجديدة ، وانتاج الغذاء والأدوية والمستلزمات الطبية ، اعتمادا على نتائج الأبحاث العلمية وعلى فيض الابتكارات الجديدة التى تدخل كل عام حيز التنفيذ العملى على مستويات تجارية . ولكى يمكن تحقيق النمو الاقتصادى الذى ننشده فإن ذلك يستلزم أمرين مهمين : –

١ – أن نعالج على وجه السرعة نقاط الضعف فى مؤسساتنا الانتاجية ، وأن نقوم بعملية جرد شاملة وواسعة للمنتجات المصرية التى يمكن أن نوفر لها قدرة تنافسية عالية فى السوق الدولية ، وأن نعتمد برنامجا عمليا لتحديث الصناعة المصرية ، والنهوض بانتاجها كى تبقى قادرة على المنافسة وأن نشجع جهود البحث والابتكار فى مجالات قد لايحتاج تطويرها إلى أموال ضخمة .

٢ – أن نسعى لزيادة صادراتنا إلى السوق العالمية ، فالتصدير قد أصبح قضية نكون أو لا نكون ، لأن استمرار جهود التنمية رهن بزيادة قدرتنا على التصدير لأسواق العالم الخارجى ، كما أن السوق المحلية لا تستوعب كل الإنتاج الوطنى فى البلدان التى تحقق معدلات نمو مرتفعة ، وبدون نجاحنا فى التصدير تنحصر آفاق التنمية وتقل فرص العمالة ، وتضعف الآمال فى إحداث تحسين جاد فى مستويات حياة الأفراد، وتلك هى أخطر التحديات التى تواجه مصر ...

إن التصدير هدف يتطلب ما هو أكثر من زيادة الانتاج ورفع جودته ، بل إنه قد أصبحت له أساليبه العلمية وآلياته التى يعرفها خبراء المهنة ومؤسسات التجارة الدولية . ومن تلك الآليات التسويق الجيد الذى تقوم به مؤسسات وطنية تحمى الإنتاج الوطنى من المنافسة غير المشروعة فى أسواق العالم وتنصح بإدخال ما يلزم من التعديلات على المنتجات التصديرية وأسعارها حتى تكون قادرة حقا على الصمود فى وجه المنافسة الشرسة .

وإذا كنا نتحدث عن فتح آفاق التصدير للانتاج المصرى وإزالة العقبات أمام المصدرين فلن يتحقق الهدف المنشود دون رفع كفاءة الموانى المصرية البحرية والجوية وتطوير إدارتها ، لأنها

تمثل شرايين المجتمع إلى الأسواق الخارجية ، حتى تحقق نقلة ملموسة لنوعية وتكلفة الخدمة التي تؤديها .

ولكي تحقق مصر النمو الاقتصادى الذى تنشده فلا بد من التركيز على إقامة قاعدة تكنولوجية على أرض مصر ، تنشر استخلام تطبيقات العلوم الحديثة فى قطاعات الانتاج والخدمات وتغرس جذور العلوم المتطورة فى تربة الوطن وتحول مصر إلى دولة منتجة لهذه التطبيقات فى المجالات التى تهمنا ويتوقف عليها مستقبلنا وخصوصا وأنهاتوفر فرص عمل رحبة للشباب بأجور مجزية فى مجال المعلومات والاتصالات والخدمات وغيرها .

إن تحقيق هدف التطوير التكنولوجى وتعميق الوعى فى المجتمع يتطلب أن تنفذ الحكومة المهام المطلوبة ابتداء من استكمال البنية الأساسية وإقامة وتفعيل مؤسسات التدريب وتطوير مقررات التعليم ، ومراجعة التشريعات اللازمة لتوفير الحماية للابتكارات ، ومنح الحوافز الجاذبة للاستثمارات الخاصة ، وتوفير المساندة للمؤسسات التى ستقدم التمويل المطلوب لهذه الصناعات التكنولوجية المتقدمة .

وينبغى الإسراع بتشكيل اللجنة الوطنية للتنمية والتكنولوجيا المتقدمة التى تتصدى للمعوقات التى قد تعترضه وتتولى التنسيق بين أدوار الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات البحوث والتطوير . ولضمان فاعلية هذه اللجنة يتحتم أن يكون من بين مهامها تحديد الأهداف الممكن تحقيقها سنويا ، وعلى مدار الأعوام الخمسة المقبلة وتحديد السياسات والاستراتيجيات التى سيتم الالتزام بها لضمان التنفيذ ثم المتابعة والتقويم لما يتحقق من نتائج ...

وعلى الحكومة أن تظل ساهرة على حماية عجز الموازنة العامة من الضغوط التى تدفعه إلى الزيادة وأن تحافظ على التوازن بين الموارد والمصروفات لأنه يشكل مفتاح التوازن للاقتصاد الوطنى كله بحيث يصل معدل النمو إلى ٧٪ .

ومن أهم الأمور فى تنمية الاقتصاد القومى فى مصر هو قيام السوق العربية المشتركة بحيث تصبح واقعا ملموسا فى كل المجالات بعد أن أقمنا منطقة التجارة العربية الحرة كما ينبغى أن نعمل على تعزيز التعاون مع الأقطار الأفريقية الشقيقة التى تتفق معنا فى المصلحة والمصير لكى يؤدى إلى قيام تكتل اقتصادى يضم دول القارة الأفريقية ويضمن لها مكانها اللائق بين القوى الدولية المختلفة .

وأخيرا فإن نجاح التنمية الاقتصادية يكون مسئولية الحكومة وحدها بل تكون مسئولية جميع أفراد المجتمع بأكمله وعلينا أن نغير ما بأنفسنا إذا كنا نريد تغييرا أشمل وأعمق وأن يكون العمل فريضة دينية تلزم كل إنسان أن يتقن عمله وتعتبر الواجب مسئولية وطنية وأخلاقية قبل أن تكون التزاما بحكم القانون .

إن مصر مهيأة لانجاز الأهداف المنشودة إذا توافرت الارادة وصلح التخطيط وسادت النظرة العلمية الموضوعية وأصبح فى وسع كل صاحب فكر أن يقول رأيه بحرية ، وتعمقت الثقة بين فئات الشعب وامتلأت قلوب الناس حماسا لمشروع نهضتها .. وأصبحوا شركاء حقيقيين فى أعباء التنمية وفى حصاد ثمارها .

كيف يمكن لمصر أن تحقق النمو الاجتماعى الذى تنشده ؟

لقد حدد الرئيس مبارك فى خطابه يوم ١٣/١١/١٩٩٩ لمجلسى الشعب والشورى فى افتتاح الدورة البرلمانية مهام العمل الوطنى فى فترة ولايته الجديدة للحكم فى جميع المجالات ووضع برامج لها ومنها برنامج للإصلاح الاجتماعى ووجه الاهتمام إلى الفئات محدودة الدخل والطلاب الغير قادرين على تحمل تكاليف استمرار تعليمهم والشباب الذى لا يستطيع أن يجد المسكن الملائم أو العمل المناسب وإلى الأسرة الفقيرة التى تحتاج إلى رعاية صحية ، يشمل الطفل وتكفل المسن وتضمن للأمهات رعاية كاملة ؛ وطلب من الحكومة تنفيذ برنامج شامل للإصلاح الاجتماعى الذى يرعى الفئات الأقل قدرة ويقدم الآليات المتنوعة التى تساعد على تحسين دخول تلك الفئات وخاصة الشباب منها من خلال قروض ميسرة لمشروعات صغيرة أو تدريبهم على بعض الأنشطة الانتاجية ... كما ينبغى على الحكومة مواجهة مشكلة العشوائيات بخطط وأفكار جديدة توقف هذه الظاهرة وتقدم بدائل صحيحة لها وتحول القائم منها إلى مناطق مخططة ومزودة بالحد اللازم للخدمات .

كما طلب الرئيس مبارك من الحكومة أن تعد لعقد المؤتمر الوطنى للتنمية الاجتماعية لكى يضع رؤية متكاملة لأبعاد المشكلة الاجتماعية وأن تشارك الحكومة فى أعمال المؤتمر جنبا إلى جنب مع الخبراء والمتخصصين وأعضاء المنظمات الأهلية المعنية وأن توضع جميع الدراسات والبحوث التى تعنيهم فى رصد الواقع الاجتماعى .

وينبغى على الحكومة أن تضع التشريعات الواجبة للتصدى لجميع المشكلات الاجتماعية وفض المنازعات بين المواطنين وجهات الإدارة – كذلك طالب بإصدار قانون العمل الموحد الذى يحقق مصلحة كبيرة من حيث المبدأ الذى يتطلب مزيدا من الدراسة والمراجعة .

ومن أهم ماينبغى أن تحققه الحكومة هو مشاركة الشباب فى صنع المستقبل وتوفير رعاية لهذه القوة الحيوية التى تزيد على نصف سكان مصر ، نصفهم لا يزال فى مراحل الدراسة (١٨ مليون طالب وتلميذ) ونصفهم الآخر فى سن العمل ، وإنشاء وزارة متخصصة للشباب راجعا لاهتمامنا بمستقبل هذه الأجيال الواعدة التى ينبغى أن يتوافر لها كل الإمكانيات التى تتيح لها أن تكون أكثر تواصلا مع عصر جديد ، تعتمد انجازاته التكنولوجية على الثروات الذهنية التى تملكها الأمم والعقول المفكرة القادرة على الابداع .

كما طلب الرئيس مبارك الحكومة أن تسرع فى استكمال مناهج التعليم وأن تبذل مزيدا من الجهد فى إعداد المعلمين القادرين على تعليم عصرى ، وأن توجه مؤسساتنا التعليمية جانبا من جهدها لتقديم تعليم متميز للموهوبين والمتفوقين من الطلاب لتنمية قدراتهم الخاصة التى تؤهلهم لأن يكونوا فى المستقبل جزءا من علماء مصر وخبرائها ومبدعيها ، المؤهلين لأن يشكلوا القاعدة الوطنية لاستمرار التقدم – كما ينبغى الإسراع بتنفيذ برنامج قومى يعنى بتأهيل الشباب الذى أتم دراسته – لاحتياجات سوق العمل الحقيقية من

خلال مراكز التدريب التى أنشأتها الوزارات المختلفة فى كل محافظات مصر . وسوف تشارك الدولة بالجزء الأكبر من تكاليف هذا التدريب على أن تشارك مؤسسات الأعمال بالجزء الذى يتناسب مع قدراتها .

كما طالب الرئيس مبارك الحكومة أن تقتحم مشكلة اسكان الشباب بكل قوة تتعاون فيه الدولة مع البنوك والمؤسسات الأهلية والأفراد القادرين كى تغطى احتياجات الشباب الملحة وسوف تتحمل الدولة مسئولية تقديم الأراضى الصالحة والمزودة بالمرافق ، كما تساعد على تطوير مؤسسات التمويل التى تقدم للشباب قروضا ميسرة للإسكان وإضافة مؤسسات متخصصة لهذا الهدف .

كذلك يجب تحقيق مزيد من الديمقراطية وإتاحة الحرية للرأى الآخر وضرورة وجود معارضة قوية تجعل الحزب الحاكم أكثر يقظة ونشاطا وأكثر التصاقا بمصالح الجماهير - كما يجب على المعارضة أن تصلح من أوضاعها وأن تكون أكثر ديمقراطية فى داخلها وأن تعبر بالفعل عن مصالح الجماهير .

إن مصر مهيأة لإنجاز هذه الأهداف إذا توافرت الإرادة وصلح التخطيط وسادت النظرة العلمية الموضوعية وأصبح فى وسع كل صاحب فكر أن يقول رأيه بحرية ودون خوف وتعمقت الثقة بين فئات الشعب وامتلأت القلوب حماسا لمشروع نهضتها وأصبحوا شركاء حقيقيون فى أعباء التنمية وفى حصاد ثمارها .

●●●

خـاتمـة

■ تأمل الكاتبة أن يكون الكتاب قد حقق أهدافه من حيث تزويد القارئ بالأفكار والاتجاهات العلمية التى تجعله أكثر تفهماً لخصائص العصر الحالى الذى نعيش فيه وتساعده على الوصول إلى نوعية أفضل لحياته .

ومن المعروف أن العلم والبحث العلمى يهدد التخلف والانغلاق وضيق الأفق. وبذلك يكون التغيير بالنسبة للكثيرين يمثل المجهول الذى يحسون تجاهه بتخوف ، «فالإنسان عدو ما يجهل» . ومن المهم أن نضع فى حساباتنا ظاهرة مقاومة كل ما هو جديد وردود الأفعال المتوقعة من فئة أصحاب المصالح المضادة .

إن القائمين على التغيير يحتاجون إلى تأييد الرجال الأفاضل الكثيرين فى مصر لدعم جهودهم وتقوية مسيرتهم فى طريقهم الصعب .

نحن نعيش على أعتاب عهد جديد يستلزم إحداث التغييرات الضرورية فى اتجاهات الأفراد لتحسين نوعية الحياة فى مصر . ولعل هذا الكتاب يساهم فى توضيح سلبيات الحاضر الذى نعيشه والمستقبل الذى نتطلع إليه فى القرن الحادى والعشرين ، ومهما كانت مهمة التغيير فى القيم والاتجاهات والتقاليد صعبة ، فى ذهن البعض ومعقدة ومتشابكة فى ذهن البعض الآخر ، فإنها فى النهاية ، قضية مصيرية فى مصر ، قضية نكون أو لا نكون ، فى ظل متغيرات عالمية متسارعة الخطى ، وتنافس دولى شرس ، وسباق محموم نحو الأخذ بمقتضيات العلم والتكنولوجيا، والتعامل بلغة وآليات العصر .

إن أسوأ صفة فى إنسان العصر الحديث هى صفة الجمود الفكرى ، أما الفكر المتحرك فإنه يبحث دائماً عن الحقيقة لاستنباط الطريق الصحيح الذى يسير فيه .

وفقنا الله جميعاً لما فيه خير مجتمعنا ومصرنا الحبيبة

المـؤلفـة



رئاسة مجلس الوزراء
المجلس القومي للسكان

الاخت الفاضلة

الاستاذة الدكتورة / بثنية حسين عمارة

تحية طيبة وبعد ...

اود ان اقدم لك كل التهنئة على كتابك الجديد "ثقافة علمية اسرية للقرن الواحد والعشرين" وهذا الكتاب يصدر في بداية الالفية الثالثة ، وقد حوى كل الامور الهامة والسريعة التي خاضها المجتمع المصرى والاسر المصرية فى نهاية القرن الواحد والعشرين و فى حقيقة الامر انه من العسير ان يحصل الانسان على كتاب به هذا القدر الكبير من المعلومات وليس كم المعلومات هو المهم فقط وانما تفاعلها تفاعلا كاملا ومدى انعكاساتها على مصير المواطن المصرى والامة باسرها . . ولاشك عندى ان هذا الكتاب سيكون له تأثير كبير على اطفالنا و على شبابنا وعلى المجتمع المصرى كله . . وهو فى حقيقة الامر موسوعة تصلح ان يستعين بها الباحثون لكى تستمر مسيرة الدراسة والبحث العلمي لحل مشاكلنا المجتمعية ... وانى اذ اعتذر عن تأخرى فى ابداء الرأى الا ان الكتاب كان ممتعا بالدرجة التى جعلتنى اصر على ان اكمل قراءته .

لكى منى كل الشكر وعظيم التقدير واطيب التحية ، ، ،

مع اطيب تمنياتى

الاستاذ الدكتور / ماهر مهران

مقرر المجلس القومي للسكان

تحريرا فى ١٩٩٩/١١/١

كورنيش النيل - المعادى - ص . ب ١٠٣٦ (القاهرة) ت : ٥٢٤٠٥٠٤ فاكس : ٥٢٤٠٤٣٥ القاهرة

الفهرس

الموضـــــوع	رقم الصفحة

الموضـــــــــــوع	رقم الصفحة

الموضـــــــــــوع	رقم الصفحة

دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع

١٣ ش البركة الناصرية (من نوبار) لاظوغلى - ت ٣٥٥٤٣٣٦٠

القاهرة - جمهورية مصر العربية

العولمة وتحديات العصر

وانعكاساتها على المجتمع المصرى

■ هذا الكتاب هام وضرورى لجماهير الآباء والأمهات والشباب ، ليتعرفوا على طبيعة العصر الذى نعيش فيه ، لكى يحددوا لأنفسهم الطريق الذى ينبغى أن يسلكوه فى القرن الحادى والعشرين ، لتحسين نوعية الحياة ، ومواكبة العصر ، وتحقيق النجاح الذى ننشده .

إن الكتاب ينقل القارئ نقلة حضارية سريعة للقرن الجديد ، بأسلوب علمى مبسط ، به المعلومات والمفاهيم الأساسية فى العصر الحالى ، فى المجالات المختلفة ... متضمناً الإجابة على (٧٤) تساؤل .

إن العلم والبحث العلمى هما طريقنا الوحيد لمواكبة روح العصر ، وإذا لم يتسلح الإنسان بالمعلومات والمعرفة التى تتسم بها الحضارة الجديدة ، سيتعرض لعدة ضغوط نفسية وفسيولوجية ، لاخفاقه فى ملاحقة التغيرات السريعة الهائلة ، التى تشهها تكنولوجيات تتبدل وتتغير بايقاعات سريعة ، تتجاوز قدراته على التلقى والاستيعاب ، كما سيواجه بكم هائل من الخيارات ، التى تلقى عليه عبء الإلمام بها ، والانتقاء منها ، وإلا تعرض للإحباط الذى هو من أهم أسباب العنف والارهاب والتخلف .

حظاً سعيداً لكل أحبائنا القراء ...

المؤلفة